المكتبة اللغوية



بين الأصالة والحداثة

تأليف الدكتور
أحمد محمد عبد الراضي
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
بكلية دار العلوم - جامعة الفيوم

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد – القاهرة
٢٥٩٢٢٦٢٠-٢٥٩٣٨٤١١ / فاكس: ٢٥٩٣٦٢٧٧
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عبد الراضي ، احمد محمد
نحو النص بين الاضالة والحداثة / تأليف احمد محمد عبد الراضي
- ط ١ – القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٨
٢٤٠ ص : ٢٤ سم
تدمك :x-٣٧٣-٣٤١-٩٧٧
١- اللغة العربية – النحو
أ- العنوان

ديوى :٤١٥،١

رقم الايداع :٢٦٧٨٥ /٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير﴾

صدق الله العظيم

هود: (١)



إهــداء

إلى اللذين أحاطاني- منذ كنت في المهد صبيا، وبعد أن بلغني الكبر- بأرقى معاني الرحمة، وأسمى مشاعر الحب

إلى الذين ما زلت أحيا في ظل رضاهما ودعائهما

إلى العطاء الذي لا ينفد، والوفاء الذي لا يتردد

إلى والِديَّ الكريمين أهدي هذا العمل المتواضع الذي لا أبتغي به إلا وجه الله تعالى سائلا المولى عز وجل- أن يمتعهما بالعيش السعيد، والعمر المديد، ودوام العافية، وحسن الخاتمة، وأن يرزقني برهما، وطاعتهما، والإحسان إليهما، وتقوى الله فيهما.

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

بقلم الأستاذ الدكتور/ محمد صلاح الدين مصطفى بكر
رئيس قسم النحو والصرف والعروض
بكلية دار العلوم- جامعة الفيوم، وعميدها الأسبق

جاء هذا الكتاب للأستاذ الدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي ليجيب عن تساؤل هام جدا، وهو أين موقع التراث العربي من الصيحات الحديثة في نحو النص ؟

ونحو النص من العلوم القديمة الحديثة كما يذكر الكاتب وينبه القارئ إليه في ثنايا بحثه، بل يلح على ذلك إلحاحا قويا، ليعرف من لا يعرف من القراء العرب، ومن ليس لهم صلة قوية بالعلوم العربية، ينبههم إلى أن التراث العربي في مجمله إنما نشأ وترعرع لخدمة النص العظيم الخالد: نص القرآن الكريم، وكما يقول الباحث: " يمكن إدراك مواضع التماس بينه وبين علوم الأدب والبلاغة والشعر والأسلوب " ، وأن نحو النص علم نشأ مستقيا إجراءاته من عدد من العلوم المختلفة، ومستفيدا من كل ذلك في تقديم تفسير أرحب للنص من خلال تلك المناهج.

وجاء هذا البحث محاولة لدراسة نحو النص في ضوء تراثنا العربي، ويرى الباحث أن كثيرا من القضايا النحوية لا تفهم من كتب النحو وحدها، بل من كتب التفسير، وشرح المختارات الشعرية، والروايات الأدبية.

وقد جاء هذا الكتاب في تسعة مباحث، حاولتْ أن تعطي فكرة واضحة مؤصلة عن المسائل الآتية:

١-مفهوم نحو النص ونشأته.
٢-العلاقة بين نحو الجملة ونحو النص.
٣-الحاجة إلى نحو الجملة ونحو النص.
٤-مكونات النص وأشكاله.
٥-التحليل النصي.
٦-معايير نحو النص.
٧-وسائل التماسك النصي.
٨-الأصول التراثية للدراسات النصية.
٩-أسس التحليل النصي عند القدماء.

وهو من خلال هذه المباحث حاول أن يلقي الضوء الكاشف على كثير من القضايا المختلفة، مقارنا بينها وبين معطيات التراث، وقد نجح الباحث في ذلك إلى حد كبير.

ولعل ما يتميز به هذا الكتاب أن الباحث لم يكتفِ فقط بما يكتبه الباحثون في القضايا المشهورة في هذا العلم، بل إنه أعطى للنصوص التراثية جهدا ومساحة كبيرين من كتابه، وأعطى للنص التراثي قيمته وحقه اللذين لم يعطيا في كثير مما كتب عن هذا العلم، خاصة في آخر مباحث هذا الكتاب: (أسس التحليل النصي عند القدماء)، فقد أعطى للنص القرآني – من خلال كتب المفسرين ومناهجهم المختلفة – حقه الذي كان ينبغي أن يعطى له بطريقة توافق البحث النصي، وكشف عن الذي ينبغي أن يوجه للنص القرآني من خلال تفسير القيم اللغوية التي يمتاز بها النص القرآني،

وأثر كل مفسر في بيان وجهة لغوية بحتة عن التماسك بين أجزاء القرآن وآياته من خلال علاقاتها الدلالية بعضها بالبعض الآخر، وهو لم يكتفِ – كما فعل كثير من الباحثين – بمجرد الإشارات والأحاديث العامة عن الجمال القرآني ودلالاته العظيمة، بل هو وسع مجال التطبيق لهذه الدلالات، وكشف عن مدى الترابط والتماسك بين النصوص من خلال عرض مناهج التفسير المختلفة.

والحق أن هذا الكتاب يسد حاجة وفراغا في المكتبة العربية التي تبحث في نحو النص، وأسأل الله أن ينفع به قارئي العربية عامة، والباحثين في نحو النص خاصة، وهو نعم المولى ونعم النصير.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين: سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد تعالت في الآونة الأخيرة صيحات بعض الدارسين المحدثين بالدعوة إلى إتجاه جديد في دراسة النحو العربي يقوم على نظرة شاملة إلى النص، ولذلك أسموه (نحو النص)، وعدوا هذا الاتجاه جديدا على اللغة العربية، ونحوها، وزعموا أن النحاة القدماء لم يعرفوه، بل قصروا جهودهم على تحليل الجملة العربية بمعزل عن النص، ومن ثم كانت نظرتهم إلى النص نظرة جزئية لا يراعون ما بين الجمل التي يشتمل عليها النص من ترابط وتلاحم، وزعموا أيضا أن نحو النص تأسس على أيدي أناس غير عرب، ثم انتقل إلينا عن طريق بحوثهم ودراساتهم.

وقد ألف بعض المحدثين بحوثا وكتبا حول نحو النص مبهورين به وبأقوال الدارسين غير العرب، ملقين باللائمة على تراثنا النحوي متهمين إياه بأنه نحو جملة، وليس نحو نص.

ومن ثم فإن الاتصال بالتراث مع الاحتفاظ بالمعاصرة يحتاج إلى حنكة وحكمة ودقة في التوفيق بينهما، وقد حذر

الدكتور/ علي أبو المكارم من خطورة انزلاق دعاة الحداثة وراء تيارات تجرفهم بعيدا عن تراثهم، وفي الوقت نفسه نبه أيضا على خطورة تقوقع المتعصبين للتراث في دائرته الضيقة دون أن يفيدوا من معطيات المعاصرة والحداثة، وفي هذا يقول: (فثمة أتباع للمناهج التقليدية، وأشياع للمناهج اللغوية، وأولئك يتصورون البحث اللغوي محدودا بما استقر في التراث القديم لا يتجاوزونه، وهؤلاء لا يتصورون البحث اللغوي إلا كما اتصلوا به في البحوث العلمية العالية وعرفوه.

وأولئك يتجمدون في إطار التاريخ ولا يملكون في ظل إمكانياتهم الفكرية إلا أن يكونوا كذلك، وهؤلاء وإن انفلتوا من أسر الولاء للقديم، فإنهم انزلقوا فوقعوا أسرى شعار المعاصرة، فتمزقت علاقتهم بالماضي وانبتت صلاتهم بالواقع)[١].

كما ألقى الدكتور/ سعد مصلوح بالائمة على بعض دعاة الحداثة الذين يُعرضون عن التراث، وعلى بعض من يغربون في لغتهم، فيأتون بمصطلحات لا تمت بصلة إلى لغتهم، وفي هذا يقول: (إن الدرس الأسلوبي العربي المعاصر يكابد من العلل القادحة ما يكابد على يد بعض دعاته، وعلى يد من يستذرون بجنابهم صدقا أو دعوى.

فليس حقيقا بالريادة من ينقطع عن قضايا لغته وتراثه، حتى لكأنه يحرق من ورائه سفائن طارق.

---

(١) الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص٩ ، ١٠ .

وليس حقيقا بها من يجعل من الإغراب على القراء بالمصطلح الأجنبي، والتترس بأعلام الفرنجة ميزة يتمز بها على بني ثقافته، ووزرا يحتمي به من مواجهة النصوص)[١].

ولذا فإن (المكتبة النحوية – إذن – تصدر عن الحاجة إلى طريق ثالث غير الطريقين القائمين بالفعل في الدراسات اللغوية بوجه عام والبحوث النحوية بصورة خاصة، طريق لا يدين فيه الباحث للقديم، ولا يعنو للجديد، فلا يدفعه احترام الأسلاف إلى تقديسهم، ولا الإعجاب بالمعاصرين إلى تقليدهم)[٢].

ومن ثم (يصبح من المحتم الاتصال المباشر بالتراث القديم، والوقوف الدقيق على اتجاهاته، والإلمام الكامل بمذاهبه، كما يكون من الضروري الاطلاع على معطيات الحضارة المعاصرة في مجال الفكر، وإدراك العناصر الأساسية فيها والخصائص الجوهرية لها من غير ثنائية تستلزم الانفصام، ودون انفصام يدفع إلى التعصب، وبلا تعصب يزيف الواقع ويعمى عن الحق)[٣].

وإذا كان الربط بين القديم والحديث يمثل صعوبة في حقل الدراسات اللغوية بشكل عام– فإن (نحو النص علم نشأ حديثا مستقيا إجراءاته من عدد من العلوم المختلفة، ومستفيدا من كل ذلك في تقديم تفسير أرحب للنص من خلال تلك المناهج، وما زالت اتجاهاته وتصوراته النهائية لم تستقر بعد فيما بين الباحثين في هذا الاتجاه؛ إذ نراهم– المختصين–

---

(١) في البلاغة العربية ص١٣ .

(٢) الظواهر اللغوية في التراث النحوي د/ علي أبو المكارم ص١١ .

(٣) المرجع السابق ص١٥ ، ١٦ .

مختلفين في المبادئ والأسس والأهداف والإجراءات للوصول إلى الغاية المنشودة، وربما تمثل رؤية بعض الباحثين صدق تلك الرؤية من أن علم اللغة النصي لم يتضح بعد في تلك البيئات التي نبت فيها.

وما زال أهله والمقتنعون بجدواه يبحثون له عن الدور في إعادة صياغة النظرة العربية المعاصرة في دراسة النص، وهنا مكمن الصعوبة بين علم قديم رسا وسخ، وآخر حديث ما يزال يتلمس طريقه إلى ثقافتنا)[١].

ولا خلاف بين الباحثين حول صعوبة البحث النصي؛ إذ إن السمة الجوهرية الفارقة له عن البحوث الأخرى تكمن فيما أطلق عليه التداخل المعرفي، بمعنى أن ذلك النص يتطلب دراية واسعة في فروع مختلفة، فقد تشعبت المنابع التي استقى منها مفاهيمه وتصوراته ومناهجه، واتسم هو نفسه بقدرة فائقة على استيعاب كل ذلك الخليط المتباين، بل وتشكيل بنية منسجمة قادرة على الحفاظ على ذلك التداخل من جهة، وإبراز جوانب التفارق بينه وبين العلوم الأخرى من جهة ثانية.

ويمكن في إطار ذلك التصور إدراك مواضع التماس بينه وبين علوم الأدب والبلاغة والشعر والأسلوب، غير أنه يأبى أن ينضم تحت لواء أي علم منها، وزاد الأمر تعقيدا إدخاله عناصر أخرى تعود إلى علم النفس، وعلم الاجتماع، والفلسفة والمنطق، وغيرها، فأدواته إذن غير محدودة، ولا يتوقف عند حد معين[٢].

---

(١) الدرس النحوي في كتب إعجاز القرآن الكريم د/ أشرف عبد البديع ص٥ .

(٢) علم لغة النص د/ سعيد بحيري صفحة أ ، ب من المقدمة .

ولذا (يتسم هذا العلم بتشعبه إلى حد بعيد؛ إذ إننا لا نجد إلا قدرا ضئيلا من الاتفاق حول مفاهيمه، وتصوراته، ومناهجه؛ فقد استوعب حدا لا يستهان به من المفاهيم؛ نظرا لكثرة منابعه واتساع مشارب الباحثين فيه، كما أنه قد قصرت أكثر المحاولات التي نهضت لضم تصوراته في أطر محددة عن تقديم عرض متكامل يتيح للقارئ الوقوف على نظرة كلية أساسية، وأخيرا كان لتعدد مناهجه واتخاذها مسارات متباينة في بلدان مختلفة أكبر الأثر في أن تبوء كل محاولة تستهدف نوعا ما من التقريب بينها بالفشل)[١].

وهذا البحث محاولة لدراسة نحو النص في ضوء تراثنا العربي الذي رماه بعض المحدثين بالقصور عن إدراك النص كله، والنظر إليه نظرة شاملة، وهذا اتهام باطل للقدماء؛ لأن (حيوية النحو في القديم نبعت من أنه علم نص، وغير خاف أنه نشأ في حضن القرآن الكريم، وأن النحاة القدماء لم يقفوا دراستهم على الجانب النظري فحسب، بل تخطوا ذلك إلى الجانب التطبيقي، وقد اتخذوا من القرآن الكريم والشعر القديم وشعر معاصريهم أحيانا مادة خصبة للتطبيق النحوي.

ومن هنا وجدت في خزانة التراث عشرات الكتب لتفسير القرآن وإعرابه وشرح مختارات الشعر، ودواوين بعض الشعراء شرحا يقوم في جانب كبير منه على فهم العلاقات النحوية، ولذلك استطاعت الدراسات النحوية القديمة أن تحيا وتتخطى إلينا عبر القرون والأجيال.

إن كثيرا من القضايا النحوية لا تفهم من كتب النحو وحدها بل من كتب التفسير، وشرح المختارات الشعرية والأمالي

---

(١) المرجع السابق ص٢ .

والمجالس التي تعتمد على مقطوعات الشعر المختلفة والروايات الأدبية، وقد كان كتاب سيبويه – وهو أول مؤلف نحوي يصل إلينا – كتابا جامعا لعلوم العربية، وفقه أسرارها، وإن قارئه ليستشعر أنه يهتم بحسن الكلام وقيمه لا بمجرد صحته وحسب)[١].

وإذا كان كثير من النحاة القدماء يعنون بالجملة وصولا إلى تطبيق القاعدة – كما يعنون بقضايا اللحن والقياس والعلة في الصيغ الصرفية أيضا – فإن ذلك يعد من قبيل الاهتمام بالمكونات، هذا من حيث الظاهرة، وفي بعض الحالات نجد أن الاهتمام بهذه المسائل مؤداه استقامة معنى التركيب ولا سيما فهم النص، أو على الأقل السياق، ومن هنا نجد أنه ليست هناك حدود زمانية فاصلة أو مكانية بين كل من النظرتين الجزئية والكلية؛ فالنظرتان تسيران جنبا إلى جنب[٢].

ومن ثم يستهدف هذا البحث تأصيل هذا العلم – وهو نحو النص، والرجوع به إلى جذوره الأولى ومنابعه الأصيلة في تراثنا العربي.

وإذا كان نحو النص حديث المولد والنشأة، حيث لم تتضح معالمه بعض الشئ، إلا في بدايات السبعينيات من القرن الماضي، وقد استقل (علم اللغة النصي بوضع نظرية على يد علماء الغرب مع التأكيد أن جذوره واضحة في ذخائر العربية.....، ومع كون هذه النظرية استقلت بصورة غربية، ونماذجها غربية، وذكرت أدوات تتفق مع اللغات الغربية–

---

(١) النحو والفكر والإبداع د/ ممدوح عبد الرحمن ص٢٣ .

(٢) المرجع السابق ص٢٢ .

فإن هنالك أدوات كثيرة تتفق مع الأدوات المستعملة في اللغة العربية، بل تكاد كلها تكون مندرجة، أو قابلة للتطبيق على اللغة العربية)[١].

ولذا يمكن القول بأن (النحاة العرب قد أدركوا بوضوح دور التركيب في تكوين الجملة في العربية الفصحى، وأكدت دراساتهم أنها تصدر عن تصور محدد، أي أنه بدون مراعاة الترتيب يصعب في كثير من الأحيان تحقيق الاتساق في التراكيب اللغوية، ويستحيل في أحيان أخرى فهم ما تقصد إليه؛ إذ تصبح مجرد جمجمة بألفاظ لا رابط بينها ولا اتصال.

وإن دراسات النحاة العرب للقوانين المنظمة للجملة العربية من حيث الترتيب بين وحداتها لم تنعزل عن دراساتهم لغير الترتيب من العناصر المؤثرة في تكوينها، وقد فطن النحاة بذلك إلى حتمية الاتصال الوثيق بين البحوث النظرية المقننة للظواهر التركيبية لضرورة يفرضها الالتحام الكامل بين معطيات هذه الظواهر)[٢].

ومهما يكن من أمر فما زال (نحو النص مفتقرا إلى إثبات هويته بشكل نهائي، وتحديد ملامح صورته إذا قيس بالعلوم الأخرى، أو قيس ببقية فروع علم اللغة ذات التاريخ الطويل؛ لأن نحو النص يتطور بشكل سريع، ولم يستقر بعد على شكل نهائي، ولهذا فإن حصر موضوعاته بشكل جامع مانع فوق إمكان الباحث؛ نظرا لهذا التطور السريع المتلاحق)[٣] .

---

(١) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ١١٥ .

(٢) الظواهر اللغوية في التراث النحوي د/ علي أبو المكارم ص٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٣) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص٥٥ .

ولا شك أن الاتصال بالتراث والربط بينه وبين معطيات العصر الحديث من الأمور التي تحتاج إلى جهود خاصة، وإن كان كثير من المحدثين قد كتبوا في علم لغة النص أو نحو النص بشكل عام- فإن قليلا منهم قد تناول نحو النص في ضوء التراث أو حاول أن يبرز جهود القدماء في الدراسات النصية، وأن يثبت نظرتهم الشاملة إلى بنية النص كلها، وأنهم ما نظروا إلى وحدات النص أو مكوناته الجزئية إلا بقصد الوصول إلى النظرة العامة إلى النص كله، والكشف عما بين عناصره من علاقات لغوية ودلالية وسياقية، وقد سبقتني دراسات قليلة إلى دراسة نحو النص في ضوء التراث، وإن كانت هذه الدراسات ما زالت قاصرة عن الوفاء بتحقيق الغاية المرجوة، وهي: الكشف عن القيم اللغوية والأسلوبية والنصية في تراثنا العربي.

ومن هذه الدراسات:

١- **لسانيات النص- مدخل إلى انسجام الخطاب**، لمحمد خطابي، طبعة المركز الثقافي العربي الطبعة الأولى ١٩٩١م، وقد حاول الخطابي أن يربط في دراسته بين التراث، وبعض المعايير النصية.

وقد جاء عمله على ثلاثة مستويات تراثية، هي: المستوى البلاغي، ومستوى النقد الأدبي، والمستوى التفسيري والباحثون في علوم القرآن.

غير أن ثمة ملاحظة أبداها الدكتور/ أشرف عبد البديع على دراسة الخطابي، وهي أنها (جاءت تمثل رؤية عامة، يمكن أن تطوَّر وتعمق بشكل أكثر فاعلية؛ وصولا إلى نتائج

أكثر دقة من تلك الملاحظات العامة، والتي لا يمكن تجاهلها أو الغض منها) [١] .

٢- **البديع بين البلاغة العربية، واللسانيات النصية،** دكتوراة للدكتور/ جميل عبد المجيد، نشر دار الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨م .

وكانت دراسته للبديع من منظور لساني نصي، وفي هذا الإطار وجه عنايته إلى التركيز على معيارين من المعايير النصية عند بوجراند، ودرسلر، وهما المعياران المرتبطان بالنص، أقصد النظر إلى البديع من وجهة السبك والحبك[٢].

٣- **النحو والفكر والإبداع، دراسة في تفكيك النص وتوثيقه،** للدكتور/ ممدوح عبد الرحمن، طبعة دار المعرفة الجامعية عام ١٩٩٨م.

وقد عني في هذه الدراسة بالدفاع عن القدماء، وعرض الدراسات العربية، وتناولها بطريقة حديثة، والتدخل بعض الشئ في تفسير معالجة القدماء والمحدثين للنصوص؛ لإبراز الجوانب والأفكار الدالة على اهتمامهم وطرق تناولهم لهذه النصوص، وهي لا تخلو من جوانب تطبيقية تحليلية تعين على كشف خصائص النص وتحليل بنياته، وكشف المتشابهات بين بنيات النصوص، سواء في ذلك الداخلية والخارجية[٣].

---

(١) الدرس النحوي في كتب إعجاز القرآن الكريم ص١١ .

(٢) المرجع السابق ص١٢ .

(٣) النحو والفكر والإبداع ص٧ .

غير أن هذه الدراسة لا تشفي غليل المتعطش إلى معرفة نحو النص، ونشأته ومعاييره، والربط بينه وبين التراث ربطا دقيقا.

٤- **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، جزءان، د/ صبحي إبراهيم الفقي، طبعة دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ٢٠٠٠م.

وقد مزج الدكتور/ صبحي في دراسته بين علم اللغة النصي، وما جاء في التراث، حيث تناول في الجزء الأول قضايا علم اللغة النصي، وحاول في الجزء الثاني أن يطبق بعض معايير علم النص على السور المكية، وقد ركز على عدد من وسائل التماسك النصي، وهي: الضمير، والتوابع، والتكرار، والمناسبة، والحذف.

غير أن هذه الدراسة لم تطبق معايير النص كلها من جهة، ولم تطبق ما تعرضت له من معايير على النص القرآني كله بشكل عام.

٥- **حبك النص من منظورات التراث العربي**، د/ محمد العبد.

وقد نشر هذا البحث مرتين:

الأولى- بعنوان: مبادئ تحليل النص، نماذج من الأدب العباسي، دار الكتاب الجامعي ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، وقد اشتمل على هذا البحث المذكور – أعني (حبك النص من منظورات التراث العربي)، يضاف إليه نماذج تطبيقية من الشعر العباسي، كما يشير إلى ذلك الجزء الآخر من العنوان.

الثانية- نشر بعنوان: حبك النص، منظورات من التــراث العربي- مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ٣/ ٣٤ ، الريــاض ١٤٢٢هـــ/٢٠٠١.

وحاول أن يقدم رؤية أوسع وأشمل ممــا قــدمها خطــابي مستدركا عددا من العناصر الأساسية حول الحبك ومعــاييره الأساسية، ثم عرض للحبك من منظور التراث العربي، آخــذا في الاعتبار الفروق السياقية وعددا من الاعتبارات المائزة.

ومن ثم استخلص المبادئ الأساسية للحبــك (فــي النقــد الأدبي)، مسجلا الميزات من ناحية، والهنــات مــن ناحيــة أخرى، وقد أدى به التحليل والمناقشة إلى أن عناصر الحبــك موجودة في التراث، وأنهم كانوا مدركين لذلك إدراكا تامــا، وعلى وعي لا مناص من إنكاره[1].

٦- الدرس النحوي في كتب إعجاز القرآن الكــريم، د/ أشرف عبد البديع عبد الكريم، دار فرحة للنــشر والتوزيــع، المنيا عام ٢٠٠٣م.

ولكن عنوان هذه الدراسة أكبر من فحواها؛ لأن الباحث لم يطبق الدراسات النصية على ما جاء في كتب إعجاز القــرآن خير تطبيق، وكان حديثه عن الدراسات النصية عنــد النقــاد والبلاغيين، وعلوم القرآن والمفسرين حديثا عابرا لا يــصور ما في هذه الأعمال الجليلة من جهود نصية رائعــة أضــاءت للمحدثين طريقهم.

وعلى أي حال- فإن دراسته جهد مشكور، وإســهام فــي الربط بين الحداثة والتراث.

(١) الدرس النحوي في كتب إعجاز القرآن الكريم د/ أشرف عبد البديع ص١٣ .

هذا بالإضافة إلى ما نجده من إشارات متناثرة هنا وهناك عبر الكتب والبحوث التي وضعت في علم النص، أو نحو النص، ومن ذلك إشارات الدكتور/ تمام حسان في مقدمته لكتاب بوجراند: (النص والخطاب والإجراء) الذي ترجمه إلى العربية، فكان يربط من حين إلى آخر بين ما تعرض له بوجراند من قضايا نصية وما ورد في كتب التراث: كعلوم البلاغة وغيرها، كما ربط أيضا بين التراث والمعاصرة في محاضرته: (نحو الجملة ونحو النص).

غير أن دراسة نحو النص في ضوء التراث العربي دراسة دقيقة كاملة ما زالت تفتقر إلى ما يشبع النهم، وما زالت في حاجة إلى مزيد من البحوث التي تبرز القيم اللغوية والدلالية في تراثنا النحوي.

وقد اقتضى منهج البحث أن يخرج في تسعة مباحث بعد هذه المقدمة تتلوها خاتمة تتضمن أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: مفهوم نحو النص ونشأته.

المبحث الثاني: بين نحو الجملة ونحو النص.

المبحث الثالث: الحاجة إلى نحوي الجملة والنص معا.

المبحث الرابع: مكونات النص وأشكاله.

المبحث الخامس: التحليل النصي.

المبحث السادس: معايير نحو النص.

المبحث السابع: وسائل التماسك النصي.

المبحث الثامن: الأصول التراثية للدراسات النصية.

المبحث التاسع: أسس التحليل النصي عند القدماء.

ومن خلال هذه المباحث حاولت أن أعالج كثيرا من القضايا النصية المختلفة مقارنا بينها وبين معطيات التراث ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

وقد اعتمدت في هذه المعالجة على كثير من المصادر والمراجع التراثية، والمعاصرة، منها: كتب النحو القديمة، والحديثة، وكتب التفسير، والبلاغة، والدراسات التي وضعت في علم النص، أوعلم لغة النص، أو نحو النص، سواء المترجم منها إلى العربية، وما وضع منها بالعربية.

وقد ألقيت هذا البحث في المؤتمر العلمي التاسع الذي أقامته كلية دار العلوم- جامعة الفيوم في يومي العاشر والحادي عشر من أبريل عام ألفين وسبعة، غير أن القضايا النصية التي تضمنتها البحث كانت في حاجة إلى صفحات أكثر لمعالجتها، ومن ثم لم تتسع له مجلة المؤتمر، فآثرت أن أخرجه في هذا الكتاب.

وبعد فكان هذا البحث بمثابة رحلة في بيداء مغرقة في العمق والاتساع لا يعرف مقتحمها مدى يقف عنده، ولذا كانت رحلة محفوفة بالمخاطر، ومن ثم لا تخلو من كبوات أو زلات، وهذا شأن كل خائض تجربة جديدة في حقل جديد، ومن هنا أشعر أن هذا الحقل ما زال خصبا، وما زال في حاجة إلى مزيد من استثماره بالدراسات الجادة الواعية، وأرجو أن أتلافى ما يكون في هذا البحث من جوانب نقص في بحث قادم- إن شاء الله، لعلي أستوفي فيه مظاهر الربط بين التراث والمعاصرة مدعوما بمزيد من التطبيق على النصوص العربية الفصيحة وخاصة النص القرآني، كما أرجو من القارئ أن يغفر لي ما يجده في هذا العمل من هفوات أو زلات؛ إذ ليس هناك عمل علمي يتصف بالكمال ما دام

فضلا عن إنسان [illegible] به السهو والزلل، فما كان فيه من صواب فبتوفيق من الله تعالى، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان.

أسأل الله تعالى أن يتجاوز لي عنه، كما أسأله تعالى ألا يحرمني أجر المجتهدين، وأن يجعل هذا العمل نافعا لكل من أراده وقصده والتمس منه نفعا: (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا).

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الكريم، وعلى آله وصحبه وسلم

أحمد محمد عبد الراضي

٣ رجب ١٤٢٨هـ

١٧/٧/٢٠٠٧م

المبحث الأول

مفهوم نحو النص ونشأته

قبل أن نعرض لمفهوم نحو النص، ونشأته- يجدر بنا أن نبين المفهوم المعجمي لمصطلح (نص)؛ حتى يتسنى لنا ان نقف على العلاقة بين المفهوم المعجمي، والمفهوم الاصطلاحي الذي حاول علماء النص أن يتوصلوا إليه.

قال ابن منظور: (النص رفعُك الشئَ، يقال: نصَّ الحديثَ ينصُّه نصا- رفعه، وكل ما أظهر فقد نُصَّ، والمنصة: ما تظهر عليه العروس، ونصَّ المتاعَ نصا- جعل بعضه على بعض، وأصل النص أقصى الشئ وغايته، والنص التعيين على شئ ما، ومنه قول الفقهاء: نص القرآن، ونص السنة: أي ما دل ظاهر لفظهما عليه من الأحكام)[1] .

وهذه المعاني التي أوردها ابن منظور تدور حول الرفع والظهور والترتيب والتعيين والسرعة، وأقصى الشئ ومنتهاه، وقد أورد المعجم الوسيط معاني متعددة أيضا لكلمة نص، ومنها: (نصَّ الشئَ- حرَّكه، ونصَّ الدابة- استحثها شديدا، والنصّ- صيغة الكلام الأصلية التي وردت من المؤلف، والنص ما لا يحتمل إلا معنى واحدا، او لا يحتمل التأويل)[2] .

---

(١) لسان العرب ٦/ ٤٤٤١ ، ٤٤٤٢ .

(٢) المعجم الوسيط ص٩٢٦ .

وإطلاق النص على صيغة الكلام الأصلية التي وردت من المؤلف معنى مستحدث للنص اعتمده مجمع اللغة العربية؛ لأن القدماء لم يصرحوا بهذا المعنى، وإن كان كثير من المعاني التي أوردوها وطيدة الصلة بمفهوم النص عند علمائه الذين يعنون بالنص القطعة من الكلام طالت أو قصرت، فنلاحظ أن الرفع والإظهار يعنيان أن المتحدث أو الكاتب لا بد له من رفعه وإظهاره لنصه كي يدركه المتلقي (المستمع أو القارئ)، وكذلك ضم الشئ نلاحظ أن النص في كثير من تعريفاته هو ضم الجملة إلى الجملة بالعديد من الروابط- كما سنرى؛ وكون النص أقصى الشئ ومنتهاه هو تمثيل لكونه أكبر وحدة لغوية يمكن الوصول إليها[١] .

وبهذا المفهوم استعمل علماء اللغة هذا المصطلح، (وينبغي أن يكون المفهوم الأساسي لأي نص أنه وسيلة لنقل الأفكار إلى الآخرين، فهو ينقل شيئا ما إلى المخاطب، وهو ليس هدفا في حد ذاته، إنما هو طريق للخطاب)[٢] .

وإذا كان النص هو الوسيلة اللغوية لنقل الأفكار ولتحقيق التواصل بين المتحدث أو الكاتب، والمتلقي، فإنه يطلق على العملية التعبيرية التي تكون الوحدات اللغوية قوامها.

ولم يبدأ نقد أساسي إلى ذلك الاقتصار للبحث اللغوي على مجالات الجملة إلا مع نشوء ما يسمى بعلم لغة النص في منتصف الستينيات، وساد النظر إلى أن أعلى وحدة لغوية، وأشدها استقلالا، والعلامة اللغوية الأساسية ليست الجملة بل

---

(١) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ٢٨ .

(٢) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص٢٠ .

النص، ولذلك يجب أن يتوجه التحليل اللغوي بشكل أقوى مما هو قائم حاليا إلى النص[١] .

وقد ربط (**فان دايك**) نشأة علم النص بعلم البلاغة، (ومعنى هذا أن البلاغة المعاصرة عليها أن تتدرج في المفاهيم العلمية الحديثة، وتكتسب تقنياتها التحليلية، ولا مفر من أن يكون مجالها هو النصوص، وعندئذ لا تلبث أن تدخل في نطاق علم النص، وهذا ما يعلنه مؤسس علم النص (**فان دايك**) عندما يقول: ويمكن أن نعد البلاغة السابقة التاريخية لعلم النص إذا ما تأملنا التوجه العام للبلاغة القديمة إلى وصف النصوص، ووظائفها المتميزة، إلا أنه لما كان اسم البلاغة يرتبط غالبا بأشكال ونماذج أسلوبية معينة، وأشكال ونماذج أخرى- فإننا نؤثر المفهوم الأكثر عمومية: علم النص)[٢] ، فمعنى ذلك أن علم النص منحدر عن علم البلاغة؛ إذ كل منهما لا يعنى بالجملة، وإنما يعنى بالنص كله، (وإذا كانت آراء النحاة- القدامى والمحدثين- قد تعددت حول تعريف الجملة، فإن النص لم يكن أسعد حظا من الجملة في ذلك، حيث تعددت تعريفاته وتنوعت، بل وتداخلت إلى حد الغموض أحيانا، أو التعقيد أحيانا أخرى، فبعض تعريفات النص تعتمد على مكوناته الجملية وتتابعها، وبعضٌ يضيف إلى تلك الجمل الترابط، وبعضٌ ثالث يعتمد على التواصل النصي والسياق، وبعض رابع يعتمد على الإنتاجية الأدبية، أو فعل الكتابة، وبعض خامس يعتمد على جملة المقاربات المختلفة، فيكون لدينا حصيلة كبرى من التعريفات التي تقربنا

---

(١) التحليل اللغوي للنص ، كلاوس برينكر ص٢٣ .

(٢) علم النص، فان دايك ص٢٣، وراجع بلاغة الخطاب وعلم النص للدكتور/ صلاح فضل ص٢٣٤ .

من ملامحه)[١] ، ومن ثم واجه الدارسون صعوبات فائقة في تحديد مفهوم علم النص.

(ولقد أصبح هناك تواصل بين علم اللغة، وعلوم أخرى كثيرة، مثل: علم الاجتماع، وعلم الأجناس البشرية، وعلم الوراثة، وعلم الحياة العام، وعلم وظائف الأحياء، وكذلك علم اللغة النصي اتصل بدوره بعلوم الأدب والبلاغة والشعر والأسلوب، وعلوم النفس والاجتماع والفلسفة وغيرها)[٢] .

وقد كان هذا الاتصال بين علم النص، وهذه العلوم سببا من أسباب صعوبة تحديد مفهوم هذا العلم، فقد شكلت تلك السمة الجوهرية حاجزا مانعا يصعب اختراقه، فلم يستقر بعد حول مفاهيمه، أو تصوراته أو مناهجه[٣].

ومما أسهم في صعوبة تحديد مفهوم علم النص أن اتجاهات البحث في هذا العلم قد أخذت أشكالا عدة، وذلك تبعا للأسس التي يستند إليها علماء اللغة النصيون، فنجد مثلا اتجاها يعتمد على رصيد علم اللغة الوصفي، ولكن بعد إضافة عدد من المفاهيم والتصورات الجديدة إليه، حتى يمكن معالجة المستوى الأكبر الذي يمتاز به هذا العلم- أعني مستوى النص، ونجد اتجاها آخر يستند إلى رصيد علم اللغة الوظيفي، وثالثا يقوم على رصيد علم اللغة التركيبي أو البنائي، ورابعا يقوم على رصيد علم اللغة التحويلي التوليدي.

---

(١) نحو النص ، د/ أحمد عفيفي ص٢١ .

(٢) النحو العربي والدرس الحديث، د/ عبده الراجحي ص١٦١ ، وعلم اللغة النصي د/ صبحي الفقي ٢٤/١ .

(٣) علم اللغة النصي د/ صبحي الفقي ١/ ٢٦ .

ومما لا شك فيه أن ذلك التشعب قد جعل من مهمة تحديد ما توصل إليه هذا الفرع الجديد مهمة صعبة إلى جانب كثير من المشكلات التي يضمها هذا الاتجاه بين جنباته، وأكثر المشكلات وضوحا مشكلة المصطلح الجوهري الذي يقوم عليه[١].

ويرى الدكتور/ صبحي إبراهيم الفقي أن صعوبة تحديد مفهوم علم النص لا تتمثل فيما ذكره الباحثون مثل الدكتور/ سعيد بحيري، ود/ الأزهر الزناد، بل تتمثل في أمر آخر، وهو أن نحويات النص لم يكتمل تطويرها بعد.

وهذا أمر آخر يجعلنا على درجة كبيرة من الدقة في اختيار التعريف والمنهج، فعلى هذا الاختيار سوف يكون العمل التطبيقي فيما بعد.

إذاً يكمن السر في عدم استقرار مفاهيم النص، وعلم اللغة النصي في عدة أمور:

أولا- التماس بين علم اللغة النصي، وغيره من العلوم، وإن كنا نرى أن هذا التماس الذي عُدَّ سببا من أسباب عدم الاستقرار، نراه ركنا أساسيا في الدراسة النصية، فالنص يصدر عن نفسية معينة، ووسط مجتمع، وبرأي معين، وعبر وسط فيزيائي معين، وللتعبير عن مشاعر معينة، أو رأي ما تجاه قضية معينة، ومن ثم وجب ارتباطه بعلوم النفس والاجتماع والفلسفة والفيزياء والأدب.

ثانيا- تعدد معايير هذا التعريف، هل هي معايير شكلية، أو معايير دلالية، أو شكلية ودلالية معا، وغيرها من المعايير.

---

(١) علم لغة النص د/ سعيد بحيري ص٢ .

ثالثا- عدم اكتمال تطوير نحويات النص؛ لأن عدم الاكتمال يعني عدم اكتمال العلم، مع الإشارة إلى أن الكلمة الأخيرة في أي علم من العلوم أمر صعب الحسم به، ولكن نقول على وجه التقريب لا الحسم النهائي بالكلمة الأخيرة[1].

ونتيجة هذه الأسباب كلها التي أدت إلى صعوبة تحديد مفهوم هذا العلم تعددت تعريفات النص تعددا ملحوظا، فقد أورد الدكتور/ سعيد بحيري ما يقرب من اثني عشر تعريفا للنص، وقد يكون للباحث الواحد أكثر من تعريف[2].

ويرجع هذا التعدد والاختلاف إلى اختلاف اتجاهات الدارسين في البحوث النصية، ونكتفي هنا بثلاثة تعريفات نقلها الدكتور/ سعيد بحيري عن برينكر[3] :

الأول- أنه تتابع متماسك من علامات لغوية لا تدخل تحت أية وحدة لغوية أخرى.

وقد عقب الدكتور/ سعيد بحيري على هذا التعريف بأن النص هنا أكبر وحدة لغوية، ولا يمكن أن تدخل تحت وحدة لغوية أكبر منها، وهو بذلك يخالف تحديد اللغوي الأمريكي بلومفيلد وتلاميذه للجملة بأنها أكبر وحدة في التحليل والوصف، غير أن برينكر- كما يرى سوينسكي- لم يتحدث عن جمل ومتواليات جملية، بل عن علامات ومركبات العلامات، وقد مكنه ذلك من أن يدرك كلمات مستقلة على أنها

---

(١) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) راجع علم لغة النص ص٩٩ وما بعدها .

(٣) راجع التحليل اللغوي للنص لبرينكر ص ٢١ وما بعدها.

نصوص أيضا، مثل عناوين الصور، والأمثال، وتركيب النداء، وما أشبه ذلك[1].

الثاني- يحاول فيه برينكر أن يتجاوز ما في العلامة من عموم، ويستند إلى هذا الجانب الدلالي- المحوري، حيث يقول: (إنه مجموعة منظمة من القضايا، أو المركبات القضوية، تترابط بعضها مع بعض على أساس محوري- موضوعي، أو جملة أساس من خلال علاقات منطقية دلالية) .

وقد علق الدكتور/ سعيد بحيري على هذا التعريف بأن هذا التحديد يقوم على مفاهيم منطقية؛ إذ إن الجملة في المنطق قضية ودلالية كذلك، حيث يجمع بين القضايا المختلفة استمرار وحدة الموضوع، ثم يشكل انسجام التصورات التي تستخلص من القضايا علاقات باطنية قد لا تعكسها التراكيب اللغوية الفعلية للنص[2].

الثالث- لم يكتفِ فيه برينكر بإدخال التماسك الدلالي في حده، بل يحاول أن يدخل عنصر التماسك التداولي للنص، الذي ينطلق من تضمن نص ما في موقف اتصالي من خلاله يحقق أو يمكن أن يحقق كل نص بوصفه أداة اتصال وظيفة اتصالية يحاول من خلالها أن يدرك مقاصد محددة، يتم فهمها من الناحية اللغوية في شكل أحداث كلامية، ومن ثم يفهم برينكر النص أيضا على أنه ربط أفقي أو متدرج لأحداث كلامية، وعلى أنه حدث كلامي معقد أيضا[3].

---

(١) علم لغة النص، د/ سعيد بحيري ص١٠٨ .

(٢) علم لغة النص د/ سعيد بحيري ص١١٠ .

(٣) علم لغة النص د/ سعيد بحيري ص١١٠ .

ولا شك أن تعدد تعريفات النص عند برينكر، وغيره لا يعبر عن اختلاف حقيقي في المفهوم من باحث إلى آخر، أو بعبارة اخرى لا يعبر عن تناقض أو تضارب بين التعريفات، وإنما يعبر عن تعدد جوانب النص المختلفة، ولذلك راعى برينكر في كل تعريف من هذه التعريفات الثلاثة جانبا معينا من جوانب النص يجب توافره، وبذلك تتعاون هذه التعريفات في تصور مفهوم متكامل يراعي جوانب النص المختلفة، فإذا عرفنا أن التعريف الأول ينظر إلى الوحدة اللغوية للنص، أو التماسك اللغوي، وأن التعريف الثاني ينظر إلى التماسك الدلالي، أو الموضوعي، وأن التعريف الثالث ينظر إلى التماسك التواصلي أو التداولي- أمكن القول بأن مفهوم النص يجمع بين هذه الجوانب الثلاثة.

ومن ثم انتقد الدكتور/ أحمد عفيفي تعريف الدكتور/ سعد مصلوح للنص، حيث يرى أن النص ليس إلا سلسلة من الجمل، كل منها يفيد السامع فائدة يحسن السكوت عليها، وهو مجرد حاصل جمع للجمل، أو لنماذج الجمل الداخلة في تشكيله[1].

وقد أبدى الدكتور/ أحمد عفيفي أمام هذا التعريف كثيرا من التحفظ والحذر، فقال: (لقد فقدت الجمل داخل هذا التعريف خاصية الاتصال، أو خاصية ارتباطها بسياق خطابي، ولذا ارتضى تعريف (فاينرش) للنص، وهو أنه: وحدة كلية مترابطة الأجزاء؛ فالجمل يتبع بعضها بعضا وفقا لنظام سديد، بحيث تسهم كل جملة في فهم الجملة التي تليها

---

(١) من نحو الجملة إلى نحو النص د/ سعد مصلوح، الكتاب التذكاري بقسم اللغة العربية ١٩٩٩م، ص٤٠٧ .

فهما معقولا، كما تسهم الجملة التالية من ناحية أخرى في فهم الجمل السابقة عليها فهما أفضل)[1] .

فموضع النقد إذاً في تعريف الدكتور/ سعد مصلوح للنص فقدانه بعض جوانبه التي تعمل على الترابط بين أجزائه ترابطا لغويا ودلاليا وتواصليا، وتركيزه على أحد جوانبه، وهو مجرد الجمع بين أكثر من جملة.

ولهذا السبب نفسه انتقد الدكتور/ سعيد بحيري بعض التعريفات عن علماء الغرب؛ لأن كلا منها يتناول جانبا واحدا من جوانب النص؛ فقد علق على تعريفات كل من (هارتمان، وبرينكر، وشبلنر ودرسلر)، فقال: (والحق أننا ما نزال ننقل مصطلحات الجملة، ونضفيها على النص، وليس في هذا تمييز له، بل إن ذلك الأمر يقوي التداخل بينهما، وبذلك يفقد هذا العلم خاصيته الأساسية المتمثلة في تجاوزه حدود الجملة؛ إذ إن كل بحث لغوي ينطلق من النص في صورة منطوقة أو مكتوبة بوصفه الوحدة الأساسية، يعد في العادة من علم لغة النص، او على الأقل يتخطى ذلك البحث نحو الجملة إلى حد بعيد، بحيث يعالج تتابعات الجملة أو أجزاء نصية أكبر منها على أنها وحدات مستقلة.

ولا يولي هذا التحديد قيمة أكبر لكيفية الائتلاف بين الجمل والسياقات التي ترد فيها، وإنما يعنى في المقام الأول بتخطي حد الجملة.

وفي الحقيقة يرتكز النص أساسا على اعتبارات أخرى تجعله يتجاوز حد الجملة الجزئي، منها البحث عن ائتلاف المعنى أيضا بين التراكيب الأساسية داخل الاستعمالات

---

[1] [illegible] د/ أحمد عفيفي ص٢٥، وعلم لغة النص د/ سعيد بحيري ص١٤٠ .

اللغوية، والإشارة إلى عملية الفهم والتأثير، والكشف عن الروابط الداخلية في النص، والروابط الخارجية خارج النص، والربط بين التراكيب وعوالم حقيقية وعوالم محتملة، وغير ذلك من الاعتبارات)[١] .

ثم يقول الدكتور/ سعيد بحيري مستنتجا تصورا لمفهوم النص بعد أن نقل عدة اتجاهات حول مفهومه: (النص إذن وحدة كبرى شاملة لا تضمها وحدة أكبر منها، وهذه الوحدة الكبرى تتشكل من أجزاء مختلفة تقع من الناحية النحوية على مستوى أفقي، ومن الناحية الدلالية على مستوى رأسي، ويتكون المستوى الأول من وحدات نصية صغرى تربط بينها علاقات نحوية، ويتكون المستوى الثاني من تصورات كلية تربط بينها علاقات التماسك الدلالية المنطقية، ومن ثم يصعب أن يعتمد في تحليل النص على نظرية بعينها، وإنما يمكن أن تتبنى نظرية كلية تتفرع إلى نظريات صغرى تحتية تستوعب كل المستويات)[٢] .

كما يرى الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف أن النص لا يمكن أن يصبح نصا إلا إذا كان رسالة نحوية تشغل حيزا معينا فيها جديلة محكمة مضفورة من المفردات والبنية النحوية، وهذه الجديلة المضفورة تؤلف سياقا خاصا بالنص نفسه ينبث في المرسلة اللغوية كلها[٣].

ولكن (روبرت دي بوجراند)، و(ولفجانج أولرخ دريسلار) قد وضعا للنص تعريفا أكثر تحديدا؛ لأنه احتوى

---

(١) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات ص١٤ ، ١٥ .

(٢) المرجع السابق ص١١٩ .

(٣) الإبداع الموازي ص١٥ .

على المعايير التي يجب توافرها فيه، وقد آثر هذا التعريف كثيرٌ من الدارسين، ومنهم الدكتور/ سعد مصلوح، والدكتور/ سعيد بحيري، والدكتور/ صبحي إبراهيم الفقي، والدكتور/ أحمد عفيفي، والدكتور/ أشرف عبد البديع.

يقول الدكتور/ سعد مصلوح: (قد آثرنا هنا أن نعتمد تعريف روبرت دي بوجراند، وولفجانج أولرخ دريسلار لمفهوم النص من حيث إنه حدث تواصل يلزم لكونه نصا أن تتوافر له سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير ، وهي: السبك، والحبك، والقصد، والقبول، والإعلامية، والمقامية، والتناص.

ويمكن تصنيف هذه المعايير السبعة في:

١- ما يتصل بالنص في ذاته، وهما معيارا: السبك والحبك.

٢- ما يتصل بمستعملي النص سواء أكان المستعمل منتجا أم متلقيا، وذلك معيارا القصد والقبول.

٣- ما يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص، وذلك معايير الإعلام، والمقامية، والتناص)[1] .

(وأكثر العلامات النصية المذكورة شيوعا هي البناء الاتصالي والربط النحوي، والتماسك الدلالي، والقصدية، غير أنهما لا يعنيان- أي درسلر وبوجراند- ضرورة تحقق هذه

---

(١) في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية ص٢٢٥ ، ٢٢٦ ، وانظر علم لغة النص للدكتور/ سعيد بحيري ص١٤٦ ، وانظر النص والخطاب والإجراء لبوجراند ص١٠٣ - ١٠٥ .

المعايير السبعة في كل نص، وإنما يتحقق الاكتمال النصي بوجودها، وأحيانا تشكل نصوص بأقل قدر منها)[١] .

وواضح أن هذه المعايير تناولت النص من جميع جوانبه المحتملة، فالسبك يعني الربط النحوي بين أجزاء النص، والحبك يعني التماسك الدلالي أو الربط الموضوعي بين أجزاء النص، وأطلق عليه الدكتور/ تمام حسان: الالتحام، والقصد يعني هدف النص، والقبول أو المقبولية تعني التعلق بموقف المتلقي من قبول النص، والإخبارية أو الإعلام، أي توقع المعلومات الواردة فيه أو عدمه، والمقامية وتتعلق بمناسبة النص للموقف، والتناص يعني السياق الثقافي للنص.

وقد اختار الدكتور/ صبحي الفقي هذا التعريف ووصفه بأنه جامع مانع، ثم عقب على هذه المعايير بقوله: (هذه المعايير تركز على طبيعة كل من النص ومستعمليه – المتحدث والمتلقي – والسياق المحيط بالنص والمتحدثين، وهذا يجمع في طياته- فيما نرى- أغلب مفاهيم النص السابقة، ونميل إلى الأخذ بهذا التعريف؛ حيث إنه يراعي المتحدث أو المرسل أو المستقبل، ويراعي كذلك السياق، وكذا يراعي النواحي الشكلية والدلالية، وإن كان ينقصه مراعاة طول النص، ونحن نؤكد أن النص ليس من الضروري أن يكون ذا طول معين)[٢] .

أما نحو النص فهو فرع عن علم النص ومرتبط به، وقد أضيفت كلمة (نحو) إلى النص تمييزا له عن (نحو الجملة)، ولا شك أن نحو النص يتعامل مع النص الذي توافرت له معاييره

---

(١) علم لغة النص للدكتور/ سعيد بحيري ص١٤٦ .

(٢) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ص٣٣ ، ٣٤ .

السبعة التي ذكرها بوجراند ودريسلر، وتبعهما كثير من الدارسين العرب، فإن لم تتوافر للنص هذه المعايير فإن تحليله لا يسمى نحو نص، ولكي يكون هذا التحليل تحليلا نصيا لا بد أن يؤسس على النص نفسه[١].

وكانت المناهج اللغوية في الغرب موجَّهة إلى تحليل الجملة، (واستمرت الدراسات اللسانية على تلك المنهجية إلى أن بدأت إرهاصات نحو النص على يد هاريس في بداية النصف الثاني من القرن الماضي، وتطورت تلك الدراسات النصية في السبعينيات على يد فان دايك الذي يعد مؤسس علم النص أو نحو النص، والذي عاصره كثير من المؤلفين في هذا الاتجاه حتى أصبح نحو النص- الذي ولد في عباءة علم النص أو نظرية النص- حقيقة راسخة على يد روبرت دي بوجراند في الثمانينيات)[٢] .

فهذا العلم- وهو نحو النص- حديث النشأة في الغرب، وإن كان له جذور عميقة في تراثنا العربي، ولا سيما عند المفسرين وعلماء أصول الفقه، والبلاغيين، وبعض اللغويين، والنحويين، كما سيأتي- إن شاء الله تعالى، وأي علم حديث المولد بطبيعة الحال لا بد أن يمر بمراحل نمو وتطور، ولا بد أن يظل فترة طويلة غير واضح المعالم.

وإذا كان التوصل إلى تحديد لمفهوم النص قد واجه صعوبات كبيرة نتيجة تداخله مع علوم أخرى مختلفة، ونتيجة تعدد اتجاهات البحث فيه- فإن نحو النص قد واجه أيضا هذه

---

(١) الإبداع الموازي، د/ محمد حماسة عبد اللطيف ص١٥ .

(٢) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص١١ ، وبلاغة الخطاب وعلم النص د/ صلاح فضل ص٢٤٠، ٢٤١ – ٢٥٢ .

الصعوبات في تحديد مفهومه، غير أن بوجراند ودريسلر حددا معالمه عندما وضعا له هذه المعايير وجعلاها معايير النص الذي يستحق التحليل النصي.

وقد أشرنا من قبل إلى أن معياري السبك والحبك أهم معايير النص، وعليهما يعتمد التحليل النحوي للنص؛ لأن السبك يساوي الجانب اللغوي للنص، أو الشكل، والحبك يساوي الجانب الدلالي أو المضمون، ويقابلهما في النحو التوليدي التحويلي مصطلحا البنية السطحية والبنية العميقة، ولكل من السبك والحبك وسائل نبينها في حينها- إن شاء الله تعالى.

وليس التحليل النصي أمرا غريبا تماما على تحليل التراكيب اللغوية، بل هو معروف في تحليل الجملة الذي كان سائدا قبل الاتجاه إلى النص، غير أنهم تجاوزوا حدود الجملة إلى النص كله.

(ومن ثم فإن كثيرا من الظواهر التي تعالج في إطار النص كوحدة كبرى هي في حقيقة الأمر قد كانت محور كثير من البحوث النحوية السابقة التي كانت تعد الجملة أكبر وحدة في التحليل لا تتعداها، غير أن نحو النص يراعي في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل، ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلالية ومنطقية إلى جوار القواعد التركيبية، ويحاول أن يقدم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصية وقواعد ترابطها.

وبعبارة موجزة قد حددت للنص مهام بعينها لا يمكن أن ينجزها بدقة إذا التزم حد الجملة.

لقد عني علم اللغة النصي في دراسته لنحو النص بظواهر تركيبية نصية مختلفة، منها: علاقات التماسك النحوي النصي، وأبنية التطابق والتقابل، والتراكيب المحورية، والتراكيب المجتزأة، وحالات الحذف، والجمل المفسرة، والتحويل إلى الضمير، والتنويعات التركيبية، وتوزيعها في نصوص فردية، وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرج عن إطار الجملة المفردة، والتي لا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا دقيقا إلا من خلال وحدة النص الكلية ›[1] .

وإذا كان مفهوم النص قد تعدد بناء على تعدد الاتجاهات في دراسته- فإن وظيفة علم لغة النص قد تعددت أيضا تبعا لاتجاهات البحث في دراسة النص، ولذلك ذكر برينكر اتجاهين في تحديد هدف علم لغة النص، أحدهما قائم على النظام اللغوي، والآخر قائم على النظام التواصلي؛ فبناء على الاتجاه الأول يجعل ‹ هدفه اكتشاف تلك المبادئ العامة ووصفها وصفا منظما، وهو يرجع في ذلك سواء من الناحية النظرية المفهومية أو المنهجية إلى حد بعيد إلى تحديدات علم لغة الجملة ذات الأصل البنيوي أو التوليدي التحويلي، ويعبر عن هذا الترابط بوضوح خصوصا في مفهوم النص، فيعرف النص بأنه تتابع متماسك من الجمل، غير أن هذا يعني أن الجملة كما كانت الحال من قبل ينظر إليها على أنها معلم رئيسي في تدرج وحدات لغوية، أي تعد وحدة بناء النص.

والنتيجة الأهم لهذا التصور هو أن مفهوم التماسك النصي المركزي بالنسبة لعلم لغة النص قد فهم فهما نحويا محضا، فهو لا يسم في هذا الاتجاه البحثي اللغوي النصي إلا

---

(١) علم لغة النص د/ سعيد بحيري ص١٣٤ ، ١٣٥ .

العلاقات النحوية- الدلالية بين الجمل أو بين عناصر لغوية (مفردات، وضمائم ..إلخ) في جمل متعاقبة)[١] .

وبناء على الاتجاه الثاني- وهو الاتجاه القائم على نظرية التواصل، والذي يعيب على الاتجاه الأول عدم رعايته لنظرية التواصل، ولذلك سمي الاتجاه الثاني: علم اللغة الموجه، يجعل هدفه إلى جانب الهدف الأول مراعاة (أن النصوص متضمنة دائما في سياق التواصل، وأنها توجد دائما في عملية تواصل معينة، يمثل فيها المتكلم والسامع، أو المؤلف والقارئ بشروطهم وعلاقاتهم الاجتماعية والموقفية أهم العوامل)[٢] .

ويرى برينكر أن هذين الموقفين، وهما النهج القائم على أساس النظام اللغوي، والنهج الموجه على أساس التواصل- لا يعدان تصورين بديلين، بل هما متكاملان يتصل بعضهما ببعض اتصالا وثيقا، ويتطلب تحليلٌ لغوي كافٍ للنص مراعاة كلا الاتجاهين البحثيين، حيث يجب أن يشكل النهج البراجماتي الاتصالي- كما وُضِّح من قبل- الأساس المحوري النظري المنهجي[٣]. .

كذلك يرى فان دايك أن مهمة علم النص (هي أن يصف الجوانب المختلفة لأشكال الاستعمال اللغوي، وأشكال الاتصال ويوضحها، كما تحلل في العلوم المختلفة في ترابطها الداخلي والخارجي)[٤] .

---

(١) التحليل اللغوي للنص لـ/ كلاوس برينكر ص٢٤ .

(٢) المرجع السابق ص٢٥ .

(٣) المرجع السابق ص٢٧ .

(٤) علم النص لـ/ تون أ. فان دايك ص١١ .

وعلى هذا فإن نحو النص يشترك مع علم النص وعلم اللغة النصي، ونظرية النص في هذا الهدف، وهو الوصف و الدراسة اللغوية للأبنية النصية، وتحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي- وإن كان نحو النص أكثر اقترابا من تحقيق الهدف وتوضيح صور التماسك والترابط النصي[١].

ومن ثم يرى فان دايك أن علم لغة النص وظيفته الأولى دراسة نحو النص، وذلك ضمن منهجه العام القائم على شرح معايير بناء النص، وجوانب الاستخدام اللغوي المهمة، وبخاصة إنتاج النص من خلال قواعد وشروط وأهداف مغايرة لعلم اللغة النظامي مما جعله في طريقه للاستقلال عن العلوم الأخرى[٢].

---

(١) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص٣١ .

(٢) علم لغة النص د/ سعيد بحري ص٢٢٢ ، ونحو النص د/ أحمد عفيفي ص٣١ ، ٣٢ .

المبحث الثاني

بين نحو الجملة ونحو النص

بعد أن عرضنا لمفهوم نحو النص ونشأته على يد اللغويين من الغرب، وقد ساقنا هذا إلى عرض آرائهم واتجاهاتهم في مفهوم النص وما ارتبط به من علوم: كعلم النص، وعلم لغة النص، ونظرية النص وعرفنا العلاقة بين هذه العلوم وبين نحو النص- يجدر بنا أن نجري دراسة مقارنة بين نحو الجملة ونحو النص، وحينئذ نبرز العلاقة بينهما، ونستطيع أن نتوصل إلى أن الدراسات النصية لم تنشأ من فراغ، وإنما كان نحو الجملة أساسا لها، بمعنى أنه قدم لنحو النص العمليات الإجرائية التي يدرس بها التركيب اللغوي بما يشتمل عليه من علاقات وروابط لغوية ودلالية وسياقية.

وقبل أن نناقش علاقة نحو الجملة بنحو النص عند المحدثين نعرض لمفهوم الجملة في النحو العربي، والعلاقة بينه وبين مفهوم الكلام.

ويبدو أن أول من استعمل مصطلح الجملة مريدا بها الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر هو أبو العباس المبرد المتوفى سنة مائتين وخمس وثمانين للهجرة[١]، وذلك في معرض حديثه عن الفاعل، فقال: (وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن عليه السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص١١٣.

والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: (قام زيد) فهو بمنزلة قولك: (القائم زيد))[١] .

ولم يكن قبل المبرد استعمال لمصطلح الجملة، بل أطلق سيبويه على ركني الإسناد: المسند، والمسند إليه[٢]، غير أن المبرد لم يشر إلى ما أشار إليه سيبويه من العلاقة أو الرابطة بين ركني الجملة، وهي علاقة الإسناد، وظل مفهوم الجملة يتردد في كتب النحو مقصودا به: الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، حتى جاء ابن جني المتوفى سنة ثلاثمائة واثنتين وتسعين للهجرة[٣]، فحدد مفهوم الجملة عن طريق المقابلة والمقارنة بينها وبين عدد من المصطلحات الأخرى، على رأسها مصطلحا (الكلام)، و(القول)[٤].

وقد استنتج الدكتور/ علي أبو المكارم من ذلك توحيد ابن جنى بين مصطلحي الجملة والكلام، وجعله إياهما شيئا واحدا[٥]، في حين صنفه الدكتور/ محمود أحمد نحلة[٦] تحت الاتجاه الذي يميز بين الجملة والكلام، فهو يرى أن الكلام غير الجملة، ويشاركه في هذا الاتجاه الرضي، وذلك في مقابل الاتجاه الآخر الذي يمثله الزمخشري وابن يعيش حيث يريان أن الجملة هي الكلام؛ فابن جني يرى أن الكلام جنس للجمل التوام مفردها ومثناها ومجموعها، كما أن (القيام)

---

(١) المقتضب ١/ ١٤٦ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٣ .

(٣) – كشف الظنون ٢/ ٩٨٨ .

(٤) الخصائص ١/ ٣١ .

(٥) المدخل إلى دراسة النحو العربي الجزء الثاني ص١٤ – ١٦ .

(٦) مدخل إلى دراسة الجملة العربية ص١٩ وما بعدها

جنس للقومات مفردها ومثناها ومجموعها؛ فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام[١].

فمن هذا يتضح أن النص الذي اعتمد عليه الدكتور/ علي أبو المكارم في استنتاجه أن ابن جني لا يفرق بين مفهوم الكلام، ومفهوم الجملة غير النص الذي اعتمد عليه الدكتور/ محمود أحمد نحلة في استنتاجه أن ابن جني يفرق بين مفهوم الكلام ومفهوم الجملة.

أما النص الذي اعتمد عليه الدكتور/ علي أبو المكارم فهو قول ابن جني: (أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: (زيد أخوك)، و(قام محمد)، و(ضُرِب سعيد)، و(في الدار أبوك)، و(صه)، و(مه)[٢] .

ولعلنا نستطيع أن نوفق بين نصي ابن جني بأنه أراد أولا أن يقارن بين الكلام والجمل، فبين أنهما يطلقان على اللفظ المستقل بنفسه المبين لمعناه، ثم فصل القول في النص الآخر بأنْ بيَّن العلاقة بين الكلام والجمل، فوضح أن الكلام جنس يطلق على ما قل أو كثر من الجمل، والدليل على ذلك أنه قال في النص الأول: (وهو ما يسميه النحويون الجمل)، ولم يقل الجملة؛ إشارة منه إلى أن الكلام قد يطلق على الجمل.

ومهما يكن من أمر فإن القدماء كثيرا ما يقعون في التناقض، فيقررون شيئا، وفي موضع آخر يعودون إلى تقرير ما يخالفه، مما يجعل الدارسين المحدثين يستنتجون نتائج مختلفة.

---

(١) الخصائص ١/ ٣٩ .

(٢) الخصائص ١/ ٣١

ومن الذين يمثلون الاتجاه القائل بالتفرقة بين الكلام والجملة- ابن مالك، ففرق بين الإسناد المقصود لذاته، والإسناد المقصود لغيره، فقال: (واحترز بأن قيل: مقصود لذاته، من المقصود لغيره، كإسناد الجملة الموصول بها، والمضاف إليها- فإنه إسناد لم يقصد هو، ولا ما تضمنه لذاته، بل قصد لغيره، فليس كلاما، بل جزء كلام، وذلك نحو: (قاموا)، من قولك: (رأيت الذين قاموا)، و(قمت حين قاموا))[١] .

فابن مالك يقطع بأن الإسناد في الكلام لا يكون إلا مقصودا لذاته، في حين أن الإسناد في الجملة أوسع دائرة؛ إذ قد يتضمن ما لم يقصد لذاته مما اصطلح عليه بالمقصود لغيره، وذلك كالإسناد الذي تضمنته الجمل الواقعة صلة أو مضافا إليها[٢]، وهذا الاتجاه الداعي إلى التفرقة بين الكلام والجملة- حيث تشمل الجملة ما قصد لذاته، وما لم يقصد لذاته، على حين لا يطلق الكلام إلا على ما يقصد لذاته- قد شاع عند النحاة الذين جاءوا بعد ابن مالك.

وقد بلغ مفهوم الجملة العربية في التراث النحوي أوج تطوره على يد ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة (٧٦١هـ)[٣]، فهو أول من توسع وتعمق في شرح مفهوم الجملة، والعلاقة بينها وبين مفهوم الكلام، كما توسع وتعمق في بيان أقسامها وصورها، حيث أفرد لذلك بابا مستقلا في كتابيه: (الإعراب عن قواعد الإعراب)، و(مغني اللبيب عن

(١) شرح التسهيل ١/ ٧، ٨ .

(٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي د/ علي أبو المكارم ٢/ ٢٣ .

(٣) بغية الوعاة للسيوطي ص٢٩٤ .

كتب الأعاريب)، وكان ابن هشام ممن يسيرون في الاتجاه القائل بالتفريق بين مفهومي (الكلام)، و(الجملة)، وقد رفض اتجاه الزمخشري وابن يعيش في التسوية بينهما، وفي ذلك يقول: (الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره: كـ (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: (ضُرب اللص)، و(أقائم الزيدان)، و(كان زيد قائما)، و(ظننت زيدا قائما)، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام، قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام)[1] .

ثم استرسل ابن هشام في شرح أقسام الجملة وصورها من حيث مكوناتها، ومن حيث حجمها، ومن حيث موقعها، فقسمها إلى اسمية وفعلية وظرفية، وإلى صغرى وكبرى، وإلى ذات محل، وغير ذات محل، وفي ثنايا ذلك كله يناقش مخالفيه ويحتج عليهم[2] .

وقد سار في ركب ابن هشاك كثير من المتأخرين، ومنهم الشيخ/ خالد الأزهري المتوفى سنة (٩٠٥هـ)[3]، وجلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ)[4].

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٣٧٤ .
(٢) راجع مغني اللبيب ٢/ ٣٧٦ ، وما بعدها، ودور ابن هشام المصري في تطوير الدرس النحوي للمؤلف ص٦٢ ، وما بعدها .
(٣) موصل [illegible] إلى قواعد الإعراب بهامش إعراب الألفية ص٨ ، ٩ .
(٤) [illegible] ١/ ٢[illegible] .

ولعلنا نشتم من تعريف النحاة للكلام رائحة تعريف المحدثين للنص، فإذا كان النص هو الوحدة الكلامية الكبرى التي تضم تحتها وحدات صغرى، وإذا كان حجم النص ليس مقدرا بعدد معين من الجمل، بل قد تكون الجملة الواحدة نصا إذا أدت وظيفة النص، فإن الكلام عند العرب يطلق على القليل والكثير من الجمل بشرط أن يحقق غرضه من الإفادة التامة التي يحسن السكوت عليها، وهذا ما قرره علماء النص من أنه الوحدة الكلامية التي تؤدي وظيفة الإفادة بحيث لا تحتاج إلى وحدة كلامية أكبر تضمها، ولذلك عد ابن جني الكلام جنسا للجمل، فهي تدرج تحته، فالكلام من حيث إطلاقه على مجموعة من الجمل التي يرتبط بعضها ببعض في إطار ترتيب أكبر يعد أعم من الجملة، وهذا ما نفهمه من تفرقة ابن جني بين الكلام والجملة.

أما من نظر إلى قصد الإسناد لذاته أو لغيره: كابن هشام، ومن وافقه، فإنه جعل الجملة أعم من الكلام؛ إذ تطلق الجملة على ما تحقق فيه الإسناد مطلقا، أي سواء أكان مقصودا لذاته أم لغيره، في حين لا يطلق الكلام إلا على ما تحقق فيه الإسناد لذاته، ومن ثم قد يضم التركيب أكثر من جملة، وكل جملة تحقق فيها الإسناد، إلا أنها لا تستقل بالإفادة، بل المعنى لا يستفاد إلا بهذا التركيب كله، مثل تركيب الشرط، وتركيب القسم، والتركيب الذي يشتمل على موصولات تفتقر إلى صلة، وقد وافق كثير من المحدثين ابن جني في أن الكلام يطلق على القليل والكثير من الجمل، فيرى الدكتور/ عبد الرحمن أيوب أن الكلام بمعناه عند العرب- وهو ما دل على أكثر من معنى مفرد، وأفاد فائدة تامة، مثل: (محمد قام)- يصلح لأن يطلق على جملة واحدة كما يصلح لأن يطلق كذلك

على عدد لا حصر له من الجمل، فالكلام إذن أعم من الجملة بهذا الاعتبار مما هو قريب من رأي علماء اللغة المحدثين[١].

وليس المحدثون مبتدعين في ذلك، بل هم متبعون أهل اللغة في مفهوم الكلام، يقول الجوهري: (اعلم أن الكلام في اللغة اسم جنس يقع على القليل والكثير)[٢] .

وإذا كان الكلام عند النحاة يطلق على أكثر من جملة، فليس من المعقول أن يقصدوا جملا مفككة، كل منها مستقل عن الأخرى، وإنما يقصدون جملا مترابطة، يضمها سياق دلالي، وعلاقات لغوية ونحوية.

ومن العجيب أن المحدثين حينما تعرضوا لدراسة التركيب النحوي لم يرد على ألسنتهم وأقلامهم ذكر للكلام بهذا المفهوم الأشمل من مفهوم الجملة، بل جعلوا أحاديثهم، ومؤلفاتهم حول مصطلح الجملة، واختلفوا فيه اختلافا بينا، ورتبوا على هذا أنْ وجهوا سهام نقدهم إلى النحاة القدماء بأن قصروا نظرتهم على مستوى الجملة ولم يتجاوزوها إلى مستوى آخر، ولم يبرزوا جهود العرب في توسيع نظرتهم إلى التراكيب حيث جعلوا التركيب وحدة كلامية أكبر تضم تحتها مجموعة من الوحدات، وهي الجمل، ولا بد أن تكون هذه الجمل في حيز لغوي ودلالي وسياقي، مما يحدونا إلى القول بأن الكلام عند القدماء قريب من النص عند المحدثين غير أنه في حاجة إلى تنظير وتقنين.

وإذا كان وجود تعريف جامع مانع للنص مسألة غير منطقية من جهة التصور اللغوي، ويؤكد ذلك الاختلاف بين

---

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ص١٢٥ .

(٢) انظر الصحاح ٥/ ٢٠٢٣ .

علماء اللغة الذين ينتمون إلى مدارس لغوية مختلفة حول حدود المصطلحات التي تركز عليها بحوثهم- فإن ذلك يذكرنا بالاختلاف الشديد بينهم حول مصطلح الجملة، وقد حاول (ريز J.Ries) في دراسة لغوية نقدية أن يحصر هذه التعريفات، ويناقشها مناقشة نقدية محاولا إبراز جوانب الاتفاق بينها، وجوانب الاختلاف والتمييز، وطرْحَ تعريفٍ يضم الملامح الفارقة للجملة[١].

كما نقل بوجراند عدة تعريفات للجملة، فهي عند إيفنش عبارة عن فكرة تامة، وعند جاردنر، وجولدمان، وآيسلر: تتابع من عناصر القول ينتهي بسكتة، وعند هاريس: نمط تركيبي ذو مكونات شكلية خاصة.

ثم عقب بوجراند على هذه التعريفات بقوله: (إن اللمحات التضمنية الوظيفية لكل من هذه المعايير تختلف اختلافا تاما فيما بينها، وإن البحث العملي ليوضح أن الناس يختلفون في أحكامهم بالنسبة لما تتكون منه الجملة، وعند النظر إلى السكتات التي في الكلام نجد أن كثيرا من القطع التي تراها هذه الدراسة جملا لن تعد من الجمل بمعايير أخرى)[٢] .

وهذه التعريفات التي نقلها بوجراند لا تخلو من غموض وعموم؛ إذ لم يشر أصحابها بصراحة إلى مكونات أو أركان الجملة؛ ولعل تعريف هاريس أنضجها وأوضحها، حيث عبر عنها بأنها نمط تركيبي إشارة إلى عناصر الجملة، وربما كان تعريف برينكر للجملة أكثر وضوحا وتحديدا، وهو أنها وحدة لغوية تتشكل من فعل (محمول) بوصفه المركز التركيبي،

---

(١) علم لغة للنص د/ سعيد بحيري ص١٠٧ .

(٢) النص والخطاب والإجراء ص٨٨ .

وسلسلة من مواقع أركـان الجملـة (الفاعـل، والمفعـول، والتحديدات الظرفية...إلخ) التي يقع كل منها فـي علاقـات تبعية محددة للفعل المرتكز[١].

فهذا التعريف يتضمن الإشارة إلى المحور الأساسي الـذي تدور حوله عناصر الجملة، وهو الفعل، وهذا بطبيعة الحـال منطبق على لغتهم، لأن الفعل في الجملة الألمانية والانجليزية هو محور الجملة، ويبدو أن مفهوم الجملة عند نحاة العـرب أنضج وأوضح من مفهومها عند علماء الغرب، ولا سـيما أن لدى العرب مصطلحا آخر أرحب وأشمل من الجملـة، وهـو الكلام الذي يطلق على القول المفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، سواء أكان هذا القول مكونا من جملة أم من أكثر، وقد أشرنا سابقا إلى أن الكلام بهذا المفهوم قريب من مفهوم النص الذي لجأوا إليه في دراساتهم لما لمسوه في الجملة من ضيق.

وليس بين مفهومي الجملة والنص من تنـاقض أو تبـاين، فالجملة إحدى لبنات النص، وما النص إلا مجموعة من الجمل التي تجمعها روابط دلالية ولغوية وسياقية، يقـول برينكـر: (تعد الجملة من الناحية النحوية الوحدة المحورية لبنية النص، الجملة إذن قطعة من نص، توصف من خلال نقطة أو علامة استفهام، أو علامة نداء، وكتابة بحرف كبير لاحقة بذلك بأنها وحدة مستقلة نسبيا)[٢] .

فإن نحو النص يعنى بتقديم تفسير أرحب ورؤية أكثر إقناعا مما هي عليه في الأنحاء التقليدية (نحو الجملة)؛ إذ يهتم بما هو أكثر عمومية وشمولية فيما يرتبط بالأشكال التي يتيحهـا

---

(١) التحليل اللغوي للنص لـ (كلاوس برينكر) ص٣٤ .

(٢) التحليل اللغوي للنص ص٣٢ .

النص، ومن ثم فإنه- كما يقول شميث: (إذا كانت التتابعات الجملية تحقق فيما بينها معنى صادقا (اتصال)، فإن نصف الفهم الآخر يتحقق من خلال إمكان التحول إلى فهم النص كوحدة واحدة، ومن هنا يعطي تفسيرا كليا أرحب وفهما أعمق، الأمر الذي يترتب عليه أن أبرز الفروق بين (نحو الجملة)، و(نحو النص) أن نحو النص إنما يبحث فيما فوق الجملة، ولا ينكر الآراء والتصورات في الأنحاء التقليدية، وإنما يتجاوزها إلى أفكار كلية تتمثل في عدد من العناصر المكونة له في ظاهر النص، ليشمل كل الروابط:

أولا- على مستوى العلاقات داخل الجمل.

ثانيا- على مستوى العلاقات بين الجمل

ثالثا- على مستوى العلاقات بين الفقرات، أو ما في حكمها.

رابعا- على مستوى العلاقات في مجمل النص)[١].

فنحو الجملة إذن صورة من صور التحليل النحوي يقف في معالجته عند حدود الجملة دون أن يتجاوزها إلا في القليل النادر- الاستدراك مثلا، فإذا ما تعدى الأمر في تجاوز حدود الجملة إلى مجموعة تتابعات كبرى تتصل بكلية النص، وبنائه العام عن طريق البحث في تلك الظواهر التي تتعلق ببنية النص الكلية- فإن ذلك تجاوز لنحو الجملة إلى نحو النص[٢] .

وإذا كان تحليل النص مبنيا على تحليل الجملة؛ لأنها وحدة من وحداته، أو لبنة من بنائه، فإن نحو الجملة ينبغي أن يكون

---

(١) الدرس النحوي في كتب إعجاز القرآن د/ أشرف عبد البديع ص٧١ .

(٢) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص٦٥ .

أساسا لنحو النص، وينبغي أن يقدم نحو الجملة لنحو النص مجموعة من الإجراءات التي لا بد منها عند التحليل، يقول فان دايك: (ونظرا لأن أي تتابع يمكن أن ينشأ من جملة، فيجب أن يشتمل أي نحو لوصف التتابع – في حقيقة الأمر – على نحو لوصف الجملة، فالنظر العميق في بنية الجمل ضروري للغاية إذا ما وضع في الاعتبار أن العلاقات على نحو ما ترد في التتابعات لا تقوم في الأغلب على علاقات بين عناصر الجمل المنفردة (المختلفة)، ويجب أن يُقدَّم – انسجاما مع أهداف النحو – وصفٌ لتتابع الجمل يعد أساس المنطوق اللغوي)[١] .

ومن هنا فلم ينشأ نحو النص من فراغ، وإنما هو تطوير لمعطيات نحو الجملة، ولذلك لا ينبغي أن نتنكر لصنيع القدماء في عنايتهم بالجملة، ولا ينبغي أن نعرض عن التراث، فقد كان التراث النحوي السابق بكل ما يضمه من تصورات ومفاهيم وقواعد وأشكال ووصف وتحليل، وغير ذلك – الأساس الفعلي الذي بنيت عليه هذه الاتجاهات النصية بكل ما تتسم به من تشعيب أفكارها وتصوراتها ومفاهيمها، ورأوا أن الدراسات النحوية مثلا قدمت تحليلات جزئية لبعض الجوانب الخاصة بالعلاقات بين أجزاء الجملة والمتواليات الجملية، وشروط الفصل والوصل، ومعاني الأساليب، وأشكال السياقات والدلالات الخاصة، وغير ذلك من الظواهر التي يختص بها نحو الجملة.

ومن ثم فإن كثيرا من الظواهر التي تعالج في إطار النص كوحدة كبرى هي في حقيقة الأمر قد كانت محور كثير من

---

(١) علم النص لـ (فان دايك) ص٤٥ ، ٤٦ .

البحوث النحوية السابقة التي كانت تعد الجملة أكبر وحدة في التحليل لا تتعداها، غير أن نحو النص يراعي في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل، ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلالية ومنطقية إلى جوار القواعد التركيبية، ويحاول أن يقدم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصية، وقواعد ترابطها، وبعبارة موجزة قد حددت للنص مهام بعينها لا يمكن أن ينجزها بدقة إذا التزم حد الجملة(١).

ونقترب بصورة أشد من معرفة الفروق بين نحو الجملة ونحو النص، فهناك أمور يختص بها نحو الجملة، وأمور يختص بها نحو النص، وأمور مشتركة بينهما.

فما يختص به نحو الجملة: الاستقلال عن رعاية الموقف اللغوي، واستقلال الجملة داخل النص، والاطراد، والمعيارية، والإطلاق، واقتصار العلاقة على حدود الجملة.

وما يختص به نحو النص: القصد، والتناص، والمقامية، والإعلامية، والقبول.

وما يشترك فيه نحو الجملة، ونحو النص: السبك- وهو الربط اللغوي، والحبك- وهو الربط الدلالي ، والانسجام(٢).

وبذلك تكون العلاقة بينهما علاقة تداخل؛ لأن نحو الجملة جزء من نحو النص بناء على أن الجملة إحدى لبناته، وإذا كانت الجملة في النص ترتبط بما قبلها وبما بعدها من الجمل ارتباطا لغويا ونحويا- فإنها ترتبط أيضا دلاليا؛ لأن الجملة في النص ذات دلالة جزئية، ولا يمكن أن تتقرر بالتحديد

---

(١) علم لغة النص د/ سعيد بحيري ص١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص٦٣ ، وما بعدها.

الدلالة الحقيقية لكل جملة داخل ما يسمى بكلية النص إلا بمراعاة الدلالة السابقة واللاحقة في ذلك التسلسل (التتابع الجملي)؛ إذ ينظر إلى النص مهما صغر حجمه على أنه وحدة كليه مترابطة الأجزاء، فالاعتداد هنا ليس بالامتداد الطولي، بل بالأبنية الكبرى المتلاحمة داخليا التي يقدمها النص.

ولا شك أن الجمل يمكن أن تستقل بدلالتها الجزئية إذا كان التوجه إلى الحكم على هذه الجزئيات، ولكن إذا أريد بحكم كلي لا يستند إلى أشتات فلا يستقيم ذلك التوجه، ويتحتم أن ننتقل إلى توجه آخر، فالنص لا يجيز وجودا مستقلا للعناصر، حيث لا تكون القيم الجزئية ذات اعتبار كبير إلا باشتراكها في القيمة الكبرى المتكونة من ذلك التكوين الأكبر.

وهكذا فهم (فاينريش) النص، فالجملة في النص لا تفهم في حد ذاتها فحسب، وإنما تسهم الجمل الأخرى في فهمها، وهذا يبين أن الجملة ليست وحدها التركيب الذي نحدد به المعنى، وإنما نحدد المعنى أساسا من خلال النص الكلي الذي تتضامن أجزاؤه وتتآزر.

وإذا كانت الجملة جزءا من أجزاء النص، وإذا كان نحو الجملة ممدا لنحو النص بمجموعة من الإجراءات والتحليل تكون بمثابة الوسائل التي يتوصل بها إلى تحليل النص كله- فإن ذلك مبني على اعتبار الجملة من مكونات النص اللغوية والدلالية، ولذا نحلل عناصر الجملة بالكشف عما بينها من علاقات لغوية ودلالية وصولا إلى تحليل النص كله، لا بالنظر إلى كل جملة في حال استقلال عن النص، وبعبارة أخرى لا ننظر إلى الجملة بمعزل عن سياق النص، بل ننظر إليها في سياقها النصي، وفي ضوء قيمتها التركيبية والدلالية

في جو النص، فإن لم ينظر إلى الجملة في سياقها النصي، بل عزلت عن بناء النص فليس في تحليلها قيمة نصية، فمن الأشياء التي توقف عندها اللغويون بكثير من الرفض هو أن نحو الجملة حين يعتبر قواعدها منتهى همه، ومبلغ علمه، فإنه لا يقر للنص بكينونة متميزة توجب معالجة تراكيبه معالجة نحوية تستجيب لمقتضيات بنيته، وبهذا يقع النص خارج مجال الدرس النحوي، فالتحليل في نحو الجملة يبدأ باختراع الجمل، وعزلها تقريبا عن سياقها في النص أو الخطاب، ويصبح السلوك اللغوي مجرد تحقيق لا نهائي لعدد من نماذج الجملة، وما على النحوي إلا الكشف عن هذه النماذج، وتحديد قوانينها الحاكمة لمكوناتها التركيبية، ليصير الكلام جميعه قيد الضبط.

وهذا الاجتزاء لا يعطي لكلية النص قيمة دلالية فاعلة؛ لأنه لا يوجد علاقة آخر النص بأوله، ولا علته بمعلوله، ولا كيفية الترابط بين أجزاء النص الواحد في فضاء النص الرحب؛ لأن نحو الجملة يتقيد بحدود جزئية(١).

ومن الإنصاف أن نبرئ نحاة العرب مما صوره الدكتور/ سعد مصلوح من كيفية تحليل الجملة وإقصائها عن عالم النص وعدم مراعاة العلاقة بينها وبين جاراتها، فليس هذا منطبقا على تحليلهم للجملة- إن صح وصفهم بأنهم نحاة جملة- فقد كانوا يراعون علاقة الجملة بما قبلها أو بما بعدها في السياق فيبينون موقعها الإعرابي، فيقولون: إنها حال، أو نعت، أو خبر، أو مستأنفة، أو بيانية، إلى غير ذلك من وجوه العلاقات، فضلا عن مراعاة الجانب الدلالي لما يتعرضون

---

(١) من نحو الجملة إلى نحو النص د/ سعد مصلوح ص٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ونحو النص د/ أحمد عفيفي ص٦٥ .

تعليمه، ولا بد أن نفرق عندهم بين تحليل الجملة في مقام تعليمي، وبين تحليلها عند مواجهتهم للنصوص مثل تفسير القرآن، وشرح الحديث، وشرح الشعر.

ففي المقام التعليمي كانوا يسوقون الجملة بغرض.توضيح القاعدة التي هم بصددها، وبطبيعة الحال لا يذكرون من الجمل إلا القدر الذي يساوي القاعدة.

أما عند مواجهتهم للنصوص فكانوا ينظرون إلى النص كله، وكانوا يتخذون من تحليل الجملة وسيلة إلى تحليل النص.

وسوف نوضح هذا بالتفصيل في حينه- إن شاء الله تعالى.

المبحث الثالث

الحاجة إلى نحوي الجملة والنص معا

عرفنا فيما مضى العلاقة بين نحو الجملة ونحو النص، وأدركنا أن الجملة والنص لا يمكن فصلهما؛ لأن النص يقوم على مجموعة من الجمل- قلت أو كثرت- بينها رابط لغوي ودلالي وسياقي، وما الجملة إلا إحدى لبنات النص.

كذلك لا يمكن فصل نحو النص عن نحو الجملة؛ لأن نحو الجملة يقدِّم مجموعة من الاجراءات التحليلية التي يعتمد عليها نحو النص، غير أن الاتجاهات الحديثة في المناهج اللغوية لم تكتف بتحليل الجملة، وإنما انطلقت النداءات بضرورة الخروج من بوتقة التحليل على مستوى الجملة إلى التحليل على مستوى أكبر، هو التحليل على مستوى النص، انطلقت من الاحساس القوي بأن نحو الجملة لم يعد كافيا لإشباع حاجة المحلل اللغوي؛ إذ الجملة لا تقدم سوى الضئيل بالنسبة لما يقدمه النص؛ فما الجملة إلا جزء صغير بالقياس إلى النص، وما يقدمه النص يمثل المعنى الكلي على حين الذي تقدمه الجملة يمثل جزءا فقط من المعنى العام[1].

ومع هذا ظلت الحاجة إلى نحو الجملة قائمة إلى جانب الحاجة إلى نحو النص، وهذا لايجعلنا نطرح نحو الجملة خلفنا، بل العكس هو الصحيح؛ لأنه كما يمثل الحرف نواة الكلمة، والكلمة نواة الجملة، فكذلك الجملة تمثل نواة النص؛

---

(١) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ٤٩ .

فالنص عبارة عن متتاليات من الجمل في الأغلب بصرف النظر عن كونه جملة واحدة أو كلمة واحدة.

وكذلك معظم العلاقات النصية هى علاقات قائمة على العلاقة بين الكلمات داخل عدة جمل، ونحن لسنا في إطار الدفاع عن الجملة أو النص، ولكننا بصدد العرض الموضوعي الذي يؤكد عدم الاستغناء عن أي منهما؛ فالثاني قائم على الأول. بيد أن النحو على مستوى الجملة لا يقدم العلاقات بين الجمل بصورة كافية كما يقدمها علم النص، وكذلك الجملة تمثل الدلالة الجزئية لا الكلية، إضافة إلى أن الجملة المجردة عن السياق لا تقدم شيئا سوى معانٍ معجمية للكلمات الموجودة في الجملة، على حين تقدم الوحدة النصية في الغالب في وجود السياق الدلالة الكاملة.

وإذا كان النحو العربي وغيره قد انطلق من نحو الجملة، وانحصرت التحليلات النحوية في هذا الإطار، فإن هذا ليس قصورا فيها، وإنما هو راجع إلى الأسباب التي من أجلها تم القيام بتقعيد اللغة؛ فقد كان من أهمها الرغبة في تقويم اللسان في نطق الجملة، ومن ثم كان الاهتمام بالقواعد التي تضمن سلامة الجملة بمستوياتها المختلفة.

إذن لم يرتبط الحكم بالصحة أو عدمها بالنص، بل بالجملة ومكوناتها الصوتية والصرفية والمعجمية[1]، فالجملة إذن تمثل- في غالب الأحيان- بنية مكتفية بنفسها، بمعنى أن الجملة المجردة تحتاج إلى جاراتها من الجمل حتى تتضح دلالتها وضوحا كاملا، وحتى يتحقق الإخبار والإعلام المقصود من وجود النص.

---

(١) المرجع السابق ١/ ٤٩ ، ٥٠ .

والنص يرتكز على الجملة- كما ذكرنا- ارتكازا شديدا، ولا يمكن الفصل بينهما، غير أن تجاوز نحو النص حدود الجملة في التحليل يسمح بطرح إمكانات متعددة للفهم، وفضاءات أرجب للتفسير(١).

ولم يكن الاهتمام بنحو الجملة من قبل النحويين العرب فقط، بل كان محور اهتمام المدارس الوصفية والتحويلية التوليدية حتى قبل ثلاثين عاما من الآن تقريبا، ولكن بعد ذلك عد علم لغة النص في رأيهم تطويرا وتوسيعا لعلم لغة الجملة.

وقد استطاع هاريس بمناهجه النصية المبكرة التي اعتمدها في تحليل الخطاب تطوير المناهج البنائية في تحليل الجملة(٢).

فاللغويون من الغرب لم يتجهوا إلى الدراسات النصية على حساب نحو الجملة، فعلى الرغم من أن فان دايك قد بدأ ببيان أوجه عدم كفاية نحو الجملة لوصف ظواهر تتجاوز حدود الجملة- فإن ذلك لا يعتبر بأية حال رفض مقولات نحو الجملة أو التقليل من قيمتها أو التشكيك في صحتها، بل إن الأمر بالنسبة له ولغيره من علماء النص يمكن أن يتحدد في أنه قد تحتم بعد إدخال عناصر دلالية وتداولية إلى الوصف والتحليل اللغويين أن يتغير الإطار الأساسي الذي يضم الجملة(٣).

---

(١) المرجع السابق ١/ ٥١ ، ومن أشكال الربط في القرآن الكريم د/ سعيد بحيري ص١٤٢ .

(٢) علم اللغة النصي د/ صبحي الفقي ١/ ٥١ ، واللغة والإبداع الأدبي د/ محمد العبد ١/ ٣٣ .

(٣) علم لغة النص د/ سعيد بحيري ص٢١٨ .

كذلك نرى فاينريش ينطلق إلى نحو النص من خلال ريادته للبحث؛ فقد حرص على أن يقدم نهجا جديدا في معالجة النص، ذلك النهج لا ينفصل عن مفهومه الأساسي له، إذ إنه يراعي أوجه ترابط نحوي عدة في النص.

ولا ينشأ ذلك الترابط في حقيقة الأمر إلا على مستوى الجملة أولا ثم ينتقل بعد ذلك إلى مستوى النص، حيث يمكن أن يتوازى المستويان، ويسهما معا في تحديد البنية الكلية المتماسكة، فلا ينظر إلى الجملة باعتبارها جزءا مستقلا مفيدا يمكن عزله عن بقية الأجزاء المكونة لكلية النص، بل هي جزء مكمل في حقيقة الأمر(١).

ثم علق الدكتور/ سعيد بحيري على منهج فاينريش بقوله: (وهو هنا – كما نرى – لا يرفض مستوى الجملة، بل على العكس من ذلك يؤكد أنه نقطة البداية في التحليل، وهذا دليل قوي على أن علماء النص– في أغلب تحليلاتهم سواء بدأوا بوحدة كبرى وانتهوا إلى الوحدة الصغرى، أو عكس ذلك– فإنهم قد أخذوا في الاعتبار الجملة ومقولاتها وأجزاءها على الرغم من محاولة بعضهم عدم ذكر ذلك صراحة.

ونجد أيضا أثرا واضحا لحد الجملة لديه، وإن أضاف إليه كثيرا من التحوير، فالنص تفسير منطوق لغوي مستمر أو منقطع بدرجة لا تذكر، تدعمه تفاعلات تواصلية مختلفة بين شركاء الاتصال)(٢) .

(وقد أدت تلك الرؤية السابقة واختلاط الهدف إلى تداخل وتمازج نحو الجملة بنحو النص في بعض الأحيان؛ فإذا كان

---

(١) المرجع السابق ص١٩١ .

(٢) المرجع السابق ص١٩٣ .

نحو النص ينظر في بنية النص الذي يكـون- أحيانـا- دون الجملة ويساويها ويتجاوزها في كثير من الأحيان، فإن نحـو الجملة ينظر في بنية الجملة، والملاحظ أن بين ما يدخل تحت الجملة والنص، وما يدخل تحت نحو الجملة ونحو النصوص بالاستتباع تداخلا وتمازجا لاشتراك الجملة والنص أحيانا في شكل واحد، بل إن نحاة الجملة يعتمدون علـى الـسياق فـي التحليل النحوي، وهذا الشكل التحليلي يعطي نوعا من التداخل بين الجملة والنص)[1].

ويرى الدكتور/ سعد مصلوح أن هذا التداخل بـين نحـو الجملة ونحو النص قد يزول إذا توافرت المعايير السبعة التي أشرنا إليها سابقا في النص بغض النظر عن حجـم الـنص، يقول: (ولا شك أن إعمال تلك المعايير السبعة في تحديد مـا به يكون الكلام نصا إنما يدل من نظرتنا إلى التقابل المفترض بين مفهومي الجملة والنص.

ومن ثم يكون معيار التمييز بين ما صدقات المفهومين بعيدا من أن ينحصر في الكم أو مطلق البنيـة النحويـة، وتكـون الجملة النحوية التي توافر لها هذه المعايير السبعة نصا.

أما سلسلة الجمل التي يتخلف عنها أحد المعايير المـذكورة فلا تعد نصا حتى وإن تحققت لها سلامة التركيب النحوي)[2] .

فهو يبين أن العبرة في النص لا تتمثـل فـي حجمـه أو احتوائه على سلسلة من الجمل، وإنما تتمثل في توافر المعايير النصية فيه، ولو كان مكونا من جملة واحـدة، وبـذلك تعـد الجملة الواحدة نصا إذا توافرت فيها معايير النص، ولا تعـد

---

(١) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص٦٧ .

(٢) في البلاغة العربية ص٢٢٦ .

الجملة من الجمل نصا إذا خلت من هذه المعايير ، ومن هنا لا ينبغي أن يكون اتجاهنا إلى الدراسات النصية، أو إلى نحو النص ملغيا لتحليل الجملة، كما أشعر بذلك بعض الدارسين ممن دعوا إلى تغيير القبلة البحثية، يقول الدكتور/ سعد مصلوح: (وهنا نجزم بأننا في حاجة لكي نرسي هذا المنهج إلى ما يشبه تغيير القبلة البحثية، وذلك بالانتقال بالنحو العربي واللسانيات العربية عامة من طور ظل فيه حبيس أدوار الجملة، أي الكلام المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، إلى طور يكون فيه النحو- بالمفهوم الواسع للمصطلح- قادرا بوسائله على محاصرة النص ووصفه، والكشف عن علاقاته التي تتحقق بها نصية النص بما هو حدث تواصلي مركب ذو بنية مكتفية بنفسها قادرة على الإفصاح والتأثير والفعل)[1] .

وإذا كان الدكتور/ سعد مصلوح قد صور حاجة النحو العربي إلى نحو النص تصويرا رائقا لا يجادل فيه أحد- فإن دعوته إلى الإعراض تماما عن نحو الجملة والاستخفاف بمفهوم الجملة والكلام عندهم أمر يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأن الكلام عندهم- كما وضحنا سابقا- لا يطلق على الجملة فقط، بل يطلق على القول المفيد فائدة تامة، أي يؤدي غرضه سواء أكان جملة أم أكثر، وإذا كان الكلام مكونا من أكثر من جملة- فإن هذه الجمل تأتي في حيز وحدة كلامية أكبر، معنى ذلك أنها مترابطة وليست مفككة، وإذا لم تكن مترابطة، بل كانت كل جملة مستقلة أو تحتاج إلى ما يجعلها مفيدة- لم يطلقوا عليها كلاما، ثم إن تعريفهم للكلام بأنه ما أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها- إشارة إلى مراعاة المتلقي، كما أنهم كانوا يربطون بين التركيب، والموقف أو المقام، ولا سيما عند

---

(١) في البلاغة العربية ص٢٢٣ .

البلاغيين، والمفسرين، وغيرهم ممن يتعاملون مع النصوص، ولا ينبغي أن نحكم على النحو العربي كله، أو على نحاة العرب كلهم من خلال مؤلفاتهم التعليمية التي كانت تستهدف توضيح الوظائف النحوية، وأنواع التراكيب من خلال سوق شواهد وأمثلة مصنوعة بقدر ما يوضح القاعدة، بل ينبغي أن نحكم عليهم من خلال تعاملهم مع النصوص الفصيحة لتحليلها وتفسيرها: كالمفسرين وغالبا ما يكونون من النحاة، والبلاغيين وهم نحاة أيضا، ولذلك فإن النحو العربي أجدر بالحاجة إلى المنهجين: نحو الجملة، ونحو النص، يقول الدكتور/ تمام حسان: (ليس لأحد الاتجاهين أن يلغي الآخر، فلا الاعتراف بالنصية يلغي الدراسات التحليلية، ولا تغني الدراسات التحليلية عن الاعتراف بالدراسة النصية.

وفي تراثنا العربي من الدلائل ما يشير إلى ضرورة الجمع بين المنهجين؛ ذلك أن من مأثوراتنا أن القرآن يفسر بعضه بعضا، وأن السنة تفصل ما في القرآن من إجمال، كما تدل نشأة الدراسات البلاغية على محاولة الاعتداد بالتركيب في مقابل التحليل: كاعتدادها بالمعنى المجازي، وبلازم المعنى، فالغاية من هذه الأمور وما شابهها هي الانتفاع بالنص في جملته، لبيان وفائه بما تعلق به من أغراض، ثم بيان انتفاع النص بالنص في جلاء ما غمض من مراميه)[١] .

ولعلنا نفهم من كلام الدكتور/ تمام حسان أن الدراسات النصية في تراثنا العربي كانت تسير جنبا إلى جنب مع الدراسات التحليلة، يعني تحليل الجملة، وأن الدراسات النصية في النحو العربي ليست حديثة المنزع، وليست استجابة

---

(١) مقدمة النص والخطاب والإجراء لبوجراند ص٤ .

لتيارات لغوية غربية، بل هي أصيلة في تراثنا العربي، ومن ثم لا نزال الحاجة إلى المنهجين ماسة وقائمة، ولا ينبغي أن نشارك الدكتور/ سعد مصلوح في شعوره باليأس تجاه النحو العربي التقليدي، حيث يقول: (إن النمط التقليدي السائد في دراسة النحو العربي، وتدريسه بمدارسنا وجامعاتنا ليس هو الممكن الوحيد على ما يعتقده كثيرون بادي النظر، إنه- فيما نرى- ليس إلا واقعا علميا يمكننا- بل إن علينا- أن نجاوزه إلى واقع علمي جديد.

لقد استنفد هذا النحو أغراضه، واستهلك نفسه أو استهلكه أصحابه درسا وتدريسا بعد أن أنضجه أسلافنا حتى احترق، وولجنا به نحن إلى نفق مظلم محال معه أن نضيف إليه جديدا إلا بإدراك هذه الحقيقة)[1] .

وما ذهب إليه الدكتور/ سعد مصلوح لا ينطبق على النحو العربي لما ذكرناه من قبل من أن الدراسات النصية فيه لم تأتِ استجابة لصيحات المحدثين، وإنما هي ضاربة بجذورها في أعماق التراث، وربما انطبق كلامه على غير العربية، حيث نشأ نحو النص عندهم سدا لما في نحوهم التقليدي من نقص، ولذلك أعلن بول روبرتس عن تشييع جثمان النحاة وأفرط في إطراء الدقة والموضوعية في مناهج اللسانيات.

وقد بين بوجراند السبب في ذلك، وهو أن (النحو التقليدي أخذ من عدد من المنابع التي لا يمكن بصفة دائمة أن ينسجم بعضها مع بعض، فالمنطق والفلسفة والبلاغة والأدب والاتجاهات العامة والنظرات الفردية لكل من النحويين، بل النظم النحوية للغات (وبخاصة اللاتينية)، كل ذلك كان من

---

(١) من نحو الجملة إلى نحو النص ص٤٠٦ .

مصادر الأخذ، فكانت النتيجة اختلافا كبيرا بين المبادئ من حيث طبقت بصور متناثرة أو لأغراض مختلفة)[١] .

ولما جعل اللسانيون المحدثون نقط الضعف السابقة سببا لرفض كل مشروع النحو التقليدي فقد أبدى بوجراند اعتقاده أن فكرة اللسانيات التطبيقية ستسهم إسهاما مهما في لسانيات التفعيل اللغوي فقط؛ لأن دراسة النظم المجردة للوحدات الصوتية والوحدات الصرفية، وأنماط الجمل لا يمكن إلا أن يمدنا بفكرة ناقصة فقط عن العمليات اللغوية في حالات الاستعمال[٢].

ونخلص من ذلك إلى أن النحو العربي لا يستغني عن نحو الجملة بنحو النص، ولا العكس، بل حاجته إلى النمطين قائمة قديما وحديثا، حيث تنطلق الدراسات النصية من تحليل أجزاء النص، وهي الوحدات الجملية المكونة له حيث (إن تفكيك النص وتحليله إلى وحداته الصغرى لا يعد بعثرة لهذا النص، كما أنه لا يسمح لنا بأن نتهم من يقوم بهذا الإجراء بأنه صاحب نظرة جزئية، وأنه غير قادر على بناء صرح شامل هو ما يعرف بالنظريات، ولكن التفكيك وسيلة إلى إدراك النظريات المتبعة في بناء النص، ونظام النحو والوسائل التي يتيحها، أو بالأحرى التي تلقيناها عن أسلافنا في تحليلهم للنصوص العربية تعد من أدق الطرق التي يمكن بها تفكيك البنيان سواء أكان على مستوى الكلمة الواحدة أم الجمل أم

---

(١) النص والخطاب والإجراء لبوجراند ص٥٦٠ ، ٥٦١ .

(٢) النص والخطاب والإجراء لبوجراند ص٥٦٢ .

العبارة أم النص، وهي التي تتيح إدراك المضمون الفكري، أو الدلالة المقصودة من إنشاء التركيب)[١] .

---

(١) [illegible] والفكر والإبداع د/ ممدوح عبد الرحمن ص٥ .

المبحث الرابع

مكونات النص وأشكاله

عرفنا فيما مضى مدى الترابط العميق بين نحو الجملة ونحو النص إلى الحد الذي لا يمكن معه الفصل بين النمطين، فهما يتضافران لينتجا في نهاية الأمر نظاما متكاملا شاملا في التحليل اللغوي للنصوص، فما النص إلا مجموعة من الجمل، غير أن النص (يرتكز أساسا على اعتبارات أخرى تجعله يتجاوز حد الجملة الجزئي، منها البحث عن ائتلاف المعنى أيضا بين التراكيب الأساسية داخل الاستعمالات اللغوية، والإشارة إلى عملية الفهم والتأثير، والكشف عن الروابط الداخلية في النص، والروابط الخارجية خارج النص، والربط بين التراكيب وعوالم حقيقية وعوالم محتملة، وغير ذلك من الاعتبارات)[١] .

فالنص إذن لا يتكون من مجرد جمل متتابعة، وليس المقصود بتجاوز حد الجملة- تجاوز الحد الشكلي أو الحجمي للجملة، وإنما المقصود بهذا التجاوز تجاوز التحليل الجزئي والمستوى اللغوي إلى تحليل أعم أشمل، وإلى مستويات أخرى غير المستوى اللغوي، وهو المستوى الدلالي، والموضوعي، والسياقي، والتواصلي، ولذلك يوضح الدكتور/ تمام حسان التدرج التحليلي للنص، فيقول: (إذا كان اتجاه البحث في النظام الافتراضي إلى التحليل، فإن الاتجاه في دراسة الاستعمال إلى التركيب، وإذا كانت الغاية من التحليل

---

(١) علم لغة النص د/ سعيد بحيري ص١٠٤ ، ١٠٥ .

هي الوصف، فإن الغرض من التركيب هو الاتصال، والاتصال لا يتم بواسطة وصف الوحدات الصغرى: صوتية وصرفية، ولا بعرض العلاقات النحوية، وإنما يتم باستعمال اللغة في موقف أدائي حقيقي، أي بإنشاء نص ما، وقد يطول هذا النص أو يقصر)[١] .

فهو يبين أن التحليل النصي لا يتحقق بوصف الوحدات الصغرى: صوتية وصرفية، ولا بالكشف عن العلاقات النحوية، وإنما يتحقق باستعمال اللغة في موقف أدائي حقيقي، أي بإنشاء نص ما، وحينئذ لا عبرة بطول النص، أو قصره، بل العبرة بربط التركيب بالموقف الاتصالي، (فالنص إذن وحدة كبرى شاملة لا تضمها وحدة أكبر منها، وهذه الوحدة الكبرى تتشكل من أجزاء مختلفة تقع من الناحية النحوية على مستوى أفقي، ومن الناحية الدلالية على مستوى رأسي، ويتكون المستوى الأول من وحدات نصية صغرى تربط بينها علاقات نحوية، ويتكون المستوى الثاني من تصورات كلية تربط بينها علاقات التماسك الدلالية المنطقية، ومن ثم يصعب أن يعتمد في تحليل النص على نظرية بعينها، وإنما يمكن أن تتبنى نظرية كلية تتفرع إلى نظريات صغرى تحتية تستوعب كل المستويات)[٢] .

فلا تسهم اللغة وحدها في تكوين النص، وإنما تسهم أيضا جوانب أخرى غير لغوية في تكوينه، وهذه الجوانب تتمثل في الروابط الدلالية، والاتصال، والسياق، (فالوصف اللغوي للنص وصف معقد يتجاوز حدود ما هو قائم في اللغة،

---

(١) مقدمة النص والخطاب والإجراء لبوجراند ص٤ .

(٢) علم لغة النص د/ سعيد بحيري ص١١٦ .

والواقع اللغوي إلى ما هو غير قائم في اللغة، أي إلى الواقع الخارجي، أي أن المادة الفعلية التي تقدمها تراكيب اللغة ليست كافية لتقديم تفسيرات دقيقة للنصوص وعلى اللغوي المفسر أن يستعين بعناصر أخرى تختلف الاتجاهات في وصفها، وإن اتفقت على أنها ترجع أساسا إلى تصورات غير لغوية من علوم أخرى متداخلة مع علم النص تداخلا شديدا)[1] .

وقد وضح فان دايك، أن النص يتكون من أبنية كبرى وأبنية صغرى، وهناك أمر يربط بين الأبنية الكبرى، وهو الدلالة العامة للنص، يقول فان دايك: (قد افترضنا أن الأبنية الكبرى للنصوص دلالية؛ فهي لذلك تصور الترابط الكلي، ومعنى الذي يستقر على مستوى أعلى من مستوى القضايا الفردية، وبذلك يمكن أن يشكل تتابع كلي أو جزئي لعدد كبير من القضايا وحدة دلالية على مستوى أكثر عمومية.

ونظرا لأننا نعد الأبنية الكبرى دلالية، فيمكننا – ويجب علينا – أن نصفها في مصطلحات علم الدلالة، ولذلك نتحدث هنا أيضا تارة أخرى عن قضايا لا تختلف فيها بنية كبرى من الناحية الشكلية عن بنية صغرى؛ فهي تتكون أيضا من سلسلة من القضايا، ومن ثم فإن مفهوم البنية الكبرى يبدو نسبيا؛ فهو يميز بنية ذات طبيعة عامة نسبيا بالنظر إلى أبنية خاصة على مستوى أدنى آخر.

ويستنتج من ذلك أنه في نص ما يمكن أن تصلح بنية ما أن تكون بنية صغرى، وتكون في نص آخر بنية أخرى، أو بوجه عام توجد مستويات ممكنة مختلفة للبنية الكبرى في النص،

---

(١) [illegible] ص ١٠٦.

بحيث يمكن أن يقدم كل مستوى أعلى (أعم) من القضايا في مقابل مستوى أدنى بنية كبرى.

ونطلق على البنية الكبرى الأعم في النص الكلي ببساطة- البنية الكبرى للنص، على حين يمكن أن يكون لأجزاء نصية معينة أبنيتها الكبرى الخاصة بها، ونتيجة لذلك تتشكل بنية متدرجة ممكنة للأبنية الكبرى على مستويات متباينة)[1] .

وعلى هذا فإن البنية اللغوية تعد بنية صغرى بالنظر إلى ما يحتويها من بنية أكبر، وتعد بنية كبرى بالنظر إلى ما يندرج تحتها من بنى أصغر، وهكذا يتكون النص من بنى صغرى تضمها بنية أكبر، ويربط بينها وحدة الموضوع، أو الدلالة.

وهذا يذكرنا بصنيع ابن هشام الأنصاري حينما قسم الجملة إلى صغرى وكبرى، فالكبرى هى الاسمية التي خبرها جملة، نحو: (زيد قام أبوه)، و(زيد أبوه قائم)، والصغرى هى المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: (زيد أبوه غلامه منطلق)، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى، لا غير، و(غلامه منطلق) صغرى لا غير لأنها خبر، و(أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار (غلامه منطلق)، وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله قوله تعالى: **لكنا هو الله ربي** [2]، إذ الأصل: (لكنْ أنا هو الله ربي) ففيها أيضا ثلاثة مبتدآت[3].

---

(١) علم النص لـ (فان دايك) ص٧٥ ، ٧٦ .

(٢) الكهف: ٣٨ .

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٣٨٠ .

وهكذا فإن الجملة صغرى بالنسبة للجملة الأكبر التي تضمها، وكبرى بالنسبة للجملة الأصغر التي تندرج تحتها.

وقد بين كلاوس برينكر أهمية العنصر الدلالي أو الموضوعي في الربط بين الجمل المتتابعة التي تبدو جزافية؛ فحين تتتابع تتابعا مكثفا مكانيا فقط أو زمانيا، ومن خلال سمات محض خارجية، يميل المتلقي إلى أن يصفها بأنها مترابطة، وتفسر على أنها نص على الأرجح من أن تدرك على أنها جمل مستقلة بعضها عن بعض أو نصوص مفردة، غير أن ذلك لا يعني أن أي توال جزافي من الجمل يُقبَل على أنه نص.

ولتوضيح ذلك يذكر برينكر مثالين للتتابع الجملي يتوافر لأحدهما الربط الدلالي بين الجمل ولا يتوافر ذلك للآخر.

المثال الأول: قدمت مطافئ فرانكفورت جهازا يمكن أن ينقذ به اناس من منازل ارتفاعها يصل إلى مائتي متر، وهو كرسي معلق مربوط بواسطة أحبال مثبتة بالبيت، بجندول متنقل على شاحنة، حتى الآن ما يزال الحد الأقصى لطول سلالم الإطفاء ثلاثين مترا.

والمثال الثاني: ليس لدي للأسف ما يكفي للقراءة. فقد رفضت اللجنة الاقتراح. وفي العطلة لا يستحب أحد ان يمكث في بيته.

وعلى هذين المثالين يعلق برينكر قائلا: (حينما أقر مساعدو البحث المثال الأول دون شك بأنه نص لم يكونوا مستعدين لذلك مع المثال الثاني، ويمكن أن توضح تلك النتيجة من جانب مضموني موضوعي على النحو الآتي:

ففي المثال الأول يربط بين الجمل موضوع موحد (جهاز الإنقاذ الحديث)، الجملة الأولى: إنجاز الجهاز، والجملة الثانية: طريقة عمل الجهاز، والجملة الثالثة: مقارنة بالجهاز القديم (سلم الإطفاء).

أما في المثال الثاني فالجمل على عكس ذلك، ليس لها موضوع موحد، الجملة الأولى تتعلق بالضمير (أنا) الذي لا يمكن أن يحدد تحديدا دقيقا، والجملة الثانية تتضمن قولا عاما، وهكذا ففي المثال الثاني يبدو تتابع جملي غير مترابط قد عرض؛ كما يقال: (لا نص) .

ثم يقول: (وعلى نحو ما أوضح كلا التتابع الجملي الأول والثاني يمكن في الواقع أن يوسع ذلك التحديد بأنه في اللغة اليومية لا يوصف إذن تتابع جملي بأنه نص إلا حين يمكن أن يفسر بأنه مترابط وبأنه متماسك من الناحية المضمونية- الموضوعية، وبذلك يجب أن تعد سمة التماسك (بمفهوم موضوعي) أساسا للمفهوم اللغوي اليومي للنص)[1] .

وإذا كان العنصر الدلالي يشكل مكونا مهما من مكونات النص- فإن السياق يمثل أيضا أحد عناصره، ويرى فان دايك أنه (من البدهي أننا يجب أن نقف على رؤية عميقة في بنية السياق أيضا إلى جانب نظرة عميقة في بنية النص، فإذا أردنا أن نناقش العلاقات بين النص والسياق مناقشة منهجية؛ فإن السياق- كما وضح آنفا- هو تجريد لما يمكن أن نطلق عليه بصورة حدسية موقفا اتصاليا.

ولكن ما عناصر الموقف التي يجب أن ندرجها هنا في مفهومنا عن السياق ؟

---

(١) التحليل اللغوي للنص ص١٩ – ٢٠ .

بادي الأمر تعد الإجابة بسيطة؛ فقط العناصر التي تحدد قبول المنطوقات اللغوية، أو عدم قبولها، أو إصابتها، أو إخفاقها، أو كفايتها أو عدم كفايتها.

وهكذا يتعلق الأمر مع البراجماتية بالترابط بين بنية النص، وعناصر الموقف الاتصالي الذي يرتبط به على نحو منهجي؛ إذ تشكل هذه العناصر معا السياق)[١] .

ويعد السياق الذي يتشكل من عناصر الموقف الاتصالي وظيفة النص، وهي لا تنفك عنه؛ لأن وظيفة النص هى الغاية منه، ويرى برينكر أن التفريق بين البنية اللغوية للنص، ووظيفته أمر نظري يجريه العالم عند التحليل، ولكن من الناحية العملية لا يمكن الفصل بينهما؛ إذ مع نصوص محددة، أي أبنية لغوية في تضمنها في عملية التواصل تشكل البنية والوظيفة وحدة لا تستخدم إلا لأغراض تواصلية معينة في ذاتها[٢]؛ (فبين وظيفة النص وبنيته على الأرجح علاقات وثيقة، ويمكن أن يقال بوجه عام: إن وظيفة النص تحدد بانتظام- مع معطيات موقفية ووسطية محددة- بيئته، أي تشكيل النص من وجهة نحوية وموضوعية)[٣] .

ويفرق برينكر بين ثلاثة أنماط من مؤشرات وظيفة النص:

الأول- صيغ وأبنية لغوية يعبر بها الباث بشكل صريح عن نوع الاحتكاك التواصلي المقصود حيال المتلقي (على سبيل المثال من خلال صياغات أدائية صراحة ونماذج متكافئة للجملة).

---

(١) علم النص ص١١٦ .

(٢) التحليل اللغوي للنص ص١٨ .

(٣) المرجع السابق ص١٥٩ .

الثاني– صيغ وأبنية لغوية يعبر بها الباث بشكل صريح أو ضمني عن موقفه من مضمون النص، وبخاصة من موضوع النص.

فالباث يمكنه مثلا أن يعبر عن صدق مضمون النص أو احتماليته (يعرف، يظن، يشك) وأن يبدي درجة يقين معرفته (حقا، بالتأكيد، الظاهر أن، من المحتمل، مطلقا) ويمكنه أن يشير إلى تقويمه الإيجابي والسلبي (يستحسن، ويستقبح)، أو إلى درجة اهتمامه (يتمنى، ويقصد، ويرغب في، ويؤثر)، أو إلى موقفه النفسي (يحزن، يسعد) تجاه مضمون النص، أو موضوعه.

الثالث– المؤشرات السياقية مثل الإطار الموقفي، وبخاصة المؤسسي للنص، او المجال الاجتماعي للفعل الذي يلحق به النص/، والمعرفة الخلفية المفترضة (عن مضمون النص مثلا)[١].

فهنا يرسم برينكر ثلاثة مستويات للنص تتضافر معا لتشكل وظيفة النص، وهى كما نرى ملتحمة بالوحدات اللغوية للنص، يتصل المستوى الأول بنوع الاحتكاك التواصلي المقصود حيال المتلقي، ويتصل المستوى الثاني بموقف منتج النص من مضمونه، ويتصل المستوى الثالث بالمؤشرات السياقية مثل الإطار الموقفي، والمجال الاجتماعي، وهذا مزج بين المستوى اللغوي، والمستوى الدلالي، والمستوى السياقي، والمستوى التواصلي.

ويرى بوجراند أن نظرية النصوص تتطلب ثالوثا من المجالات:

---

(١) – التحليل اللعوي للنص ص١٢٧ ، ١٢٩ .

أ- النحو، وهو الترابط الرصفي.

ب- الدلالة، وهى الترابط المفهومي.

ج- التداولية، وهى أعمال وخطط وأغراض.

وكل من هذه المجالات يخضع لضوابط تتعلق به أثناء الاتصال(١).

وإذا كان بناء النص يقوم على عناصر لغوية وغير لغوية على نحو ما وضحنا- فإنه لا يتخذ شكلا واحدا، بل يأتي في صور شكلية متعددة، وقد قسم الدارسون النص إلى عدة أنواع: النص المنطوق، والنص المكتوب، والنص المفتوح، والنص المغلق، ومنهم من جعل النص المنطوق مندرجا تحت تحليل الخطاب، والنص المكتوب مندرجا تحت تحليل النص، ومنهم من سوى بينهما، وجعلهما مندرجين تحت تحليل الخطاب.

ويرى الدكتور/ صبحي إبراهيم أن التحليل النصي يكون للنص المنطوق والنص المكتوب على السواء طالما توافرت في أي منهما المعايير التي سبق أن ناقشناها.

والنص المفتوح، فهو- كما ذكر هاليداي- مثل الوصفات الطبية المطولة، واللغة التي تدور بين الطلاب، ولغة الفصول في المدارس بين الأساتذة والطلاب.

والنص المغلق فهو مثل الرسائل المستعملة في خدمة الجنود بالقوات المسلحة، والتي ترسل خلال الأجهزة اللاسلكية(٢).

---

(١) النص والخطاب والإجراء ص٨٦ .

(٢) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ١/ ٥٧ .

ويمكن أن نضيف معيارا آخر لمفهومي النص المفتوح والمغلق، وهو أن النص المفتوح تدخله نصوص أخرى أو يعتمد على التناص، أما النص المغلق فهو مستقل بنفسه ولا يدخله التناص.

(ويمكن أن نضيف معيارا آخر، وهو أن النص المغلق هو ذو الدلالة الواحدة، وأن النص المفتوح هو ذو الدلالات المتعددة، وبناء على ما سبق يكون التصنيف كالتالي:

١- النص المنطوق المفتوح.

٢- النص المنطوق المغلق.

٣- النص المكتوب المفتوح.

٤- النص المكتوب المغلق)[١] .

---

(١) المرجع السابق ١/ ٥٨ .

المبحث الخامس

التحليل النصي

لعل حديثنا عن التحليل النصي يرتبط ارتباطا وثيقا بحديثنا السابق عن مكونات النص؛ لأن الوقوف على مكونات النص طريق إلى تحليله، وبعبارة أخرى لا يتسنى تحليل النص إلا بتحديد العناصر اللغوية وغير اللغوية التي يتكون منها؛ إذ يعد التحليل وصفا منظما لمكونات النص، يقول برينكر: (إن علم لغة النص يرى أن مهمته وصف الشروط والقواعد العامة لتكوين النص التي تعد أساس النصوص الفعلية وصفا منظما وأن يوضح أهميتها لتلقي النص)[١].

ولا شك أن فهم النص يلعب دورا أساسيا في إجراءات التحليل، ومن ثم يلاحظ بوجراند أن العناية بفهم النصوص فاقت حتى الآن العناية بإنتاجها؛ لأن التحليلات اللغوية يمكن أن تعد نموذجا لفهم اللغة أكثر مما تعد نموذجا لإنتاجها[٢].

ونعني بفهم النص عمليات امتلاك النص التي يشترك فيها كل شركاء التواصل، أي المرسل والمستقبل أيضا، فليس فقط كل سماع وقراءة هما سماع فهم وقراءة إدراك، بل يجب أن تعد ما تسمى الأنشطة المنتجة (الكلام والكتابة) أنشطة محددة بالفهم، ويجب على المرء دائما أيضا لأجل التمام أن يراعي في الفهم سوء الفهم أو عدمه، ويوجد أساسا نوعان من سوء الفهم:

---

(١) التحليل اللغوي للنص ص١٧ .

(٢) [illegible] النص والخطاب والإجراء د/ تمام حسان ص٤٢ .

١- فهم أدنى، أي فهم ناقص أو مختلف للنص المقدم.

٢- فهم أعلى، أي فهم غائص إلى المعاني الإضافية التي لا توجد في النص المقدم.

ويرى زتسيسلاف أن أفعال الفهم الموفقة تتوقف على كثير من العوامل المعقدة، التي اختار منها ثلاثة عوامل رئيسية، وهي: العامل الاجتماعي، وعامل خاص بلهجة الفرد، وعامل خاص بزمن النص[١].ويبين الدكتور/ سعيد بحيري أن العلاقة بين النص والقارئ تحتاج إلى إيضاح تسهم اتجاهات تحليل النص فيه من خلال أهتمامها بعملية القراءة؛ فقد أكد تودروف أنه ليست هناك قراءة واحدة لنص واحد، وتجمع عملية القراءة عنده بين إبراز خصوصية العمل، واكتشاف آليات النظم الجمالية، فالعمل في حد ذاته نظام من الكتابة، ولكنه يندرج تحت نظام أكبر، ولهذا فإنه لا ينبغي للقارئ أن يركز على استنباط المعنى الخبئ، أو يعطي له الصدارة في التحليل، كما يحدث في القراءة التفسيرية، بل ينبغي على القارئ أن يركز قراءته على إدراك العلاقات بين المستويات المتعددة للغة[٢].

ويقول زتسيسلاف مبرزا أهمية فهم النص في تحليله، إلى جانب دور نحو النص، ونحو دلالة النص في الكشف عن مسائل تكوينه: (بينما يعنى نحو النص والنحو الدلالي للنص أيضا بمسائل تكوين النص أساسا،ولا تهتم دلالة النص بالعلاقات التي يمكن تحققها لغويا فحسب، ومن ثم العلاقات الدلالية التي يمكن تحليلها لغويا في نصوص تحققت أو بدأ

---

(١) مدخل إلى علم النص لـ (زتسيسلاف واورزنياك) ص٨٣ .

(٢) علم لغة النص د/ سعيد بحيري ص١٦٤ ، ١٦٥ .

تحققها، بل بفهم النص أيضا بوجه عام؛ ففهم النص هو في الحقيقة مفهوم علوي يتضمن مكونات خاصة ببراجماتية النص، وكذلك عوامل غير لغوية كثيرة »[١] .

وإذا كان فهم النص فهما صحيحا على نحو ما وضحنا يقتضي إدراك مكونات النص وعناصره اللغوية وغير اللغوية- فإن تحليل النصوص علميا يعتمد على ملاحظة التعالق والترابط بين الأبنية الصغرى، والبنية الكبرى الكلية[٢]، ومن ثم يعتمد تفكيك النص إلى الوحدات المكونة له على الإدراك السليم لبنيته العليا، مما يعد شرطا ضروريا لتحليل علاقاته، وضبط خواصه[٣].

وإذا كان النص عادة ما يتكون من كلمات وجمل، فلا يكتفى عند التحليل أن نقول: إن النص مكون من هذه الكلمات، وتلك الجمل؛ لأن هذا لن يسهم في الكشف، عن الخواص النوعية البنيوية المميزة للنص، ويضرب الدكتور/ صلاح فضل مثلا لما ينبغي أن يعتمد عليه التحليل بأننا عندما نعمد إلى الكشف عن بنية مدينة لا نلجأ إلى اعتبار الأشخاص القاطنين فيها ولا الحجرات التي يسكنونها، هي وحدات هذه المدينة، مع أن ذلك صحيح من الوجهة المادية المباشرة، إلا أن التقسيم المناسب من الناحية الوظيفية، والعمرانية للمدينة باعتبارها كذلك لا بد أن يبدأ بوحدة الحي، وموقعه، ونوعية مبانيه وسكانه، وخدماته وشبكات اتصاله بغيره من المناطق،

---

(١) مدخل إلى علم النص لـ (زتسيسلاف واورزنياك) ص٧٤ .

(٢) بلاغة الخطاب وعلم النص د/ صلاح فضل ص٢٤٧ .

(٣) المرجع السابق ص٢٠٣ .

ودرجة كثافته، حينئذ نستطيع أن نصل إلى تحديد الأحياء، وشخصياتها، والمدن، وهياكلها العمرانية.

وكذلك الأمر في النصوص، يعد التعرف على الأجزاء المكونة لها وظيفيا وبنيويا شرطا ضروريا لإمكانية بحثها، واكتشاف هيكلها مما يجعل الاعتداد بالوحدات المادية المباشرة لها مثل عدد الأبيات في القصيدة الشعرية، أو صفحات الرواية، وإجراء التحليل عليها انطلاقا من هذا التصور الفقير فحسب تعمية لخواصها النوعية، وإلغاء لوظائفها الفنية، ووقوفا عند مظهرها المادي الأولي.

فالتحليل النصي إذن يبدأ من البنية الكبرى المتحققة بالفعل، وهي تتسم بدرجة قصوى من الانسجام[١].

فليس تفكيك النص عند التحليل يعني أننا نكتفي بوصف التتابعات الجملية وصفا شكليا دون النظر إلى الربط الدلالي بين هذه التتابعات، (إذن يعتمد التحليل على الدلالة النصية على المستوى الأعلى الشامل للنص، ثم بعد ذلك ينظر إلى هذه التتابعات الثانوية في النص، وهذا كثير في القرآن الكريم في مواضع الحذف، والرابط بين هذه الأبنية الكبرى، والأبنية الصغرى المحذوفة رابط دلالي)[٢] .

وعليه فإن التحليل يبدأ من معرفة الموضوع الأساسي الذي يعالجه النص، ثم نلاحظ الجوانب المحورية الأساسية أو الشاملة الموظفة لإبراز الموضوع الأساسي، ثم العناصر الثانوية، ثم نلاحظ بعد ذلك وسائل الإحالة والتماسك والسياق،

---

(١) بلاغة الخطاب وعلم النص د/ صلاح فضل ص٢٣٥ ، وعلم اللغة النصي د/ صبحي الفقي ١/ ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) علم اللغة النصي د/ صبحي الفقي ١/ ٦٠ ، ٦١ .

وغيرها من العناصر النصية[١]، وذلك لأن علم النص عني بالظواهر التي تتجاوز إطار الجملة المفردة والتي لا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا ودقيقا إلا من خلال ما سمي بالوحدة الكلية للنص.

ومن هذه الظواهر ظاهرة الترابط النصي التي تعتمد على تصور يجمع بين عناصر نحوية تقليدية، وعناصر أخرى تستقى من علوم متداخلة مع النحو في الأصل.

وينبغي أن نفرق هنا بين الربط الذي يمكن أن يتحقق من خلال أدوات الربط النحوية، والتماسك الذي يتحقق من خلال وسائل دلالية في المقام الأول.

وينبغي تتبع إمكانات الأول على المستوى السطحي للنص، إلا أن الثاني يتمثل في بنية عميقة على المستوى العميق للنص تقدم إيضاحا لطرق الترابط بين تراكيب ربما تبدو غير متسقة أو مفككة على السطح.

ويرى فان دايك أن التماسك يتحدد على مستوى الدلالات حين يتعلق الأمر بالعلاقات القائمة بين التصورات والتطابقات والمقارنات والتشابهات في المجال التصوري كما يتحدد على مستوى الإحالة أيضا، أي ما تحيل إليه الوحدات المادية في متوالية نصية.

فالأول ذو طبيعة خطية أفقية تظهر على مستوى تتابع الكلمات والجمل، والثاني ذو طبيعة دلالية تجريدية تظهر من

---

(١) السابق ١/ ٦١ .

خلال علاقات وتصورات تعكسها الكلمات والجمل أيضا، إلا أنها تحتاج إلى قدرة معينة على استخراجها ووصفها[1].

(ومن ثم فإن تحليل النصوص يعتمد على رصد أوجه الترابط والانسجام والتفاعل بين الأبنية الكلية الكبرى التي تجمعها في هيكل تجريدي)[2] .

وهذا يرجع إلى أن (علم لغة النص يختص بتصور مهمة جديدة له تتجاوز مهمته التقليدية، فلم يعد يقتصر على مجرد تنظيم الحقائق اللغوية فحسب، أو بعبارة أكثر دقة لم يعد يعنى بالمستويات اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية من خلال وصف ظواهر كل مستوى وتحليلها في إطار مناهج تتسم بموضوعية مرنة فقط، وإنما تعدت مهمته إلى الاهتمام بالاتصال اللغوي، وأطرافه، وشروطه وقواعده، وخواصه، وآثاره، وأشكال التفاعل، ومستويات الاستخدام، وأوجه التأثير التي تحققها الأشكال النصية في المتلقي، وأنواع المتلقين وصور التلقي، وانفتاح النص وتعدد قراءاته)[3] .

ويرى الدكتور/ صبحي إبراهيم (أن وظيفة علم اللغة النصي تنحصر في أمرين أساسيين، هما:

أولا- الوصف النصي.

ثانيا- التحليل النصي.

وجدير بالذكر أن المنطلق في تحديد هاتين الوظيفتين هو أنه لا يمكن البداية بالتحليل دون الوصف؛ فيجب إذن توضيح

---

(١) علم لغة النص د/ سعيد بحيري ص١٢٢

(٢) السابق ص١٤٤ .

(٣) المرجع السابق ص١٦٢ ، ١٦٣ .

مكونات النص ابتداء من الجملة الأولى، ثم بيان الموضوعات التي تناولها النص، وإدراج الدراسة الإحصائية تحت إطار الوصف من حيث بيان الروابط الموجودة بالنص، حتى نصل إلى بيان وظيفة هذه الروابط حينئذ يبدأ التحليل النصي، ويضيف بعض الباحثين أن هاتين الوظيفتين ينبغي ربطهما بالتواصل، وهذا يفرض على عملية التحليل عدم إغفال دور القارئ أو المتلقي أثناء عملية التفكيك، أي القراءة للنص.

إذن يمكننا ترتيب مهام علم اللغة النصي بصورة أخرى تتمثل في:

أولا- الإحصاء للأدوات والروابط التي تسهم في التحليل.

ثانيا- الوصف لشكل النص، وموضوعاته، والوصف لهذه الأدوات والروابط.

ثالثا- التحليل بإبر وظائف هذه الروابط في تحقيق التماسك النصي، مع الاهتمام بالسياق والتواصل)[١] .

ثم انتقل الدكتور/ صبحي إلى بيان خطوات التحليل النصي، حيث (يمكن أن تتمثل طبيعة التحليل النصي في التركيز على العناصر التالية:

أولا- من أين نبدأ التحليل.
ثانيا- معنى التحليل.
ثالثا- مستويات التحليل، وأدوات استقرار النص.
رابعا- عناصر التحليل، وتتلخص في:
١- أهمية الجملة الأولى.
٢- الإحالة.

---

(١) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ١/ ٥٥ ، ٥٦ .

٣- التماسك.
٤- التواصل بين المتحدث والمتلقي والسياق.

بالإضافة إلى وسائل التماسك التي تتمثل في وظيفة الضمائر، والإشارة، والصلة، والحذف، والتوابع، والتكرار، والمناسبة)[١] .

وقد رسم الدكتور/ سعد مصلوح خصائص التحليل النصي، وأشراطه، ولكن ذكر أولا ثلاثة تصورات مختلفة تتجاذب مصطلح (النحو) في أكثر الدراسات اللسانية التقليدية، والحديثة، ومن بينها النحو العربي، يحاول ببيانها تحرير مصطلح نحو النص تحريرا يزيل عنه اللبس.

التصور الأول- يراد فيه بالنحو أصالة علم تراكيب الجمل، وقد يتسع التصور ليشمل تبعا لذلك مسائل صرفية، او صوتية متفرقة شديدة العلقة ببيان تراكيب الجمل.

التصور الثاني- يعنى بمصطلح النحو مفهوما أعم من سابقه؛ إذ يراد كل ما يتصل بقواعد اللغة بمستوياتها الصوتية والصرفية وتراكيب الجمل والدلالة، على خلاف بين بعض المدارس في اندراج الصوتيات الفوناتيكية ضمن هذا الإطار.

التصور الثالث- يعتضد فيه مفهوم النحو الشامل السابق بيانه بالمقاميات، فبالإضافة إلى وصف المباني والمعاني الوظيفية للغة، يعني الباحث بتشخيص المقام وربطه بالاستعمال اللغوي، وقد أنتج اعتضاد المقام بالمقال ما سمي في التراث العربي بعلم المعاني خاصة، وعلوم البلاغة عامة، وتضرب جذور هذا النوع من النحو بجذورها في كتاب

---

(١) المرجع السابق ١/ ٥٨ ، ٥٩ .

سيبويه، وصارت قسماته أكثر تحديدا لدى عبد القاهر الجرجاني (ت. ٤٧١هـ)، والسكاكي (ت. ٦٢٦هـ).

وعلى الرغم من أن التصور الثالث أرقاها وأقربها إلى الكمال، فإن الدكتور/ سعد مصلوح يرى أنها جميعا تقع دون المراد؛ لأنها تدور جميعها في فلك الجملة لا تتجاوزها إلى ما وراءها، وجميعها يجسد الحاجة إلى نوع أرقى من النحو هو في جوهره نحو مقامي، ولكنه ذو جهاز تحليلي مركب قادر على أن يصف التركيب اللغوي للنص أو الخطاب.

ويرى أن الإطار النظري لوصف البنية الكلية للنص لن يستطيع تلبية هذه المطالب جميعها إلا إذا توافر له خصائص وأشراط، أهمها:

١- أن يتخلى عن الغاية القريبة التي تنحصر فيها مهمة الأنحاء التقليدية، وهى إصلاح المنطق، أو العصمة من الخطأ في النطق والكتابة، وأن يتجاوز ذلك إلى التشخيص والوصف الوظيفيين لتراكيب اللغة.

٢- أن يكون قادرا على وصف البنية التركيبية (القواعدية) للنص فيما وراء الجملة (أي على مستوى الفقرة والنص).

٣- أن يتوافر لهذا الوصف القواعدي منظومة تحليلية تتصف بخاصية الهرمية، أي تبدأ بالمكونات الصغرى، ثم تتدرج في درجة التركيب (الصوتيمات، الكلمات، العبارة، الجملة الصغرى، الجملة، الفقرة، النص)، وجميع المكونات من مستوى ما قبل الجملة داخل على وجه التدرج الهرمي في نحو الجملة، أما الفقرة فهي الوحدة الصغرى الداخلة في تشكيل النص.

٤- أن يكون ذا جهاز تحليلي قادر على تشخيص خاصية التماسك في النص.

٥- أن يشتمل الجهاز التحليلي على وسائل قادرة على وصف البعد المضموني الشأني (أو البؤري)، وبهذا الشرط يمكن تحقيق الوصف المضموني للنص بطريقة منضبطة بعيدة عن متاهات التأثرية، والانطباعية من جهة، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالبنية القواعدية وسائر العوامل الأخرى المسهمة في تشكيل النص من جهة أخرى.

٦- أن يتضمن من الوسائل ما يمكن به تشخيص الخصائص الأسلوبية للنص، وإضافتنا الخصائص الأسلوبية إلى النص تعني عدم اشتغال الباحث بتشخيص الخصائص الأسلوبية الفردية المائزة لأسلوب منشئ بعينه.

٧- أن يشتمل على وسائل لتشخيص الغايات الاستراتيجية للنص، ومن ثم لا يدرس المقام مرتبطا بالجمل المعزولة على نحو ما نرى في علم المعاني، وإنما يتسع التحليل المقامي ليشمل النص في تركيبه المعقد.

٨- أن يعتبر فيه أثر نوع الوسيلة التي يصاغ فيها النص، أو الخطاب على تشكيل المعنى الكلي، ونعني بنوع الوسيلة هنا ما إذا كانت سمعية أم بصرية أم مركبة منهما.

٩- أن تعتبر فيه العوامل الراجعة إلى الإطار الثقافي واللغوي بمفهومه الواسع[1].

---

(١) من نحو الجملة إلى نحو النص، بحث منشور في الكتاب التذكاري كلية الآداب جامعة الكويت ص٤١٨ – ٤٢٠ .

وهذه الخصائص والشروط للتحليل النصي التي ذكرها الدكتور/ سعد مصلوح رائقة ومقبولة، إلا أن لنا تحفظا على الشرط الأول، وهو دعوته إلى التخلي عما سماه بالغاية القريبة للنحو، وهي إصلاح المنطق، أو العصمة من الخطأ، يعني التخلي عن الإعراب؛ لأنه في نظره نحو جملة، وليس نحو نص، ودعوته إلى التخلي عن أهم ما يميز النحو العربي وهو الإعراب، وعن أهم غاية من غاياته، وهو تقويم اللسان- تتناقض مع ما يقرره بعد من أن (نحو النص لا يمكن أن يعد نسخا للنحو العربي)[1] ، بل يجب أن يتضافر(نحو الجملة)، و(نحو النص) في التحليل، وقد ذكرنا سابقا أن تحليل الجملة ببيان مكوناتها، ووظائفها ينبغي أن يكون وسيلة إلى الكشف عما بينها، وبين جاراتها من الجمل من علاقات وروابط يتوصل بمعرفتها إلى إدراك البنية الكلية للنص، وليس لنا أن نغفل الجانب الإعرابي عند التحليل؛ لأن ذلك يؤدي إلى عدم الكشف عن وظائف التركيب ودلالاته؛ لأن الإعراب يسهم بصورة أساسية في فهم التركيب والوقوف على دلالته، وحينما أسس عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم لم يؤسسها على المعاني البلاغية فقط، وإنما أرساها على توخي معاني النحو، فبين أن (الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، لا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه)[2] .

---

(١) من نحو الجملة إلى نحو النص ص٤٢٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ص٢٨ .

فلا يمكن مراعاة التعليق وارتباط الكلمات بعضها ببعض، وارتباط الجمل، والفقرات في إطار النص إلا بعد مراعاة الصحة النحوية، والمعاني الوظيفية للتركيب، ثم إن العلامة الإعرابية إحدى القرائن النحوية التي ينبغي أن تتضافر في إدراك المعاني النحوية، والدلالات التركيبية، فلا بد أن يكون التحليل اللغوي موافقا لطبيعة العربية متسقا مع نحوها، وكان ينبغي على الدكتور/ سعد مصلوح أن يصوغ هذا الشرط بغير هذه الصياغة، وهو ألا يجعل الباحث كل همه في تمييز الوظائف النحوية، والعلامات الإعرابية، بل ينبغي أن يجعل ذلك جزءا من التحليل النصي وصولا إلى البنية الكلية.

وقد عقدنا فيما مضى مبحثا وضحنا فيه العلاقة بين نحو الجملة، ونحو النص؛ وأثبتنا أن حاجة الدارس إليهما معا ماسة وقائمة، وأن أحدهما لا يلغي الآخر.

وتجدر الإشارة إلى عدم إمكان الفصل بين النص ووظيفته من الناحية العملية؛ لأن مصطلح الوظيفة مرتبط بالاستخدام اللغوي العام للفظ (وظيفة)، وقد وضح برينكر مفهوم (وظيفة النص): (بأنه المعنى الذي يتحصل لنص ما في عملية تواصل، أو بأنه الغرض الذي يحققه نص ما في إطار موقف تواصلي)[١] .

فالنص ووظيفته متلازمان، فليست هناك وظيفة دون نص لغوي يعبر عنها، وليس هناك نص لغوي دون أن يؤدي وظيفته والغرض منه، ولكن الفصل بينهما قد يتم من الناحية النظرية عند التحليل.

---

(١) التحليل اللغوي للنص ص١٠٧ .

يقول برينكر: (الحق أنه يفرق عند التحليل اللغوي بين وظيفة النص وبنيته، غير أنهما لا يدرسان منفصلين بعضهما عن بعض انفصالا تاما؛ إذ إن بينهما صلات عدة يعد وصفها كذلك من مهمة علم اللغة النصي)[١] .

ويقول في موضع آخر: (في الواقع يمكن أن يفرق بوضوح بين سمات وظيفية تركيبية للنص في التحليل اللغوي، ولكن- كما وُضّح في مواضع مختلفة فيما سبق- لا يفرق بينها بعزل بعضها عن بعض كلية، فبين وظيفة النص وبنيته على الأرجح علاقات وثيقة)[٢] .

وإذا كان التحليل النصي يتجه إلى البنية الكبرى للنص فليس معنى هذا إغفال الوحدات اللغوية الصغرى التي تندرج تحتها، ولذلك لا يعد (تفكيك النص وتحليله إلى وحداته الصغرى بعثرة لهذا النص، كما أنه لا يسمح لنا بأن نتهم من يقوم بهذا الإجراء بأنه صاحب نظرة جزئية، وأنه غير قادر على بناء صرح شامل هو ما يعرف بالنظريات، لكن التفكيك وسيلة إلى إدراك النظريات المتبعة في بناء النص.

ونظام النحو والوسائل التي يتيحها، أو بالأحرى التي تلقيناها عن أسلافنا في تحليلهم للنصوص العربية تعد من أدق الوسائل التي يمكن بها تفكيك البنيان سواء أكان على مستوى الكلمة الواحدة، أم الجملة، أم العبارة، أم النص، وهي التي تتيح إدراك المضمون الفكري أو الدلالة المقصودة من إنشاء التركيب)[٣] .

---

(١) السابق ص١٨ .

(٢) السابق ص١٥٩ .

(٣) النحو والفكر والإبداع، د/ ممدوح عبد الرحمن ص٥ .

ولذى التحليل النصي على نحو ما وضحنا عند علماء الغرب وعلماء العرب، بدعا في الدراسات النحوية لدى أسلافنا من النحاة واللغويين، والبلاغيين، والمفسرين، وغيرهم؛ فقد بذلوا جهودا حفظها لهم التاريخ في تحليل النصوص تحليلا دقيقا منظما لا يختلف عما دعا إليه المحدثون، بل يفوقه، ولذلك لا ينبغي أن نقصر نظرنا على جهود المحدثين ونظرياتهم دون أن نربط ذلك بتراثنا العربي، (فإغفال أكثر من أربعة عشر قرنا من العمل الجاد في مجالي البلاغة والتفسير، ثم في مجال اللغة، يعد أمرا غاية في الخطورة، ومن ثم فإننا نؤمن أن البدء من الصفر المنهجي في هذا المقام- مقام الدراسة النصية- يعني إهدار أربعة عشر قرنا من الناتج اللساني المتميز الذي هو إنجاز قوم من أعلم الناس بفقه العربية، وأسرار تركيبها، وذخائر تراثها)[1] ، فلن يتحقق طموح في وضع نظرية علمية دون إحياء الأفكار الصالحة في التراث، والإفادة من الدراسات الحديثة، والاخلاص للبحوث التطبيقية.

فالنظر على سبيل المثال إلى البلاغة يؤكد أنها السابقة التاريخية لعلم النص، إذا نحن أخذنا في الاعتبار توجهها العام المتمثل في وصف النصوص، وتحديد وظائفها المتعددة، وكذا تتوجه إلى المستمع أو القارئ لتؤثر فيه [2].

---

(١) من نحو الجملة إلى نحو النص، د/ سعد مصلوح ص٤٢٣ .

(٢) بلاغة الخطاب وعلم النص للدكتور / صلاح فضل ص ٢٣٤ ، وعلم اللغة النصي د/ صبحي الفقي ١/ ٨٣ .

وسوف نبرز جهود البلاغيين والمفسرين والأصوليين واللغويين في التحليل النصي، وذلك عند حديثنا عن الأصول التراثية لنحو النص- إن شاء الله تعالى.

المبحث السادس

معايير نحو النص

لقد سبقت الإشارة إلى المعايير النصية في سياق حديثنا عن مفهوم نحو النص، حيث ربط بوجراند هذه المعايير بالمفهوم، فقال: (وأنا أقترح المعايير التالية لجعل النصية أساسا مشروعا لإيجاد النصوص واستعمالها، وهي: السبك، والالتحام، والقصد، والقبول، ورعاية الموقف، والتناص، والإعلامية)(١)، وبذلك يكون بوجراند أكثر تحديدا لمفهوم النص؛ إذ ربطه بالأسس التي يعتمد عليها.

وقد اختار كثير من الدارسين تعريف بوجراند للنص، ومنهم الدكتور/ سعد مصلوح، حيث يقول: (وقد آثرنا هنا أن نعتمد تعريف روبرت ألان دي بوجراند، وولفجانج أولرخ دريسلار لمفهوم النص من حيث إنه: حدث تواصل يلزم لكونه نصا أن تتوافر له سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير، وهي: السبك، والحبك، والقصد، والقبول، والإعلام، والمقامية، والتناص، ويمكن تصنيف هذه المعايير السبعة في:

١- ما يتصل بالنص في ذاته، وهما معيارا السبك والحبك.

٢- ما يتصل بمستعملي النص، سواء أكان المستعمل منتجا أم متلقيا، وذلك معيارا: القصد والقبول.

---

(١) النص والخطاب والإجراء لروبرت بوجراند ص١٠٣، وما بعدها.

٣- ما يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص، وذلك معايير الإعلام والمقامية والتناص)[١].

وممن آثروا تعريف بوجراند ودريسلر أيضا الدكتور/ سعيد بحيري[٢]، والدكتور/ أحمد عفيفي[٣]، والدكتور/ صبحي إبراهيم الفقي[٤].

وقد وضح بوجراند المقصود من هذه المعايير، فالسبك يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق، بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي.

والالتحام يتطلب من الإجراءات ما تتنشط به عناصر المعرفة؛ لإيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه، وتشتمل وسائل الالتحام على:

أ- العناصر المنطقية: كالسببية، والعموم، والخصوص.

ب- معلومات عن تنظيم الأحداث، والأعمال، والموضوعات والمواقف.

ج- السعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانية.

والقصد يتضمن موقف مستقبل النص إزاء كون النص صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام.

---

(١) في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية ص٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٢) علم لغة النص ص١٤٦ .

(٣) نحو النص ص٧٥ .

(٤) علم اللغة النصي ١/ ٣٣ .

ورعاية الموقف تتضمن العوامل التي تجعل النص مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه.

والتناص يتضمن العلاقات بين نص ما، ونصوص أخرى مرتبطة به في حدود تجربة سابقة سواء بوساطة أم بغير وساطة.

والإعلامية هي العامل المؤثر بالنسبة لعدم الجزم في الحكم على الوقائع النصية أو الوقائع في عالم نصي في مقابلة البدائل الممكنة[١].

ثم لفت بوجراند النظر إلى أن (من هذه المعايير السبعة معيارين تبدو لهما صلة وثيقة بالنص، وهما السبك والالتحام، واثنين نفسيين بصورة واضحة، وهما رعاية الموقف والتناص، أما المعيار الأخير، وهو الإعلامية فهو بحسب التقدير)[٢].

وهذا التصنيف للمعايير السبعة- كما يرى الدكتور/ أحمد عفيفي- يدخل في حساباته بدقة شديدة النص، وكل ما يتصل به من ظروف محيطة كالمنتج، والمتلقي، والسياق المقامي التواصلي، والإعلامية، والتناص، وإن كان يرى أن المعيار الأخير: التناص يدخل ضمن إطار ما يتصل بالنص، وسياقه مرتبطين معا، لا كما صنف من قبل، ولا كما صنفه روبرت دي بوجراند؛ حيث صنفه هو والمقامية ورعاية الموقف ضمن عوامل نفسية[٣].

---

(١) النص والخطاب والإجراء ص١٠٣ – ١٠٥ .

(٢) المرجع السابق ص١٠٦ .

(٣) نحو النص ص٧٦ .

ولكن الدكتور/ سعد مصلوح- كما ذكرنا من قبل- قد صنف معيار التناص تحت السياق، حيث قال: (ما يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص؛ وذلك معايير الإعلام والمقامية والتناص)[١].

وقد وضح الدكتور/ صبحي إبراهيم شروط النص وسماته، وأطلق عليها معايير، وذلك في معرض حديثه عن المعاني اللغوية لكلمة نص، فذكر (أن هذه المفاهيم لا تخرج عن أحد المعايير التالية:

- كون النص منطوقا أو مكتوبا، أو كليهما.
- مراعاة الجانب الدلالي.
- مراعاة التحديد الحجمي (طول النص).
- مراعاة الجانب التداولي.
- مراعاة جانب السياق، وهو متعلق بالمعيار السابق.
- مراعاة جانب التماسك، وهو أهم المعايير التي يقوم عليها التحليل النصي.
- مراعاة الجانب الوظيفي للنص.
- مراعاة التواصل بين المنتج والمتلقي.
- الربط بينه وبين مفاهيم تحويلية، مثل: الكفاءة، والأداء، وغيرهما.
- إبراز كونه مقيدا.

(١) في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية ص٢٢٦ .

رعد هذه المعايير سمات للنص الكامل، وإذا اختلت سمة من هذه السمات يمكن أن يطلق عليه نص ناقص، ولذا يمكن أن تعد شروطا ينبغي توافرها حتى يمكن أن يطلق عليه نص كامل)[1].

ولا نرى اختلافا في المضمون بين المعايير التي ذكرها بوجراند، وهذه المعايير التي ذكرها الدكتور/ صبحي؛ فهي بمثابة شرح وتوضيح لما ذكره بوجراند.

وقد أشرنا سابقا إلى أن معياري السبك، والحبك- وقد أطلق عليه الدكتور/ تمام حسان الالتحام- أشد المعايير اتصالا بالنص؛ لأن السبك هو الترابط الرصفي، بمعنى أنه يمثل الجانب اللغوي للنص بما يشتمل عليه من علاقات وروابط بين أجزائه، وأن الحبك أو الالتحام هو معيار الترابط المفهومي أو الدلالي، وهذان المعياران لا يختص بهما نحو النص، وإنما يشاركه فيهما نحو الجملة.

وأما المعايير الخمسة الأخرى، وهي: القصد، والتناص، ورعاية الموقف (المقامية)، والإعلامية، والقبول- فهي خاصة بنحو النص- كما أشار إلى ذلك الدكتور/ تمام حسان[2].

وقد وضح الدكتور/ أحمد عفيفي العلاقة بين هذه المعايير، ونحو النص (حيث يتصل بعضها بالأسلوبية، وهو التناص، وبعضها بالبلاغة، وهو المقامية والإعلام، وبعضها بمنتج النص ومتلقيه، وهو القصد والقبول، وذلك يوضح لنا أن نحو

---

(١) علم اللغة النصي ١/ ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) مقدمة النص والخطاب والإجراء ص٨، ونحو النص د/ أحمد عفيفي ص ٧١ .

النص نحو هجين يتكون من مجموعة من الفروع اللغوية والأدبية والنقدية والنفسية...إلخ) [١] .

وقد ذكرنا سابقا أن معياري السبك والحبك يتصلان بالنص ذاته؛ لأن بنية النص- كما يقول برينكر- تعرض على مستويين، يرتبط كل منهما ارتباطا وثيقا: المستوى النحوي، والمستوى الموضوعي، وعلى مستوى الوصف النحوي ندرس التماسك النحوي، أي العلاقات النحوية- الدلالية الوثيقة الصلة بربط النص- بين الجمل المتعاقبة في نص ما، ومن بين الوسائل اللغوية المختلفة التي تقيم هذه العلاقات تعزى إلى مبدأ الإعادة أهمية خاصة لتكوين تماسك النص.

وعلى المستوى الموضوعي يتعلق الأمر بتحليل الربط الإدراكي الذي ينشئه النص بين الأحوال والمضامين الجملية، والقضايا المعبر عنها في الجمل[٢].

وهذان المستويان هما اللذان عبر عنهما بوجراند بمعياري السبك والحبك، وإذا كان الدكتور/ تمام حسان قد بين أن المعايير الخمسة الأخرى، وهي: القصد، والتناص، ورعاية الموقف (المقامية)، والإعلامية، والقبول تختص بنحو النص، ولا تعني نحو الجملة في شئ- فإن هذا الأمر يحتاج إلى إعادة نظر ومناقشة؛ لأن التحليل اللغوي على مستوى الجملة لا يخلو من هذه المعايير، وخاصة عند البلاغيين الذين ربطوا بين التراكيب، ودلالاتها، كما ربطوا أيضا بينها وبين المقام والسياق؛ ولذا علق الدكتور/ أحمد عفيفي في الهامش على ما بينه الدكتور/ تمام حسان من اختصاص هذه المعايير الخمسة

---

(١) نحو النص ص٧٧ .

(٢) التحليل اللغوي للنص ص٢١ .

بنحو النص، فقال: (بعض هذه المعايير التي أشير إليها على أنها تخص نحو النص تحتاج إلى مناقشة، وسوف يأتي الحديث عن ذلك بإيجاز عند الحديث عن المقامية (رعاية الموقف)، والإعلامية، والمقبولية)[١].

ومن ثم يصبح التعبير نصا متى توافر فيه شئ من هذه المعايير بغض النظر عن طوله، أو قصره، ولو كان جملة واحدة، وسوف نجد في التراث العربي هذه المعايير واضحة جلية في تحليلاتهم للنصوص، ولكن قبل أن نتحدث عن الأصول التراثية لنحو النص، وجدنا من المناسب أن نلقي الضوء بإيجاز على كل معيار من هذه المعايير، مع بسط الحديث قليلا عن معياري السبك والحبك.

١ - القصد.

ويعنون به ما يريده منشئ النص من خلال تعبيره، فهو (التعبير عن هدف النص)[٢].

وهو أيضا (يتضمن موقف منشئ النص من كون صورة ما من صور اللغة قصد بها أن تكون نصا يتمتع بالسبك والالتحام، وأن مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة وصولا إلى غاية بعينها)[٣].

(وينطلق مفهوم القصد – عند كرايس – من أن كل حدث سواء كان لغويا أم غير لغوي إما أن يكون محتويا على نية الدلالة، وإما ألا يكون محتويا عليها، فتراكم الغمام يدل على

---

(١) نحو النص ص٧٧ ، هامش رقم ١٣٩ .

(٢) علم لغة النص د/ سعيد بحيري ص١٤٦ .

(٣) النص والخطاب والإجراء لـ (بوجراند) ص١٠٣ .

أن السماء قد تمطر، واحمرار وجنتي العذراء يعني الخجل، فهذان الحدثان لهما دلالة، ولكن ليس وراءهما قصد، وقولنا لأحد الناس: اقرأ، أو أغلق الباب- يتحكم فيه قصد.

فهناك فرق بين الدلالة في (هدوء الليل)، أو (نهر النيل)، وبين نسبة هذه الدلالة إلى شئ ما، مثل: (لفنا هدوء الليل)، أو (سرتنا رؤية نهر النيل)، والقصد هو توصيل هذا المفهوم إلى المتلقي، أو ربما كان القصد هو طلب شئ ما يعقبه استجابة)[١].

وعليه فإن مقصدية النص لا تتمثل في مجرد الدلالة الكامنة فيه، وإنما تتمثل أيضا في نية منشئ النص في أن يوصل هذه الدلالة إلى المتلقي.

ومن ثم يرى الدكتور/ تمام حسان أن لغو الكلام، وحشوه، وكلام السكران، والمكره، والناعس، والمخطئ- ليس من قبيل النص، ويستدل بحديث: (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)[٢] ، فإذا لم يتحقق القصد لم يتحقق النص بالمعنى الاصطلاحي[٣].

وقد اعترض الدكتور/ احمد عفيفي على كلام الدكتور/ تمام حسان، وأبدى أمامه كثيرا من الحذر؛ لأن المكره في رأيه (يقصد مقولته، وكذلك الناسي، وكذلك المخطئ وقت حديثه، وربما أدى لغو الكلام قصدا أو حقق هدفا، ولهذا صعب الحكم

---

(١) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص٧٩ ، ٨٠ .

(٢) رواه ابن ماجة في سننه حديث رقم (٢٠٣٣)، كتاب الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي.

(٣) نحو [illegible] ونحو النص ص٢ .

عليه باللغو؛ لأنه حقق معيارية القصد)[١]، ولذا يـؤمن بمـا ذهب إليه (سورل) من أن الحالات العقلية مثـل: الاعتقـاد، والخوف، والتمني، والرغبة، والحب، والكراهيـة، وراءهـا مقصدية، والسبب أنها يجب أن تكون حول شئ ما، ومن هنا يكون للمكره أو الناسي أو السكران مقصدية لا مـن خـلال المتكلم لكن من خلال النص إذا تحققت له معايير النصية[٢].

ونحن نوافق الدكتور/ أحمد عفيفي على أن مقصدية النص بالنظر إلى اعتقاد منشئ النص، وبالنظر إلى ما يحمله النص من هدف أيا كانت حالة المتكلم، فهو في اعتقاده نص يحمـل معنى وهدفا، ولذلك وقع الدكتور/ احمد عفيفي في التنـاقض حينما مثل للنص الذي خلا من المقصدية، ومن ثم لا يعد نصا بقول الشاعر:

واها لسلمى ثم واهـا واهـا   يا ليت عيناهـا لنـا وفاهـا

(إذ لم ينقل البيت- في رأيه- معرفة، ولم يحقق هدفا؛ لأنه ليس وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غايـة بعينها، فلم يحتو البيت على هدف وخطة لتحديد الهدف، ولـم يقدم معرفة معينة، فافتقد النصية، وبالتالي خرج عن الدراسة النحوية النصية)[٣].

فهو لا يعد قول الشاعر نصا؛ لخلوه من المقصدية التي هي من معاييره في حين أنه يعد كلام المكره والمخطيء والناسي والسكران نصا؛ لأنه المقصدية متحققة فيه في ظن المـتكلم،

---

(١) نحو النص ص٨٠ .

(٢) السابق ص٨٠ .

(٣) السابق ص٨١ .

فكيف يحكم على قول الشاعر بأنه في حكم اللغو؛ إذ لم ينقل معرفة أو هدفا، ألا يريد الشاعر أن يوصل معنى معينا إلى المتلقي، وأن يعبر عما في نفسه من حب ونحوه تجاه إنسان معين، وهل نفهم من المقصدية التي يتحدث عنها علماء النص أن المتكلم أو الكاتب يريد أن يوصل هدفا أو معنى محددا لا ينبغي أن يحيد عنه ؟ بل ينبغي أن نفهم من المقصدية أن المتكلم أو الكاتب يريد أن يوصل إلى المتلقي معنى هو في رأيه هدف أو غاية بغض النظر عن كون هذا المعنى ذا بال أو قيمة لدى المخاطبين.

ثم إن الدكتور/ أحمد عفيفي لم ينقل نص الأبيات كما وردت في كتب اللغة منسوبة إلى رؤبة، أو العجلي، أو أبي الغول، وهي:

واها لسلمى ثم واها.واها   هي المنى لو أننا نلناها

يا ليت عيناها لنا وفاها   بثمن نرضي به أباها

إن أباها وأبا أباها   قد بلغا في المجد غايتاها[1]

ألم تحمل هذه الأبيات هدفا معينا يريد الشاعر توصيله إلى الناس، فاستبعادنا هذه الأبيات عن دائرة النصوص يجعلنا نستبعد كل ما ورد عن العرب من قصائد غزلية رائعة صور فيها أصحابها مشاعرهم وعواطفهم تجاه محبوباتهم.

---

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد ٤/ ٨٤.

٢- التناص

تتعدد تعريفات التناص- بشكل عام- بين النقاد واللغويين، غير أنها تظهر هذا التفاعل والتعالق والالتقاء والتداخل اللفظي أو المعنوي بين نص ما ونصوص أخرى سبقته استفاد منها هذا النص المراد دراسته[١]، ولذلك عرفه الدكتور/ سعيد بحيري بأنه (يختص بالتعبير عن تبعية النص لنصوص أخرى، أو تداخله معها)[٢]، فهو (يتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بوساطة أم بغير وساطة)[٣]، فالتناص أن يمثل النص عملية استبدال من نصوص أخرى[٤].

ونفهم من هذه التعاريف أن التناص يتحقق في النص عندما يتضمن مجموعة من النصوص السابقة عليه، بشرط أن يحدث تفاعل وتعالق في اللفظ والمعنى بين هذه النصوص المتداخلة.

وبعبارة أخرى هو (يتكون من نقول متضمنة، وإشارات وأصداء للغات أخرى وثقافات عديدة- كما هو عند بارت)[٥].

ومن هنا- وكما يقول دريدا: (فالنص لا يملك أبا واحدا ولا جذرا واحدا، بل هو نسق من الجذور)[٦].

---

(١) نحو النص د/ احمد عفيفي ص٨١ .

(٢) علم لغة النص ص١٤٦ .

(٣) النص والخطاب والإجراء لـ (بوجراند) ص١٠٤ .

(٤) بلاغة الخطاب وعلم النص د/ صلاح فضل ص٢٢٩ .

(٥) السابق ص٢٣١ .

(٦) السابق ص٢٣٨ .

والتناص بهذا المفهوم يكون تابعا لمجموعة نصوص سابقة يتفاعل ويتعالق معها بكيفيات مختلفة، حصرها الدكتور/ محمد عبد المطلب في نمطين أساسيين:

أولهما– يقوم على العفوية وعدم القصد، إذ يتم التسرب من الخطاب الغائب إلى الحاضر في غيبة الوعي، أو يتم ارتداد النص الحاضر إلى الغائب في نفس الظرف الذهني.

ثانيهما– يعتمد على الوعي والقصد، بمعنى أن الصيغة في الخطاب الحاضر تشير إلى نص آخر، وتكاد تحدده تحديدا كاملا يصل إلى درجة التنصيص، وهنا تطفو على السطح مفاهيم الملاقحة والمثاقفة، والسرقات الأدبية، والتضمين، والمعارضة(١).

ولعل هذا يذكرنا بما يطلق عليه البلاغيون: الاقتباس، وهو أن يتضمن النثر أو النظم شيئا من القرآن أو الحديث من غير إفادة أنه منهما، فمثاله في النثر: (فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب)، ومثاله في الشعر:

إن كنتَ أزمعتَ على هجرنا — من غير ما جرم فصبر جميلْ

وإن تبدلتَ بنا غيرنا — فحسبنا الله ونعم الوكيلْ(٢)

غير أن علماء النص توسعوا في مفهوم التناص، وجعلوه شاملا لإدخال نصوص مختلفة في النص الحادث.

---

(١) قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني ص١٥٣،ونحو النص د/ احمد عفيفي ص٨٢ .

(٢) شرح الأمل لصيد شوارد المسائل لـ / علي صقر ص٨٣ .

والتناص بهذا المفهوم هو الشائع في الدراسات النقدية والأسلوبية والأدبية؛ فهو بهذه الدراسات ألصق منه بنحو النص، ومن ثم يرى الدكتور/ تمام حسان أن التناص (علاقة تقوم بين أجزاء النص بعضها وبعض، كما تقوم بين النص والنص: كعلاقة المسودة بالتبييض، وعلاقة المتن بالشرح، وعلاقة الغامض بما يوضحه، وعلاقة المحتمل بما يحدد معناه، وهذه العبارة الأخيرة هي المقصودة بعبارة: القرآن يفسر بعضه بعضا)[١].

فالتناص بهذا المفهوم الذي أبرزه الدكتور/ تمام حسان يكون ألصق بنحو النص؛ لأن التناص الذي يخدم نحو النص- كما يقول الدكتور/ احمد عفيفي- إنما يحمل خصوصية التطبيق، فبدلا من أن تكون هذه المفاهيم والصور المطروحة بين نص حاضر، ونصوص أخرى غائبة، فإن التناص المقصود هنا ينصب على النص الواحد دون نصوص أخرى[٢].

وبذلك يكون التناص عنصرا مهما من عناصر النص، حيث يؤدي دورا أساسيا في الربط بين أجزائه، فحينما يتضمن النص الواحد عبارة غامضة، ثم يذكر ما يوضحها، أو يتضمن أمرا مجملا، ثم يذكر ما يفصله، أو يتضمن تركيبا يحمل أكثر من احتمال دلالي، ثم يذكر ما يعين أحد هذه الاحتمالات، أو يتضمن سؤالا، ثم يذكر جوابه- فإن ذلك كله يحدد المعنى، ويؤكده.

ونخلص من ذلك إلى أن للتناص مفهومين:

---

(١) نحو الجملة ونحو النص ص٢ .

(٢) نحو النص د/ احمد عفيفي ص٨٣ .

أحدهما- ما وضحناه أولا من تداخل نصوص غائبة في نص حاضر تتفاعل وتتعالق معه على المستوى النحوي، وعلى المستوى الدلالي، وهذا- كما قلنا- شائع في الدراسات الأدبية والنقدية والأسلوبية، ولا بأس من أن يكون له علاقة أيضا بنحو النص؛ لما بين نحو النص وهذه الدراسات من علاقة وثيقة تتمثل في التحليل النصي.

والآخر- ما أشار إليه الدكتور/ تمام حسان من أنه تفسير لشئ غامض، أو تفصيل لمجمل، أو جواب عن سؤال، أو تحديد لمعنى محتمل، إلى غير ذلك من هذه الوجوه، وعلاقة هذا بنحو النص أوثق من سابقه، والحق أن نحو النص يفتح بابه لقبول التناص بهذين المفهومين معا، فلا مانع من تحقق التناص بمفهومه الأول، أو بمفهومه الثاني، أو بالمفهومين معا، والنصوص العربية الفصيحة، وفي مقدمتها القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف- حافلة بالتناص بالمفهومين جميعا.

٣- المقامية.

يكاد الدارسون يجمعون على أن المقامية تتعلق بمناسبة النص للموقف[1]، فهي المناسبة أو المقام الذي يوضح المقصود من النص، أو بعبارة أخرى يفهم النص في ضوء هذه المناسبة، أو المقامية، وهي- كما يقول بوجراند- تتضمن العوامل التي تجعل النص مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه، ويأتي النص في صورة عمل يمكن له أن يراقب الموقف وأن يغيره، وقد لا يوجد إلا القليل من الوساطة في

---

(١) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ٣٣ .

عناصر الموقف كما في حالة الاتصال بالمواجهة في شأن أمور تخضع للإدراك المباشر، وربما توجد وساطة جوهرية كما في قراءة نص قديم ذي طبيعة أدبية يدور حول أمور تنتمي إلى عالم آخر[١].

وقد أدرك المفسرون والبلاغيون وعلماء أصول الفقه، وغيرهم أهمية المناسبة، أو المقام في فهم النص، حيث فسروا الآيات في ضوء مناسبتها للموقف، وسوف نوضح هذا بالتطبيق- إن شاء الله تعالى.

٤- الإعلامية أو الإخبارية

يتعلق هذا المعيار- وهو الإعلامية- بالمعلومات الواردة في النص، من حيث توقع هذه المعلومات أو عدم توقعها[٢]، ويرى بوجراند أن ننظر إلى هذا المصطلح لا من حيث كونه يدل على المعلومات التي تشكل محتوى الاتصال، بل من حيث يدل بالأحرى على ناحية الجدة أو التنوع الذي توصف به المعلومات في بعض المواقف، فإذا كان استعمال نظام في صياغة نص ما يتكون من الهيئة التي تبدو عليها العناصر المستعملة في وقائع صياغة هذا النص- فإن إعلامية عنصر ما تكمن في نسبة احتمال وروده في موقع معين- أي إمكانه وتوقعه- بالمقارنة بينه وبين العناصر الأخرى من وجهة النظر الاختيارية، وكلما بعد احتمال الورود ارتفع مستوى الكفاءة الإعلامية[٣].

---

(١) النص والخطاب والإجراء لـ (دي بوجراند) ص١٠٤ .

(٢) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ٣٣ .

(٣) النص والخطاب والإجراء لبوجراند ص٢٤٩ .

فليست الإعلامية إذن متمثلة في مجرد المعلومات التي يحتويها النص، وإنما تتمثل في جدة هذه المعلومات، وتنوعها اللذين توصف بهما المعلومات في بعض المواقف، (فإعلامية أي عنصر إنما تكمن في قلة احتمال وروده في موقع معين بالمقارنة بالعناصر الأخرى في نفس النص)[١].

ومن ثم لا ينبغي أن نفهم خلو النص من صفة الإعلامية- خلوه من الدلالة تماما، وإلقاءه على المتلقي شكلا بحتا بلا مضمون؛ لأن القضية ليست احتواء النص على مضمون، وعدم احتوائه على مضمون، وإنما القضية احتواء النص على معلومات توصف بالجدة والتنوع، ولذا كلما قل احتمال المتلقي لها ازداد مستواها الإعلامي، فإذا قلنا مثلا: (السماء فوقنا والأرض تحتنا والنار حارة)، فهذا النص يحمل معلومات، ولكن لا يمكن أن توصف بالإعلامية، ومن هنا نبدي بعض الحذر تجاه ما ذكره الدكتور/ أحمد عفيفي من أن النص لا بد أن يحمل دلالات يريد المبدع إيصالها للمتلقي عن طريق النص اللغوي، إذ لو جاء النص فارغ المحتوى من الدلالة فليس نصا، ولا علاقة لنحو النص به[٢].

ثم ساق نصا نقله عن الدكتور / تمام حسان في كتابه (الأصول) يستشهد به على خلو النص من الإعلامية لخلوه من الدلالة تماما، وليس الأمر كذلك؛ لما بينا من أن الإعلامية- كما وضحها بوجراند لا تكمن في مجرد احتواء النص على معلومات أو مضمون، وإلا فكل تركيب أو نص لا

(١) مقدمة النص والخطاب والإجراء للدكتور/ تمام حسان ص٢٣ .

(٢) نحو النص د/ احمد عفيفي ص٨٦ .

بد أن يعبر عن شئ، ولا بد له من مضمون، وإنما تكمن الإعلامية في جدة هذه المعلومات، وتنوعها.

وإذا كان الفيصل بين نحو النص ونحو الجملة تحقق الدلالة في نحو النص، وعدم تحققها في نحو الجملة، فمعنى ذلك أن التراكيب والجمل التي كان العرب يستعملونها، ووصفوا بأنهم نحاة جملة -كانت خالية تماما من الدلالة أو المضمون، فاحتواء التراكيب على دلالة يستوي فيه النص والجملة، ولكن ما يميز دلالة النص وصفها بالإعلامية، ثم إن النص الذي ذكره الدكتور/ تمام حسان ساقه في معرض حديثه عن العلاقة الطبيعية بين الرمز الأدبي ومعناه، ويعني بالرمز في هذه الحالة الجرس والإيقاع، وبمعناه أثره في النفس المتذوقة للأدب، ثم أراد أن يختبر هذه العلاقة بين الرمز الأدبي ومعناه، فافترض عزل الدال عن المدلول، أو الشكل عن المضمون، ثم النظر إلى تأثير الدال في النفس بعد ذلك، باعتباره شكلا بحتا[1]، فلا علاقة له بنحو النص، أو الإعلامية.

٥- القبول أو المقبولية

وتتعلق المقبولية بموقف المتلقي من قبول النص[2]، وهو يتضمن موقف مستقبل النص إزاء كون صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام[3]، ويعني ذلك أن القبول مرتبط بمجموع الدلالات التي يطرحها النص بشرط تماسكها والتحامها وتحديدها بعيدا

---

(١) الأصول ص٣١٤ .

(٢) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ٣٣ .

(٣) النص والخطاب والإجراء لـ (بوجراند) ص١٠٤ .

عن الاحتمالية الدلالية، أو عن جواز أكثر من وجه إعرابـــي، وذلك ما يقرهما نحو الجملة، ومن هنا تكون المقبولية في نحو النص في مقابل (مطابقة القاعدة) في نحو الجملة التي تسمح بالاحتمال الدلالي وتعدد الأوجه الإعرابية، مثل تحديد نـــوع الإضافة في (سرتني رؤية الأصحاب)، لا يعتــرض نحـــو الجملة على فهم إضافة المصدر إلـــى الفاعـــل أو المفعـــول، ويكون المعنى إما: (رؤيتي للأصحاب)- (الإضافة للمفعول)، أو (رؤية الأصحاب لي)- (الإضافة للفاعل)، لكن لو وجد هذا المثال في نص لارتبط بمعنى أكثر قبولا وتحديـــدا مـــن وجود المعنيين على حد سواء، ومثل ذلك أن تقع الصفة بعـــد المتضايفين، فتكون صالحة لأي منهما، مثل: (أحب زيـــارة المدن المتقاربة)، هل تكون (المتقاربـــة) صـــفة للمـــدن أو الزيارة[١] ؟

فالتحليل على مستوى الجملة يقبل هـــذه الاحتمـــالات، ولا يختار واحدا منها إلا إذا حدد السياق أحدها.

أما نحو النص فلا يقنع بمثل هذا التردد[٢]، ففي هذه الحالة تقوم المعايير النصية بالمساعدة على قبول موقف دلالي محدد من خلال استبعاد المتلقي للدلالة غيـــر المرتبطـــة بـــالنص، وإيمانه بالدلالة التي تنسجم وتتسق مع بقية الدلالات النصية[٣].

وإذا كانت المقبولية مرتبطة بمنتج النص ومتلقيه. فإنه يجب ألا نغفل تلك الظروف التي تحيط بهما في السياق أو الموقف- لغويا أو غير لغوي، فهو الذي يساعد على الحكم بـــالقبول أو

---

(١) نحو الجملة ونحو النص د/ تمام حسان ص٤ .

(٢) نحو الجملة ونحو النص د/ تمام حسان ص٤ .

(٣) نحو النص د/ احمد عفيفي ص٨٨ .

عدمه من خلال مجموعة القواعد الحاكمة التي يشير إليها جون لوينز، حيث إن نظرية السياق عنده لا تعتبر الجملة كاملة المعنى إلا إذا صيغت طبقا لقواعد النحو، وراعت توافق الوقوع بين مفردات الجملة، وتقبلها أبناء اللغة، وفسروها تفسيرا ملائما، وهو ما أطلق عليه اسم (التقبلية)(١).

(فالسياق الذي يؤدي إلى التقبلية (القبول) ينبغي أن يراعى فيه:

أ- صحة القواعد النحوية.

ب- توافق الوقوع، أو الرصف بين مفردات الجملة.

ومن هنا نصل إلى النتيجة المطلوبة بقبول المتلقي.

ولعل هذا يدل على أن المقبولية يمكن أن تكون على مستوى الجملة ، وعلى مستوى النص، غير أنها تتطور في الجملة عن النص، حيث تكون المقبولية في الجملة أولا على مستوى الرصف، وصحة القواعد النحوية، ثم يأتي المعنى النصي المتسم بالتماسك)(٢).

هذه هي المعايير الخمسة، وهي القصد، والتناص، والمقامية، والإعلامية، والمقبولية، التي قالوا: إنها تختص بنحو النص، ولكنها في الحقيقة توجد أيضا على مستوى الجملة، وحينئذ تتسم بالنصية إذا كانت هي الوحدة اللغوية الكبرى.

---

(١) علم الدلالة د/ احمد مختار عمر ص٧٧، ونحو النص د/ أحمد عفيفي ص٨٩ .

(٢) نحو النص د/ احمد عفيفي ص٨٩ .

٦- السبك، أو الربط الرصفي، أو التضام

هذا المعيار لا يختص بنحو النص، وإنما لا بد منه على مستوى الجملة؛ لأنه يتعلق بمجموعة الروابط النحوية التي تربط بين أجزاء الجملة، وأجزاء النص، فهو معيار يهتم بظاهر النص، ودراسة الوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرار اللفظي[١]، (وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق، بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي، وبحيث يمكن استعادة هذا الترابط)[٢].

ويوضح الدكتور/ سعد مصلوح معيار السبك بأنه: يختص بالوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرارية في ظاهر النص.

ويعني بظاهر النص: الأحداث اللغوية التي ننطق بها، أو نسمعها في تعاقبها الزمني، التي نخطها أو نراها؛ بما هي كم متصل على صفحة الورق.

وهذه الأحداث أو المكونات ينتظم بعضها مع بعض تبعا للمباني النحوية، ولكنها لا تشكل نصا إلا إذا تحقق لها من وسائل السبك ما يجعل النص محتفظا بكينونته، واستمراريته[٣].

(ووسائل التضام أو السبك تشتمل على هيئة نحوية للمركبات والتراكيب والجمل، وعلى أمور مثل: التكرار،

---

(١) المرجع السابق ص٩٠ .

(٢) النص والخطاب والإجراء لـ (بوجراند) ص١٠٣ .

(٣) في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية ص٢٢٧ .

والألفاظ الكنائية، والأدوات، والإحالة المشتركة، والحذف، والروابط)[١].

ويجمع هذه الوسائل مصطلح عام هو الاعتماد النحوي، ويتحقق الاعتماد فيما يلي:

أ- الاعتماد على الجملة.

ب- الاعتماد فيما بين الجمل.

ج- الاعتماد في الفقرة أو المقطوعة.

د- الاعتماد فيما بين الفقرات أو المقطوعات.

هـ- الاعتماد في جملة النص.

أما الأشكال التي تتجلى فيها أنواع الاعتماد فكثيرة[٢].

وقد حصر بوجراند أهم وسائل السبك في ثماني وسائل[٣]:

أولا- إعادة اللفظ، وهي التكرار الفعلي للعبارات، ويمكن للعناصر المعادة أن تكون هي بنفسها، أو مختلفة الإحالة، أو متراكبة الإحالة.

ويختلف مدى المحتوى المفهومي الذي يمكن أن تنشطه هذه الإحالات بحسب هذا التنوع.

ولقد ارتبط التكرار في التراث النحوي بالتوكيد اللفظي، وفي التراث البلاغي بالتوكيد لنكتة: كتأكيد الإنذار، أو

(١) النص والخطاب والإجراء لـ (بوجراند) ص١٠٣ .

(٢) في البلاغة العربية د/ سعد مصلوح ص٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٣) النص والخطاب والإجراء ص٣٠١ ، ٣٠٢ .

الإيغال، أو زيادة المبالغة، أو غير ذلك مما نص عليه البلاغيون، وأوردوا عليه الشواهد [1].

ثانيا- التعريف، وهو المدى الذي يفترض عنده إمكان التعرف على طبيعة عالم النص بالنسبة لتعبير ما في نقطة بعينها، ثم استعادة هذه الطبيعة في مقابل حالة ذكرها لأول مرة عند هذه النقطة.

ويمكن شرح التعريف بأنه وضع للعناصر الداخلة في عالم النص حين تكون وظيفة كل من هذه العناصر لا تحتمل الجدل في سياق الموقف.

ومعنى تحديد الوضع بأنه اسم علم أو صفة معرفة أنك تقول للسامع أو القارئ: إن المحتوى المفهومي لمضبوط ينبغي أن يكون سهل الاستحضار على أساس المساحات المعلومية المنشطة بالفعل.

أما النكرات فتتطلب من ناحية تنشيطا لمساحات معلومية أخرى.

وباختصار يمكن للتعريف أن يشمل أي عنصر من عناصر عالم النص يقع في نطاق وصلة تحديدية، أو نموذجية تربطه بمركز الضبط، وذلك كما يبدو في قول الشاعر: .

وتلفتت عيني فمذ غربت ... عني الديار تلفت القلب

فالقلب ذو وصلة نموذجية بمركز الضبط، وهو المتكلم؛ لأن كل إنسان له قلب.

---

(١) في البلاغة العربية د/ سعد مصلوح ص٢٣٧ .

أما إذا كانت الوصلات عرضية- فإن التعريف لا يمتد إلى العنصر العرضي، فلا يقال هنا مثلا: (تلفت الولـــد)، إلا أن يكون قد سبق ذكره بخلاف القلب [١].

وقد عد بوجراند ما يراه صالحا للوصول إلـــى الوصـــف بالمعرفة على النحو التالي:

أ- ما ذكر من قبل، وهو ما يعرف في العربية بـــ (العهد الذكري) ، نحو قوله تعالى: ﴿ **إنا أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسولا** ﴾[٢].

ب- ما عهد من المعلومات المشتركة بين طرفي الاتصال، وهو ما يعرف بـــ (العهد الذهني)، كما في قوله تعالى: ﴿ **إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار**﴾ [٣]، فلـــيس المقصود جنس الغار، وإنما هو غار معهود، وهو غار ثور.

ج- العناصر المتفردة: كالشمس والقمر، وهو مـــا يعـــرف بـــ(العهد الحضوري).

د- ما ينتمي إلى النظام العام: كالرئيس والشرطة، وهو ما يعرف النحاة بـــ(تعريف الجنس).

هـــ- عناصر التعويض التي يطلبها استمرار عالم النص، مثل: (البلاد المجاورة).

و- العناصر التي تمثل نماذج تأصيلية، مثـــل: الأمريكـــي القبيح.

---

(١) مقدمة النص والخطاب والإجراء للدكتور/ تمام حسان ص٣١ ، ٣٢ .

(٢) المزمل ١٥ ، ١٦ .

(٣) التوبة: ٤٠ .

ز- العناصر التفضيلية، مثل: هو الأفضل بين إخوته.

ح- العناصر العلائقية التي يمكن الوصول إليها بواسطة الوصلات النموذجية المحددة المأخوذة من العناصر المعرفة: كالصفة، والصلة [١].

ثالثا- اتحاد المرجع، وهو استعمال عبارات سطحية مختلفة للدلالة على أمر واحد في عالم نص ما.

وبعبارة الدكتور/ تمام حسان: اتحاد المقصد مع تعدد اللفظ، وهذا نوع من الإحالة المشتركة التي تشير فيها الكنايات، وهي الضمائر والإشارات والموصولات إلى شئ واحد في عالم النص، والإحالة هي: العلاقة بين العبارات والأشياء والأحداث والمواقف في العالم الذي يدل عليه بالعبارات ذات الطابع الاختياري في نص ما؛ إذ تشير إلى شئ ينتمي إلى نفس عالم النص [٢].

رابعا- الإضمار بعد الذكر، وهو نوع من الإحالة المشتركة، يأتي فيه الضمير بعد مرجعه في النص السطحي.

خامسا- الإضمار قبل الذكر، وهو نوع من الإحالة المشتركة، يأتي فيه الضمير قبل مرجعه في النص السطحي، وهو ما يعبر عنه بـ (ضمير الشأن أو القصة).

سادسا- الإضمار لمرجع متصيد، وهو الإتيان بالضمير للدلالة على أمر ما غير مذكور في النص مطلقا، غير أنه يمكن التعرف عليه من سياق الموقف.

---

(١) مقدمة النص والخطاب والإجراء للدكتور/ تمام حسان ص٣١ .

(٢) مقدمة النص والخطاب والإجراء د/ تمام حسان ص٣٢ .

والإحالة إلى غير مذكور من الأمور التي تستنبط من المواقف، لا من عبارات تشترك معها في الإحالة في نفس النص أو الخطاب.

والإحالة لغير مذكور أداة حاضرة لعلاج موقف يشتمل على احتمال لتعارض وجهات النظر بين طرفي الاتصال حول ما يحدث كما في الاستفهام الشهير: (ما هذا ؟)، ولا مرجع لضمير المتكلم إلا التكلم نفسه، ولا لضمير المخاطب إلا الحضور.

ويمكن للإحالة إلى غير مذكور سابق أن تطبق على كل ما يتضح من الموقف الاتصالي نحو قوله تعالى: ﴿ **ما ترك على ظهرها من دابة** ﴾[1]، وكما في قوله تعالى: ﴿ **فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون إنه**- أي القرآن الكريم- **لقول رسول كريم**- أي جبريل- **وما هو**- أي القرآن نفسه- **بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون، تنزيل من رب العالمين، ولو تقول**- أي محمد ﷺ - **علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين، ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم**- أيها المعارضون- **من أحد عنه حاجزين، وإنه**- أي القرآن- **لتذكرة للمتقين، وإنا لنعلم أن منكم**- أيها المعارضون- **مكذبين، وإنه**- أي القرآن- **لحسرة على الكافرين، وإنه**- أي القرآن- **لحق اليقين، فسبح**- أيها النبي- **باسم ربك العظيم** ﴾[2].

---

(١) فاطر: ٤٥ .

(٢) من سورة الحاقة: ٣٨ – ٥٢ .

وقوله تعالى: ﴿ **أنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم** ﴾ (١)، فضمير المخاطب جاء شرحه بعد ذلك بنداء إبراهيم، ومعنى (فعلت): حطمت، ومعنى (هذا): التحطيم.

فكل كلمة من كلمات السؤال إحالة إلى غير مذكور سابق، وواضح من الإحالة إلى غير مذكور أن هناك تفاعلا متبادلا بين اللغة والموقف (٢).

ونلاحظ أن بوجراند ذكر أربعة أنواع من الإحالة، وهي: اتحاد المرجع لألفاظ متعددة، والإضمار بعد الذكر، والإضمار قبل الذكر، والإضمار لمرجع متصيد.

وكان من الممكن أن يعد الإحالة بانواعها وسيلة واحدة من وسائل السبك، أو وسائل الربط الرصفي.

سابعا- الحذف، وهو استبعاد العبارات السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذهن أو أن يوسع، أو أن يعدل بواسطة العبارات الناقصة.

(والحذف اعتداد بالمبنى العدمي، فالبنيات السطحية في النصوص غير مكتملة غالبا بعكس ما قد يبدو لمستعمل اللغة العادي، ففي قوله تعالى: ﴿ **شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم** ﴾(٣) لا مفر من فهم (وشهد الملائكة، وشهد أولو العلم)، بدليل ما في آخر الآية من قوله تعالى: " لا إله إلا هو العزيز الحكيم " .

---

(١) الأنبياء: ٦٢ .

(٢) مقدمة النص والخطاب والإجراء للدكتور/ تمام حسان ص٣٣ ، ٣٤ .

(٣) آل عمران: ١٨ .

ولولا هذا الفهم لجعلنا الملائكة وأولي العلم آلهة مع الله سبحانه وتعالى، ولئن هذا الفهم يوصل إليه حتى عن غير طريق هذا التحليل، فالنص وما فيه من تناص بين أول الآية وآخرها، وما يحيط به من عالم العقيدة والخطاب الديني يحول دون ذلك الفهم الخاطئ، فالعنصر المحذوف متوقع نحويا، أو كما يسميه النحاة العرب: (مقدر)، ويستعان على تقديره بدليل الحذف، وللحذف استعمالات مختلفة وصور مختلفة، منها: حذف المفرد، وحذف التركيب، وحذف الجملة، والجمل، ويتوقف كل ذلك على مطالب الموقف)[1].

ثامنا- الربط، وهو يتضمن وسائل متعددة لربط المتواليات السطحية بعضها ببعض بطريقة تسمح بالإشارة إلى العلاقات بين مجموعات من معرفة العالم المفهومي للنص: كالجمع بينها، واستبدال البعض بالبعض، والتقابل والسببية.

أما الأنواع الفرعية للربط، فهي مطلق الجمع والتخيير، والاستدراك والتبعية.

هذه هي الوسائل التي ينسبك بها النص، وقد رأينا أنها تقوم على مبدأ الاعتماد النحوي (بالمفهوم الواسع لمصطلح النحو) ويتحقق الاعتماد النحوي في شبكة من العلاقات الهرمية والمتداخلة، ويأتي في مستويات صوتية وصرفية وتركيبية، ومعجمية، ودلالية، كما يتخذ أشكالا من التكرار الخالص، والتكرار الجزئي، وشبه التكرار، وتوازي المباني، وتوازي التعبير، والإسقاط، والاستبدال، وعلاقات الزمن، وأدوات الربط بانواعها المختلفة.

---

(١) مقدمة النص والخطاب والإجراء للدكتور / تمام حسان: ص٢٤ ، ٣٥ .

وكل أولئك إنما يتحقق في أنماط متداخلة ومتعانقة تتباين من نص إلى نص، كما تتباين داخل النص الواحد بحسب ما يشتمل عليه من بنى صغرى، وبحسب النماذج الكلية التي تشخص وحدته، واستمراريته [١].

٧- الحبك أو الالتحام، أو التماسك، أو الاتساق، أو الانسجام.

إذا كان معيار السبك مختصا برصد الاستمرارية المتحققة في ظاهر النص، فإن معيار الحبك يختص بالاستمرارية المتحققة في عالم النص، ونعني بها الاستمرارية الدلالية التي تتجلى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم، وكلا هذين الأمرين هو حاصل العمليات الإدراكية المصاحبة للنص إنتاجا وإبداعا، أو تلقيا واستيعابا، وبها يتم احتباك المفاهيم من خلال قيام العلاقات، أو إضفائها عليها إن لم تكن واضحة مستعلنة على نحو يستدعي فيه بعضها بعضا، ويتعلق بواسطته بعضها ببعض [٢].

والحبك أو الالتحام.يتطلب من الإجراءات ما تنشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي، واسترجاعه [٣].

ويمكن تعريف المفهوم بأنه (محتوى مدرك يمكن استعادته أو تنشيطه بدرجات متفاوتة من الوحدة، والاتساق في العقل.

---

(١) في البلاغة العربية د/ سعد مصلوح ص٢٣٧ .

(٢) في البلاغة العربية د/ سعد مصلوح ص٢٢٨ .

(٣)النص والخطاب والإجراء لـ (بوجراند) ص١٠٣ .

أما العلاقات فهي حلقات الاتصال بين المفاهيم؛ وتحمل كل حلقة اتصال نوعا من التعيين للمفهوم الذي ترتبط بـه بـأن تحمل عليه وصفا أو حكما، أو تحدد له هيئة أو شكلا)[١].

ويوضح هاليداي ورقية حسن التماسك بأنه (علاقة معنوية بين عنصر في النص، وعنصر آخر يكون ضروريا لتفسير هذا النص، هذا العنصر الآخر يوجد في النص، غير أنـه لا يمكن تحديد مكانه إلا عن طريق هذه العلاقة التماسكية)[٢].

ومن ثم يشتمل الالتحام على الأمور الآتية:

أ- العناصر المنطقية: كالسببية، والعموم، والخصوص.

ب- معلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف.

ج- السعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانية، ويتدعم الالتحام بتفاعل المعلومات التي يعرضها النص مع المعرفة السابقة بالعالم[٣].

ومن أبرز من تحدث عن أدوات التماسك هاليداي ورقية حسن؛ فقد قام كتابهما (التماسك في الانجليزية) على خمس أدوات، هي: المرجعية، والإبدال ، والحذف، والعطف، ثم التماسك المعجمي[٤].

---

(١) في البلاغة العربية د/ سعد مصلوح ص٢٢٨ .

(٢) نحو النص د/ احمد عفيفي ص٩٠ ، نقلا عن التماسك في الانجليزية لهاليداي ورقية حسن ص٨ .

(٣) النص والخطاب والإجراء ص١٠٣ .

(٤) علم اللغة النص د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ١١٦ ، نقلا عن (التماسك في الانجليزية) لهاليداي ورقية حسن ص٤٠ .

وعلى الرغم من التشابه الكبير في وظيفة هذه الوسائل بين العربية والانجليزية- على سبيل المثال- فإن هناك اختلافا في مثل (الإبدال)، فالبدل في العربية نوع من أنواع التوابع المعروفة، وهو يقوم بوظيفة التماسك النصي أيضا.

ومثال البدل في النحو العربي، قوله تعالى: ﴿ **قم الليل إلا قليلا- نصفه أو انقص منه قليلا** ﴾[١]، فـ (نصفه) بدل بعض من كل من (الليل)، وهو يمثل مرجعية سابقة، إضافة إلى الضمائر التي تقوم بوظيفة المرجعية كذلك، وأيضا الدلالة الواضحة، ومن ثم يسهم البدل في تحقيق التماسك بين هاتين الآيتين [٢].

ولا شك أن السياق يقوم بدور أساسي في الربط الدلالي بين عناصر النص، ولذا فإن المكونات الدلالية لأي نص لا تظهر إلا من خلال السياق، ومن ثم يصرح فيرث (بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي: وضعها في سياقات مختلفة، سواء كانت هذه السياقات لغوية، ام اجتماعية، وهي ما أطلق عليه فيرث (سياق الموقف))[٣].

ومن هنا (عُدَّ السياق من الأدوات الضمنية التي تحقق التماسك النصي؛ فأي وحدة لغوية من النص الواقع تحت إطار التحليل تشمل بيئتين:

أ- البيئة الخارجية عن النص- السياق- وهي تتصل بالنص.

---

(١) المزمل: ٢ ، ٣ .

(٢) علم اللغة النصي ١/ ١١٧ .

(٣) علم الدلالة د/ احمد مختار عمر ص٦٨ .

ب- البيئة اللغوية المصاحبة للنص)[1].

ثم قسم الدكتور/ صبحي إبراهيم أدوات التماسك النصي قسمين:

أدوات خارجية: وتتمثل في السياق، والإحالة الخارجية، وتجمعها الدلالية.

أدوات داخلية: وتتمثل في ثلاثة أقسام: شكلية، ودلالية، ومشتركة، فالشكلية تشمل: العطف، والتكرار، والمعجم، والرتبة، والدلالية تشمل: المرجعية، والإبدال، والحذف، والمقارنة، والتكرار بالمعنى، والترادف، والانضواء، والسببية الزمنية، والتخصيص، والتعميم، والتوكيد، والإضراب، والعطف، والمشتركة تشمل: العطف[2].

ومن هذا يتضح أن بين الربط الرصفي، والربط الموضوعي أو الدلالي علاقة عضوية، فلا ينفك أحدهما عن الآخر إلا انفكاكا نظريا عند التحليل، أو وصف البنية.

أما من الناحية العملية فلا يمكن فصل أحدهما عن الآخر؛ لأن النص يوصف (بأنه وحدة لغوية تواصلية، فالأمر يتعلق بوصف بنية النص، وهي تدرك على أنها تكوين من علاقات توجد بين الجمل أو القضايا بوصفها العناصر المباشرة لبنية النص، وتحدث الربط الداخلي، أي: التماسك الدلالي للنص)[3].

---

(١) علم اللغة النصي ١/ ١١٧ .

(٢) المرجع السابق ص١٢٠ .

(٣) التحليل اللغوي للنص لـ (كلاوس برينكر) ص٣١ .

وينتهي برينكر إلى أن النص يُعرَض (على مستويين يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا: المستوى النحوي، والمستوى الموضوعي.

وعلى مستوى الوصف النحوي يدرس (التماسك النحوي)، أي العلاقات النحوية- الدلالية الوثيقة الصلة بربط النص بين الجمل المتعاقبة في نص ما، ومن بين الوسائل اللغوية المختلفة التي تقيم هذه العلاقات، تعزى إلى مبدأ الإعادة أهمية خاصة لتكوين تماسك النص.

وعلى المستوى الموضوعي يتعلق الأمر بتحليل الربط الإدراكي الذي ينشئه النص بين الأحوال [المضامين الجملية والقضايا] المعبر عنها في الجمل)[1]. فهناك تلازم بين الربط الرصفي أو السبك، والربط الدلالي أو الحبك، وكلاهما يمثل الربط النصي، ومن ثم (يقدم علماء النص تصورا دقيقا لصور الربط النصي، فيذكرون أن التماسك خاصية دلالية للخطاب، تعتمد على فهم كل جملة مكونة للنص في علاقتها بما يفهم من الجمل الأخرى، ويشرحون العوامل التي يعتمد عليها الترابط على المستوى السطحي للنص ما يتمثل في مؤشرات لغوية، مثل: علامات العطف، والوصل؛ والفصل، والترقيم، وكذلك أسماء الإشارة وأدوات التعريف، والأسماء الموصولة، وأبنية الحال، والزمان، والمكان، وغير ذلك من العناصر الرابطة التي يعنى علم اللغة بتحديدها، وتقوم بوظيفة إبراز ترابط العلاقات السببية بين العناصر المكونة للنص في مستواه الخطي المباشر للقول)[2].

---

(١) التحليل اللغوي للنص لـ (كلاوس برينكر) ص٣١ .

(٢) علم لغة النص د/ سعيد بحيري ص١٢٣ .

ويشير الدكتور/ تمام حسان في معرض حديثه عن التقاء نحو الجملة ونحو النص في هاتين الصفتين، وهما: التضام والاتساق إلى العلاقة بينهما، حيث يرى أن التضام : علاقة تشمل أمورا مثل الافتقار، والاختصاص، والتلازم، والمطابقة، وعود الضمير...إلخ، وأن الاتساق علاقة في المعنى بين المتضامين تجعل أحدهما غير ناب في الفهم عن الآخر، فلا وجه لجملة فعلية، مثل: (فهم الحجر)، ولا لجملة اسمية، مثل: (السماء تحتنا)؛ فذلك غير مقبول في الظروف العادية(١).

ولعلنا نتذكر هذا التقسيم الذي ذكره سيبويه، حيث قسم الكلام إلى (مستقيم حسن، ومحال ، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فاما المستقيم الحسن فقولك: (أتيتك أمس)، و(سآتيك غدا).

وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: (أتيتك غدا)، و(سآتيك أمس).

وأما المستقيم الكذب فقولك: (حملت الجبل)، و(شربت ماء البحر)، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: (قد زيدا رأيت)، و(كي زيد يأتيك)، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس)(٢).

---

(١) نحو الجملة ونحو النص ص١، ٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٥ ، ٢٦ .

فسيبويه يراعي الربط النحوي والربط الدلالي بين أجــزاء التركيب، وإذا كان يطبق ذلك على مستوى الجملة فإن هــذا التطبيق واقع على مستوى النص أيضا؛ لأن أبواب النحو التي تعتمد على علاقة الإسناد كلها يمكن أن يندرج تحــت مبــدأ التماسك النصي، نعم معظمها يعتمد على الجملة، لكن المتفق عليه أن الجملة نواة النص، وبناء على ذلك فهذه الأبواب كلها قابلة للتحليل النصي [١].

وإذا كان نحو الجملة في حاجة إلى معياري السبك والحبك، أو التضام والاتساق، وإذا كانت الجملة نواة النص- (فإن نحو النص لا يرفض نحو الجملة رفضا مطلقا، إنما يقف به عنــد هذا الحد تاركا له العلاقات داخل الجملة الواحدة، ومتجــاوزا ذلك إلى مسرح النص على اتساعه) [٢].

وإذا كنا نراعي التضام والاتساق، أو السبك والحبك علــى مستوى الجملة، ساقنا ذلك إلى مراعاتهما على مستوى البنيــة الكبرى للنص؛ إذ لا يمكن عــزل المــستوى اللغــوي عــن المستوى الدلالي؛ لما للمستوى الدلالي من أهمية أساسية فــي الربط بين عناصر النص، واتساقها، (فإن الاتساق اللغوي لا يمكن أن يعزل مستوى من مستويات النشاط اللغوي عن غيره من مستويات هذا النشاط، ويستحيل أن يكون الأداء اللغــوي صحيحا مع فقدان الصحة في أي مــستوى مــن مــستوياته: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، والدلالية.

ومن هنا لا بد في تحليل أي مستوى من مــستويات هــذا النشاط أن يوضع في الاعتبــار نتــائج تحليــل المــستويات

---

(١) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ١١٥ .

(٢) نحو الجملة ونحو النص د/ تمام حسان ص٢ .

الأخرى، وبذلك يتضح أن تلاحم مستويات النشاط اللغوي ينبغي أن يقابل بتضافر العلوم المتوفرة على دراسة هذا النشاط، وليس من شك في أن محاولة تحقيق هذه الغاية أمر بالغ الصعوبة؛ إذ يتطلب قدرة على النظر الشامل، ويستلزم دقة في تلمس العلاقات المتشابكة، ويحتاج إلى بصر بأساليب تشكيل الظواهر المشتركة)[١].

وإذا كانت العلاقة بين مستويات اللغة وطيدة، فإن العلاقة بين النحو والدلالة علاقة تلازم، فلا نحو بغير معنى، وهذا الإدراك حاصل لشدة ارتباط النحو بالمعنى ارتباطا مباشرا؛ حتى ليصعب على الدارس أن يفصم بين هذين الفرعين: النحو والمعنى[٢].

ومن ثم كان فرع الدلالة هو المحصلة النهائية للفروع اللغوية السابقة، فهو غايتها، وما الفروع الأخرى إلا ممهدات له، فاللغة كلها ممثلة فيه[٣]، (فنحو النص يدور في ميدان أكثر رحابة واتساعا وشمولا في المزج بين كل هذه المستويات المتداخلة التي لا يصح الفصل بينها)[٤].

من هنا فإن الاتساق يعني تحقيق الترابط الكامل بين بداية النص، وآخره دون الفصل بين المستويات اللغوية المختلفة، حيث لا يعرف التجزئة، ولا يحده شئ[٥].

---

(١) الظواهر اللغوية في التراث النحوي د/ علي أبو المكارم ص٣٤٧ .

(٢) من وظائف الصوت اللغوي د/ أحمد كشك ص٩ .

(٣) المرجع السابق ص١٠ .

(٤) نحو النص د/ احمد عفيفي ص٩٦ .

(٥) المرجع السابق ص٩٦ .

وقد ذكرنا من قبل أن تحقيق ذلك أمر بالغ الصعوبة- كما يقول الدكتور/ علي أبو المكارم؛ إذ إن تحقيق الاتساق على هذا المستوى (يتطلب قدرة على النظر الشامل، ويستلزم دقة في تلمس العلاقات المتشابكة، ويحتاج إلى بصر بأساليب تشكيل الظواهر المشتركة)[١]، وهذا ينطبق على نحو النص الذي ينظر إلى النص كله باعتباره نسيجا واحدا وبنية كلية، لها قانونها الخاص من حيث ضرورة وجود علاقات بين أجزاء النص،وهذه العلاقات تتم في صور كثيرة/متنوعة [٢].

وعليه فإن النص وحدة لغوية متكاملة من حيث المبنى والمعنى؛ إذ يتفق أوله مع آخره، وآخره مع أوله، وتسهم كل جملة من وحداته في تكوين دلالة لا تسمح لإقصاء كلمة أو جملة أو فقرة عن موضعها، ويؤكد الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف هذا من خلال تحليله لنص شعري، فيقول: (وأما العلاقات الرأسية، وهي ترابط الجمل بعضها ببعض، وتجاورها في بنية النص الواحد، فإنها تكون مسئولة عن تكوين سياق نصي معين يساعد على تفسير التراكيب داخل النص، وكل جملة في النص لا يمكن فهمها إلا من خلال ترابطها بأخواتها في النص، والسياق الخاص هو. الذي يصبغ الجمل ومكوناتها بصبغة خاصة)[٣].

من هنا يكون الترابط النصي، أو التماسك النصي هو وجود علاقة بين أجزاء النص أو جمل النص، أو فقراته، لفظية أو معنوية، وكلاهما يؤدي دورا تفسيريا؛ لأن هذه العلاقة مفيدة

---

(١) الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص٣٤٧ .

(٢) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص٩٦ .

(٣) الإبداع الموازي ص٥٦ .

في تفسير النص، فالتماسك النصي هو علاقة معنوية بين عنصر في النص، وعنصر آخر يكون ضروريا لتفسير النص [١] ، الذي يحمل مجموعة من الحقائق المتوالية، (فإذا كانت الجملة تشير إلى حقيقة بمجموعة من الكلمات، فإن توالي الجمل سوف يشير إلى مجموعة من الحقائق)[٢]، ثم يأتي نحو النص ليكشف عن العلاقات المعنوية بين هذه الحقائق، ويرى هاليداي ورقية حسن أن هذه العلاقات المعنوية تأتي غالبا عن طريق الأدوات في ظاهر النص، حيث قالا: (تظهر الروابط عن طريق الأدوات بين الجمل أكثر وضوحا؛ لأنها المصدر الوحيد لخاصية النص)[٣]، ومعنى ذلك أنهما يعولان في الكشف عن العلاقات المعنوية على الأدوات، مع اعترافهما بأن التي تملك قوة الربط في الواقع هي العلاقة المعنوية الضمنية.

وقد انتقد كل من براون، ويول، وبوجراند مثل هذه التصريحات التي تعطي الأدوات النحوية أهمية أساسية في الربط الدلالي بين أجزاء النص [٤].

وقد عقب الدكتور/ أحمد عفيفي على ما رآه هاليداي ورقية حسن بقوله: (والحق أن الربط بالأدوات ظاهر في نحو الجملة ظهورا ملحوظا: كأدوات العطف والشرط والقسم والتعليل، بين الكلمات داخل الجملة أو الجملتين المتواليتين،

---

(١) نحو النص د/ احمد عفيفي ص٨٩ ، نقلا عن هاليداي ورقية حسن ص٨ .

(٢) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص٩٨ ، ٩٩ ، نقلا عن Van Dijk .Text, And . Context P. ١٠٣ .

(٣) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص٩٩ ، نقلا عن Cohsion in English P.٩ .

(٤) راجع النص والخطاب والإجراء لبوجراند ص٢٩٩ .

أما نحو النص فينبغي أن يبحث عن تلك الوسائل الضمنية في بنية النص الكلية بجوار تلك الوسائل التقليدية؛ إذ الربط يمكن أن يكون دلاليا دون أداة بين فقرتين، أو جزأين متباعدين في نص ما)[١].

ويقسم (جون كوين) الربط قسمين:

الأول- الربط الواضح، ويجري من خلال وسائل تركيبية قوية يمكن أن تكون حرف عطف (الواو – لكن)، أو ظرف (مع أن).

الثاني- الربط الضمني، ويتم من خلال تجاور بسيط، وعلى هذا النحو يمكن أن نقول: (السماء زرقاء والشمس تتلألأ)، (السماء زرقاء الشمس تتلألأ).

ثم يقول: (ونحن نرى أن العبارة الثانية خالية من حرف العطف، وهي مساوية- مع ذلك- في المعنى للعبارة الأولى، وفي الواقع فإن التجاور أكثر وسائل الربط شيوعا، فوجود حرف الواو في صدر كل جملة يثقل المقال بدرجة ملحوظة، والكلام المكتوب يفضل اللجوء إلى مجرد التجاور)[٢].

فإن جون كوين يولي الربط الضمني أو الدلالي بين أجزاء النص أهمية أكبر مما سماه الربط الواضح، وهو الربط بالأدوات، فلا تحتاج الجمل المتجاورة إلى أدوات عطف مثلا، بل وجود حرف الواو في صدر كل جملة يثقل المقال بدرجة ملحوظة، وهذا يذكرنا بالنهج القرآني في الجمل المتعاطفة، فكثيرا ما حذف حرف العطف من هذه الجمل، واكتفى بالربط

---

(١) نحو النص د/ احمد عفيفي ص١٠٠ .

(٢) بناء لغة الشعر ص١٨٩ ، ١٩٠ .

الدلالي بينها، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وجوه يومئذ ناعمة** ﴾[1]، أي: (ووجوه)؛ لأنه معطوف على قوله تعالى قبل ذلك: ﴿ **وجوه يومئذ خاشعة** ﴾[2]، غير أن ما بين الآيتين من تضاد أو مقابلة يغني عن الربط بالأداة.

وهكذا نرى كثيرا من التراكيب أو الآيات القرآنية تبدو على السطح، وكأنها متباعدة من حيث دلالات هذه التراكيب، ولكنها في الحقيقة مترابطة، حيث تنطوي تحت دلالة عامة، أو سياق كلي للنص.

فالربط المعنوي بين عناصر النص أهم من الربط بالأدوات، ويؤكد الدكتور/ أحمد عفيفي ذلك بالإشارة إلى إمكانية وجود أداة رابطة بين أجزاء النص، مع الإحساس بالتفكك الدلالي لعدم وجود الربط المعنوي، ولو تأملنا المثال التالي لأحسسنا بعدم الترابط مع وجود الأداة: (شبَّ حريق في المبنى التجاري بالأمس، وانتصر المصريون في السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣م)، فمع وجود الواو الرابطة بين الجملتين، فإنهما منفصلتان دلاليا؛ لأن الانتقال من فكرة إلى فكرة لا يوجد بينهما علاقة منطقية واضحة تجمع بينهما، كذلك لو تم الربط بين كلمتين في الجملة الواحدة بالأداة، مثل: (الفتاة جميلة وماشية)، فمع وجود الواو بين الكلمتين- نشعر بالتفكك والتنافر، فما هي العلاقة بين الجمال والمشي في المثال ؟ إن إحداهما معنوية، والأخرى حسية، ولا يجمع بينهما حقل دلالي واحد، حيث يحتاج الأمر إلى هذا الجمع الدلالي[3].

---

(١) الغاشية: ٨ .

(٢) الغاشية: ٢ ، وانظر مغني اللبيب ٢/ ٦٣٥ .

(٣) نحو النص ص١٠١ ، ١٠٢ .

بخلاف قولنا: (الفتاة جميلة وذكية)، فإن بين الكلمتين رابطا دلاليا؛ لأنهما يعبران عن شيئين معنويين متلازمين في الفتاة، ولذلك لو قيل: (الفتاة جميلة ذكية) لما فقدت الجملة ترابطها الدلالي، ومن ثم فلا بد من تعالق أنظمة اللغة الخارجي منها والداخلي، واللغوي منها والدلالي.

هذه هي معايير نحو النص عند بوجراند، وقد رأينا أنه فرق بين السبك والحبك، حيث يعني بالأول العلاقات اللغوية أو النحوية بين عناصر النص، ويعني بالثاني العلاقات المعنوية أو الدلالية بين عناصره، وقد أوضحنا العلاقة الوثيقة بين معياري السبك والحبك، كما اوضحنا أهمية الربط الدلالي بين عناصر النص، ولاجتماع هذين المعيارين يتحقق الترابط النصي أو التماسك النصي، وهو الانسجام بين اللفظ والمعنى، أو بين الشكل والمضمون، أو بين بنية النص اللغوية وحقله الدلالي.

وإذا كان بعضهم يستعمل التماسك في الربط الدلالي، أي ما يقابل الحبك عند الدكتور/ سعد مصلوح، أو الالتحام عند الدكتور/ تمام حسان، فإن كثيرا من الدارسين يطلق مصطلح التماسك النصي على (السبك والحبك)، (ولذا نرى بدلا من هذا الاختلاف أن المصطلحين يعنيان معا التماسك النصي، ومن ثم يجب التوحيد بينهما باختيار أحدهما، وليكن (التماسك)، ثم نقسمه إلى التماسك الشكلي، والتماسك الدلالي، فالأول يهتم بعلاقات التماسك الشكلية بما يحقق التواصل الشكلي للنص، والثاني يهتم بعلاقات التماسك الدلالية بين أجزاء النص من ناحية، وما يحيط به من سياقات من ناحية أخرى.

فالتماسك- بهذا المعنى- يعني العلاقات أو الأدوات الشكلية والدلالية التي تسهم في الربط ين عناصر النص الداخلية، وبين النص والبيئة المحيطة من ناحية أخرى، وبين هذه الأدوات المرجعية)[1].

وإذا كنا نميل إلى توحيد المصطلحين: السبك والحبك، وجعلهما مصطلحا واحدا، وهو التماسك النصي، فإننا على موقفنا الذي وضحناه سابقا من أهمية الربط الدلالي أو الموضوعي بين عناصر النص، ومن ثم جعل بعض علماء اللغة التماسك بين الجمل راجعا إلى التماسك بين الظروف المحيطة بها[2]، فترتبط العبارتان فيما بينهما إذا كان مدلولهما- أي الظروف المنسوبة إليهما في التأويل- مترابطة فيما بينها[3].

وقد أكدنا سابقا أهمية الربط الدلالي، وأشرنا إلى الربط الدلالي بين الآيات القرآنية، (فحين النظر إليها نلاحظ أن منها آيات متجاورة، وقد اختلفت مناسبات النزول في كل منها، ومع ذلك فهي متماسكة، ولكن هذا التماسك فيما نرى- راجع إلى وحدة الموضوع الذي تعالجه السورة، فالعديد من السور المكية تتحدث عن قصص مختلفة من قصص الأنبياء، مع العلم بأن لكل نبي قصة مع قومه، وقد يظن الظان أن هذه القصص غير متماسكة فيما بينها، لكنه يجد في النهاية أنه يجمعها إطار عام، هو أن هذه القصص عبرة وتسلية لرسول

---

(١) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ٩٦ .

(٢) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ٩٧ .

(٣) بلاغة الخطاب وعلم النص ص٢٦١ .

الله ﷺ ، وأيضا لتخدم موضوع السورة الرئيسي؛ وهذا هو الجامع العام لهذه القصص، وهو لا شك رابط دلالي)[١].

(يتضح مما سبق أن التماسك النصي ذو طبيعة دلالية من ناحية، وذو طبيعة خطية شكلية من ناحية أخرى، وأن الطبيعتين تتضافران معا لتحقيق التماسك الكلي للنص)[٢].

---

(١) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم ١/ ٩٧ .

(٢) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ٨٩ .

المبحث السابع

وسائل التماسك النصي

عرفنا مما سبق أن التماسك النصي، أو الترابط النصي- كما يعبر عنه بعضهم- مصطلح يوحد بين الروابط الشكلية أو اللغوية، والروابط الدلالية للنص، أو توحيد لمعياري السبك والحبك، وبذلك يمثل دورا أساسيا في التحليل النصي، ومن ثم يرى الدكتور/ صبحي إبراهيم الفقي (أن التماسك النصي هو أهم شئ بالنسبة للتحليل النصي، حتى إن بعض الباحثين عده شرطا ضروريا وكافيا للتعرف على ما هو نص، وعلى ما ليس نصا)[١].

ولعل أهمية التماسك النصي تكمن في أربعة أمور:

أ- التركيز على كيفية تركيب النص كصرح دلالي.

ب- عدُّ روابط التماسك المصدر الوحيد للنصية.

ج- الربط بين الجمل المتباعدة زمنيا.

د- التعرف على ما هو نص، وما هو غير ذلك[٢].

وقد تعددت أقوال الباحثين حول وسائل التماسك النصي، حيث تختلف هذه الوسائل في حصرها من باحث إلى آخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى كيفية تحليل النص، وإلى تعدد المصطلحات التي يمكن إطلاقها على كل وسيلة من وسائل

---

(١) علم اللغة النصي ١/ ٩٩ .

(٢) السابق ١/ ١٠٠ .

التماسك، ولكن المتأمل في تعدد هذه الوسائل عند الباحثين يجد منها قدرا مشتركا بينهم لا بد من توافره في تحقيق التماسك، ومن أبرز من تحدث عن أدوات التماسك هاليداي ورقية حسن في كتابهما (التماسك في الانجليزية)، حيث حصرا هذه الأدوات في خمس، وهي: المرجعية، والإبدال، والحذف، والعطف، ثم التماسك المعجمي [١].

ثم قسما المرجعية إلى شخصية، مثل: (أنا، أنت، نحن، هو، هم)، وإشارية، مثل:(هذا، هؤلاء، أولئك)،ومقارنة، مثل:(أفضل، أكثر)، وقد تكون المرجعية خارجية، وداخلية، وقد تكون الداخلية لما سبق، أو لما تأخر [٢].

وعلى الرغم من التشابه الكبير في وظيفة هذه الوسائل بين العربية والانجليزية- على سبيل المثال، فإن هناك اختلافا في (الإبدال)؛ فالبدل في العربية نوع من أنواع التوابع يقوم بوظيفة التماسك النصي أيضا، لكنه يختلف عن الإبدال في الانجليزية؛ لأنه عندهم في مقابل التركيب (كذلك) عندنا، ومثل هذا التركيب عندنا ليس بدلا، ومن ثم فلا صلة بين الإبدال والبدل من الناحية النحوية أو التركيبية، لكن من الناحية النصية فإن التركيب (So) عندهم يؤدي وظيفة الإبدال، وكذلك البدل في العربية- بوصفه تابعا- من وظائفه التماسك [٣].

---

(١) علم اللغة النصي ١/ ١١٦ ، نقلا عن Halliday & Hassan . Cohesion in English P. ٤٠ .

(٢)علم اللغة النصي ١/ ١١٦ ، نقلا عن Halliday & Hassan . Cohesion in English P ٤٠ .

(٣) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ١١٧ .

وأضاف كريستال إلى الوسائل الخمس التي ذكرها هاليداي ورقية حسن وسيلة سادسة، وهي: (التكرار)[1]، وقد ذكر براون ويول أن من الأدوات- العطف والسببية والزمنية، ثم قسما الأدوات إلى ما هو خارج النص، وما هو داخل النص[2].

كما ذكر الدكتور/ محمد العبد أن من هذه الأدوات: الإسناد إلى متقدم، والارتباط السببي، والتخصيص، والارتباط الزمني، والمقابلة، والسؤال والإجابة، والإضراب، وغيرها من الأحداث[3]، ويضيف الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف بعضا آخر من أدوات التماسك، منها: الموقع الإعرابي، والحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابية، وهذه مع وسائل أخرى وكل ما يؤدي إلى الوضوح وعدم اللبس يؤدي بالضرورة إلى التماسك والترابط[4]. كما تناول الدكتور/ صلاح فضل هذه الروابط، فذكر الوسائل السببية المعتادة بين الوقائع التي تدل عليها الأقوال، وروابطها مثل: (لأن – عليه – لهذا....إلخ)، ووسائل أصعب من هذه، مثل: التجسيد، والتجريد، والتعميم، والتضاد، وسماها روابط بلاغية[5].

وقد لخص الدكتور/ صبحي إبراهيم أدوات التماسك، فقسمها إلى خارجية، وداخلية، أما الأدوات الخارجية فتتمثل

---

(١) موسوعة كريستال ص١١٩ .

(٢) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم ١/ ١١٨، نقلا عن Discourse Analysis . P. ١٩١ ١٩٣

(٣) اللغة والإبداع الأدبي ص٤٠ – ٤٣ .

(٤) بناء الجملة العربية ص٧٨ – ٧٩ .

(٥) بلاغة الخطاب وعلم النص ص٢٦٢ .

في السياق والإحالة الخارجية، وهما يمثلان الدلالة، ويعني بالأدوات الخارجية أنها خارج النص وليست من بنائه اللغوي.

وأما الأدوات الداخلية، ويعني بها أنها في داخل النص، ومن مكوناته اللغوية، فقد قسمها إلى شكلية، ودلالية، ومشتركة، فالأدوات الشكلية هي العطف والتكرار والمعجم والرتبة، والأدوات الدلالية هي المرجعية والإبدال والحذف والمقارنة والتكرار بالمعنى والترادف والانضواء، والسببية، والزمنية، والتخصيص، والتعميم، والتوكيد، والإضراب، والعطف، والأدوات المشتركة تتمثل في العطف[1].

ونلاحظ أن الدكتور/ صبحي إبراهيم قد استوعب الآراء التي تعددت واختلفت حول وسائل التماسك، كما نلاحظ أنه جمع بين جوانب النص الثلاثة: اللغوية، والدلالية، والسياقية، وقد ذكرنا هذه الأدوات عند الدكتور/ صبحي إبراهيم في معرض حديثنا السابق عن الحبك، وهو الربط المفهومي عند بوجراند، والعلاقة الوثيقة بينه، وبين السبك الذي هو الربط الرصفي عنده.

وقد مر بنا أن بوجراند قد حصر وسائل السبك في ثماني وسائل، وهي: إعادة اللفظ، أو التكرار، والتعريف، واتحاد المرجع، والإضمار بعد الذكر، والإضمار قبل الذكر، والإضمار لمرجع متصيد، والربط، وجعل هذه الوسائل خاصة ببنية النص اللغوية، ولذا جاءت في مقابل الحبك، أو الالتحام، وهو الربط الدلالي أو المعنوي لأجزاء النص، وقد ذكرنا أن أربعا من هذه الوسائل يمكن إدراجها تحت الإحالة، وهي: إتحاد المرجع، والإضمار قبل الذكر، وبعده، ولمرجع

---

(١) علم اللغة النصي ١/ ١٢٠ .

متصيد، فضلا عن إعادة اللفظ أو التكرار، حيث جعله بعضهم نوعا من الإحالة.

وممن تناولوا وسائل الترابط النصي، أو التماسك النصي بمفهومه الذي أشرنا إليه من قبل، وهو إطلاقه على معياري السبك والحبك عند بوجراند- الدكتور/ أحمد عفيفي، حيث حصر هذه الوسائل في سبع [1]: إعادة اللفظ، أو التكرار، والتضام، والتعريف، والإحالة، والاستبدال، والحذف، والربط الرصفي.

ويعني بالتكرار تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص بقصد التأكيد، ويمكن أن يكون التكرار بالمرادف، أو شبه المرادف، وقد عده بعضهم نوعا من الإحالة التكرارية، ثم قسم صور الروابط التكرارية إلى تكرار محض (أي كلي)، وهو نوعان: التكرار مع وحدة المرجع، أي يكون المسمى واحدا، والتكرار مع اختلاف المرجع، أي والمسمى متعدد، وتكرار جزئي، ويقصد به تكرار عنصر سبق استخدامه، ولكن في أشكال وفئات مختلفة، والمرادف، وشبه التكرار، وتكرار لفظ الجملة.

ويعني بالتضام أنه توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطهما بحكم هذه العلاقة أو تلك، ويتمثل في ثلاثة أمور: التضاد، والتنافر، وعلاقة الجزء بالكل، فالتضاد مثل: (ذكر، أنثى)، و(حي، ميت)، و(متزوج، أعزب)، والتنافر مثل: (خروف، فرس، كلب)، و(ملازم، رائد، مقدم، عميد)، وعلاقة الجزء بالكل مثل علاقة اليد بالجسم، والعجلة بالسيارة.

---

(١) نحو النص ص١٠٥ ، وما بعدها .

ويعني بالتعريف أنه وضع للعناصر الداخلة في عالم النص حين تكون وظيفة كل من هذه العناصر لا تحتمل الجدل في سياق الموقف، ومعنى أن تحذد الوضع باسم علم أو بصفة معرَّفة أنك تقول للمتلقي: إن المحتوى المفهومي المقصود ينبغي أن يكون سهل الاستحضار على أساس المساحات المعلومية الموجودة بالفعل، أما النكرات فتتطلب من ناحية ثانية تنشيط مساحات معلومية أخرى.

ويعني بالإحالة أنها تطلق على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب، فشرط وجودها هو النص، وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام، وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر، وتنقسم الإحالة إلى نوعين رئيسيين:

١- إحالة داخل النص، أو داخل اللغة، وتسمى نصية.

٢- إحالة خارج النص، أو خارج اللغة، وتسمى المقامية، وتنقسم الداخلية إلى قبلية وبعدية.

وتتفرع وسائل التماسك الإحالية إلى الضمائر، وأسماء الإشارة، والموصول، وأدوات التشبيه، وكلمات المقارنة، مثل: أكثر، وأقل.

أما الإحالة خارج النص أو خارج اللغة، وتسمى المقامية، وهو الإتيان بالضمير للدلالة على أمر ما غير مذكور في النص مطلقا، غير أنه يمكن التعرف عليه من سياق الموقف، ويُطلق عليه: (الإضمار لمرجع متصيد)، أو (الإحالة لغير مذكور).

ويعني بالاستبدال تعويض عنصر لغوي بعنصر آخر، وهو صورة من صور الربط المعجمي، وهو ثلاثة أنواع: استبدال اسمي، ويتم باستخدام عناصر لغوية اسمية، مثل: (آخر، آخرون، نفس)، مثل قولع تعالى: ﴿ **فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة** ﴾ (١)، فاستبدلت كلمة (أخرى) بكلمة (فئة)، واستبدال فعلي، ويمثله الفعل: (يفعل)، مثل: (هل تظن أن الطالب المكافح ينال حقه ؟)، (أظن أن كل طالب مكافح يفعل)، واستبدال قولي باستخدام (ذلك، لا)، مثل قوله تعالى: ﴿ **قال ذلك ما كنا نبغ** ﴾ (٢)، فكلمة (ذلك) جاءت بدلا من الآية السابقة عليها مباشرة: ﴿ **أرأيت إذ أوينا إلى الصخرة** ﴾ (٣).

والحق أن الاستبدال نوع من الإحالة اللفظية؛ لأنه إشارة بعنصر لغوي إلى عنصر لغوي آخر يتفق معه في الدلالة، بل عد هارفج الضمائر نوعا من الاستبدال، وأطلق عليه الاستبدال الثنائي البعد، وأولاه أهمية محورية في النص (٤).

ويعني بالحذف الاستغناء عن عنصر لغوي في التركيب بالمذكور، لوجود قرائن لفظية، أو معنوية، أو سياقية تدل على هذا المحذوف، والحذف باعتباره وسيلة من وسائل التماسك لا يختلف دلالة عن الاستبدال، وهما متشابهان إلى حد كبير، غير أن الحذف استبدال من الصفر، لأن الحذف لا أثر له إلا الدلالة، فلا يحل شئ محل المحذوف، أما الاستبدال

---

(١) آل عمران: ١٣ .

(٢) الكهف: ٦٤ .

(٣) الكهف: ٦٣ .

(٤) مدخل إلى علم النص لـ (زتسيسلاف واورزيناك) ص٦١ .

فيترك أثرا يسترشد به المتلقي، وهو كلمة من الكلمات المشار إليها في الاستبدال، وللحذف صور كثيرة، منها: حذف كلمة، أوحذف تركيب، أو حذف مجموعة من الجمل، إلى غير ذلك من صور الحذف، والقرآن الكريم حافل بمظاهر الحذف في شتى صوره.

ويعني بالربط الرصفي الإشارة إلى العلاقات التي بين مساحات المعلومات، أو بين الأشياء التي في هذه المساحات، وهذا النوع يعتمد على الروابط السببية المعروفة بين الأحداث التي يدل عليها النص، وهي عبارة عن وسائل متنوعة تسمح بالإشارة إلى هذه المتواليات النصية، مثل: (لأن، عليه، أو، لكن)، وصور هذا الربط هي: مطلق الجمع، والتخيير، والاستدراك، والتفريع.

هذه هي وسائل الترابط النصي كما ذكرها الدكتور/ أحمد عفيفي، وقد نقلناها بإيجاز، ولقد صنفها تصنيفا جيدا، إلا أنه أغفل وسيلة مهمة من وسائل التماسك النصي، وهي الربط الدلالي البحت؛ لأن الوسائل التي ذكرها إنما هي روابط لغوية ودلالية، وبعضها لغوي فقط: كالربط الرصفي، أما الربط الدلالي البحت فهو يقوم مقام الربط بين عناصر النص عند انعدام الروابط الشكلية اللغوية؛ إذ قد يكون النص خاليا تماما من الأدوات الشكلية المعروفة لتحقيق التماسك النصي، ويصل المتلقي إلى درجة اليأس من فهم هذا النص، إلى أن يتحقق من وجود السياق المحيط بالنص، حينئذ لا يملك سوى صنع علاقات ضمنية غير محسوسة بين أجزاء النص، ومن ثم يتماسك النص أمامه بصورة ما كما لو كانت أدواته التماسكية

الشكلية موجودة، ومن الأدوات التماسكية: الترادف، والمطابقة، والانطواء[١].

ولذا يمكن أن نضيف إلى ما ذكره الدكتور/ أحمد عفيفي وسيلة ثامنة من وسائل التماسك النصي، وهي الربط الدلالي أو الموضوعي، وتأتي هذه الوسيلة في مقابل الربط الرصفي.

والربط الدلالي يشمل رعاية الموقف أو السياق، ووحدة الموضوع الكلي للنص، والتناص الذي هو تفسير الغامض، وتفصيل المجمل، وتوضيح المبهم، وتخصيص العام، وتعميم الخاص، وتقييد المطلق، والإجابة بعد السؤال، والقرآن الكريم حافل بهذه المظاهر النصية كلها.

وهناك أمر هو في غاية الأهمية لا نسمح لأنفسنا بإغفاله، وهو خاص بلغتنا العربية، وهذا الأمر يتمثل في صحة النص اللغوية، بمعنى أن الجمل أو التراكيب التي يتكون منها النص لا بد أن تكون مطابقة وموافقة لأنظمة اللغة العربية، وهي النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام المعجمي، والنظام النحوي، والنظام الدلالي؛ لأن تحليل النص- كما قلنا سابقا- يقتضي تفكيكه إلى الوحدات اللغوية المكونة له، وتحليل هذه الوحدات، ومراعاة الصحة اللغوية لبنية النص تقتضي مراعاة القرائن النحوية التي هي وسائل التعرف على عناصر التركيب، ووظائفه، وتتمثل هذه القرائن في البنية، والإعراب، والربط، والرتبة، والتضام، والأداة، والنغمة[٢].

وإذا كانت وسائل التماسك النصي التي ذكرها علماء النص في الغرب تنطبق على لغاتهم، كما أن كثيرا منها ينطبق على

---

(١) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ١١٨ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب د/ تمام حسان ١/ ١٧١ .

لغتنا العربية، فلا بد أن نضيف إليها ما تختص به العربية من ظواهر تركيبية ونصية، منها: الإعراب، وبيان موقع كل جملة من جمل النص؛ لأن الإعراب إحدى القرائن التي تعين على فهم النص والكشف عن العلاقات اللغوية بين الكلمات داخل التركيب؛ ولأن بيان موقع كل جملة من جمل النص يعين على إدراك العلاقات اللغوية والدلالية بينها، وعلى الكشف عن وسائل الترابط فيما بينها أيضا.

ونخلص من ذلك إلى أن تطبيق معايير النص، أو وسائل التماسك النصي- كما ذكرها علماء النص- على نصوص العربية لا بد أن يكون مبنيا على خضوع هذه النصوص لقواعد العربية ونظمها اللغوية.

المبحث الثامن

الأصول التراثية للدراسات النصية

عرضنا فيما مضى لشرح القضايا النصية عند المحدثين، وكنا بين الحين والآخر نشير إلى جذور الظاهرة النصية في تراثنا العربي، ونبين هنا موقف القدماء من هذه الظواهر النصية التي تعرض لها المحدثون من الغربيين والعرب؛ لنرى كيف واجه القدماء النصوص العربية بالشرح والتحليل، وهل رصدوا ما رصده المحدثون في النصوص من ظواهر نصية: كظواهر الربط والتكرار، والإحالة، والتناص، والحذف، وغيرها من الظواهر النصية، وحينما نقف على موقف القدماء من دراسة النصوص، وكيفية تحليلها، فإننا لا نعني بطبيعة الحال النحاة وحدهم، بل نعني أيضا المفسرين، والبلاغيين وعلماء أصول الفقه، وغيرهم ممن تعاملوا مع النصوص، وخاصة النص القرآني لتحليله، وفهمه، واستنباط الأحكام منه، والوقوف على أسرار إعجازه إلى غير ذلك مما يقتضي نظرة كلية وشاملة إلى النص.

على أننا ينبغي أن نعيد النظر فيما اتهم به بعض المحدثين نحاة العرب من أنهم قصروا جهودهم على نحو الجملة، ولم يتجاوزوها إلى النص، ومن ثم لم يتعد تحليلهم للجملة بيان وظائف الكلمة: كالفاعلية والمفعولية داخل الجملة، والعلامة الإعرابية لكل وظيفة.

والحق أن هذه التهمة لا تصدق عليهم؛ لأن النحاة الأوائل إنما وضعوا القواعد النحوية من استقراء كلام العرب، أي

استنبطوا القواعد من النصوص العربية الفصيحة، ويشهد بذلك كتاب سيبويه الذي تضمن علم العربية كله بأصواتها وصرفها، وتراكيبها ودلالاتها وبلاغتها، يقول الشاطبي: (وكتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها، ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني)(١)، فسيبويه لا يقرر في الكتاب قواعد، ولا يشترط للأحكام شروطا، ولا يلتزم تعريف المصطلحات، ولا ترديدها بلفظ واحد،، وإنما الكتاب فيض غزير من الأساليب والمفردات، وبعض الأساليب مأثور، وبعضها محدث، يعرضها سيبويه ليدرسها ويحللها، ثم يقضي قضاءه فيها صحة أو خطأ، حسنا أو قبحا، كثرة أو قلة، وهكذا (٢).

فلم يعالج كتاب سيبويه قضايا الأصوات والصرف والنحو فقط، بل تعرض في ثنايا ذلك كله أيضا لكثير من قضايا اللغة من دلالة وبلاغة وغيرهما، ومن ذلك تعرضه للعلاقة بين اللفظ والمعنى، فقسم الألفاظ- من حيث معانيها- إلى ثلاثة أقسام:

الأول- اختلاف اللفظين، لاختلاف المعنيين، مثل: جلس – ذهب.

---

(١) الموافقات ٤/ ٩٥ .

(٢) تاريخ النحو أ/ علي النجدي ناصف ص١٩ .

الثاني- اختلاف اللفظين، والمعنى واحد، مثل: ذهب - انطلق.

الثالث- اتفاق اللفظين، والمعنى مختلف، مثل: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة [(١)].

وهذا ما تعرض له علماء اللغة قديما وحديثا في علم الدلالة، حيث درسوا التباين، والترادف، والمشترك اللفظي.

ولم يكن سيبويه يدرس الأساليب دراسة نحوية شكلية دون النظر إلى معانيها، بل كان يربط بين صحة الأسلوب واستقامة المعنى، وقد ذكرنا سابقا تقسيمه للكلام إلى: مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب [(٢)].

وقد أدرك سيبويه العلاقة بين ركني الإسناد، وهما: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، فبنى حديثه عن التركيب على علاقة الإسناد التي تربط بين المسند والمسند إليه، ومن ثم لم يتناول التركيب كما تناوله المتأخرون من حيث تقسيمه إلى جملة اسمية وفعلية، ولكنه تناوله كما يتناوله البلاغيون الذين ينصب كلامهم على علاقة الإسناد، ولذا لم يستعمل مصطلح النحاة المتأخرين، وهو مصطلح الجملة، وإنما استعمل مصطلح البلاغيين، وهو المسند والمسند إليه، وفي ذلك يقول: (هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: (عبد الله أخوك)، و(هذا أخوك)،

---

(١) الكتاب ١/ ١٢ ، وما بعدها.

(٢) الكتاب ١/ ٢٥ ، ٢٦ .

ومثل ذلك: (يذهب عبد الله)، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء)[١].

ومعنى هذا أن سيبويه لاحظ أن علاقة الإسناد هذه لا بد أن تنشأ من تضام كلمتين، وهذه العلاقة المعنوية هي التي أطلق عليها علماء النص الربط الدلالي، أو الحبك، أو الالتحام، وإن كان على مستوى الجملة- فإن الجملة- كما وضحنا من قبل- هي نواة النص.

ويبدو أن استقلال العلوم العربية بعد ذلك: كاستقلال علوم البلاغة، وعلوم اللغة عن النحو أدى إلى انحسار الدراسات النحوية في حدود الجملة، وهذا ما نراه واضحا عند المتأخرين.

على أن الإشارات النصية ظلت متناثرة في كتب النحو إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني، حيث جعل من هذه الإشارات نظرية في تناول النص وفهم أسراره، وإدراك خباياه في كتابه الذي لم تستكشف أبعاده بعد- على كثرة ما قيل عنه - وهو كتاب دلائل الإعجاز[٢]، حيث بنى نظريته في النظم على معاني النحو، فكشف عن ارتباط الكلام بعضه ببعض، وارتباطِ الكلام بالمضمون، فيقول: (ومما ينبغي أن يعلمَه الإنسانُ ويجعلَه على ذكرٍ أنه لا يتصورَّ أن يتعلَّق الفكرُ بمعاني الكلم أفراداً ومجرَّدة من معاني النحو، فلا يقوم في وهمٍ ولا يصحُّ في عقلٍ أن يتفكرَ متفكِّر في معنى فعلٍ من غيرِ أن يريدَ إعمالَه في اسمٍ، ولا أن يتفكَّر في معنى اسم من غير أن يريدَ إعمال فعلٍ فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً ، أو

---

(١) الكتاب ١/ ٢٣ .

(٢) النحو والدلالة د/ محمد حماسة عبد اللطيف ص١٣ .

يريدَ منه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريدَ جعلَه مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك، وإن أردتَ أن ترى ذلك عِياناً فاعمد إلى أيِّ كلام شئتَ وأزِلْ أجزاءه عن مواضعها، وضَعْها وضعاً يمتنعُ معه دخولُ شيءٍ من معاني النحو فيها فقل في :

(... قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ)

"من نبك قفا حبيب ذكرى منزل " ثم انظرْ هل يتعلّق منك فكرٌ بمعنى كلمة منها)[1].

وقد علق الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف على هذا النص بقوله: (والذي يكسب هذا النص قيمة وقدرا أنه ليس نصا عابرا، أو إشارة طارئة، بل هو نص جاء في سياق نظرية متكاملة عند عبد القاهر الجرجاني في النظر إلى النص وتفسيره، وهذا التفسير يقوم على معطيات النحو ومعانيه، وينبني على التعليق الذي شرحه عبد القاهر شرحا وافيا)[2]، إذ يقول: (واعلم أنّك إذا رجعتَ إلى نفسِك علمتَ علماً لا يعترضُه الشكُّ أنْ لا نظمَ في الكلم ولا ترتيبَ حتى يعلّقَ بعضُها ببعضٍ، ويُبْنى بعضُها على بَعض، وتُجعلَ هذه بسبب من تلك . هذا ما لا يجهلُهُ عاقلٌ ولا يخفى على أحدٍ منَ النّاس .

وإذا كانَ كذلك فبنا أن ننظرَ إلى التَّعليق فيها والبناءِ وجعلِ الواحدة منها بسببٍ من صاحبَتِها ما معناهُ وما محصولُه .

(١) دلائل الإعجاز ص٤١٠ .

(٢) النحو والدلالة ص١٤ .

وإذا نظرنا في ذلك علمْنا أنْ لا محصولَ لها غير أن تعمدَ إلى اسمٍ فتجعلَه فاعلاً لفعلٍ أو مفعولاً ، أو تعمدَ إلى اسمين فتجعلُ أحدَهُما خبراً عن الآخر، أو تُتبع الاسمَ اسماً على أن يكونَ الثاني صفةً للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه، أو تجيءَ باسم بعد تمام كلامِكَ على أن يكونَ الثاني صفةً أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخَّى في كلامٍ هو لإثباتِ معنىً أن يصيرَ نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخِلَ عليه الحروفَ الموضوعة لذلك، أو تريدَ في فعلين أن تجعلَ أحدَهُما شرْطاً في الآخر فتجيءَ بهما بعدَ الحرفِ الموضوع لهذا المعنى أو بعدَ اسمٍ منَ الأسماءِ التي ضُمِّنت معنى ذلك الحرف - وعلى هذا القياس.

وإذا كانَ لا يكونُ في الكلمِ نظمٌ ولا ترتيبٌ إلا بأنْ يصنعَ بها هذا الصنيعَ ونحوَه، وكان ذلك كلُّه مما لا يرْجعُ منه إلى اللفظِ شيءٌ ومما لا يُتصوَّرُ أن يكونَ فيه ومِن صفتهِ - بانَ بذلك أنَّ الأمرَ على ما قلناه من أنَّ اللفظَ تبعٌ للمعنى في النَّظم، وأنَّ الكلمَ تترتَّبُ في النُّطق بسبب ترتُّبِ معانيها في النَّفس، وأنّها لو خلَتْ من معانيها حتى تتجرَّدَ أصواتاً وأصداءَ حروفٍ لما وقَع في ضميرٍ ولا هَجَس في خاطرٍ أن يجبَ فيها ترتيبٌ ونظمٌ وأن يُجعلَ لها أمكنةٌ ومنازلُ وأنْ يجبَ النُّطق بهذه قبل النطق بتلك)[1].

فيؤكد عبد القاهر أهمية النظم طبقا لما تقتضيه معاني النحو، كما يؤكد ارتباط الألفاظ في التركيب ارتباطا دلاليا، كما يؤكد أيضا أهمية الربط بين الألفاظ أو التراكيب ومعانيها.

(والواضح أن عبد القاهر يميل إلى جعل النظم في الفكر أولا قبل اللفظ، ولا يقيم وزنا كبيرا للفظ وحده دون علائق

---

(١) دلائل الإعجاز ص٥٥ ، ٥٦ .

تربطه بما حوله في النسق الواحد، فالمتكلم أو المرسل يمتلك مجموعة من المعاني التي تترابط وتكون أفكارا كاملة لديه، وهي الرسالة التي يبغي توصيلها، ولكل معنى لفظ محدد دال عليه، كما أن لكل تركيب معنى خاصا يقدمه؛ ليصل في النهاية إلى أفكار ومعايير مرتبة ترتيبا خاصا، ويستدعي هذا الترتيب الخاص في ذهن المرسل ترتيبا خاصا للألفاظ (نظما خاصا)، فكل ترتيب لفظي يحمل معنى مختلفا عن غيره لنصل إلى الكلام المنظوم على هيئة خاصة، وهو الدليل على وجود الرسالة الأصلية في عقل المتكلم (المرسل)، وذهنه، وهي التي تنقل إلى المستمع (المستقبل أو المتلقي) عبر وسيط مشترك من اللغة والألفاظ المتعارف عليها وعلى معانيها وتراكيبها، والمستمع يستقبل الرسالة الشفرية المرسلة من قبل المتكلم، وهي الكلام المنظوم على هيئة خاصة، ويستخرج منه بطريقة عكسية معاني مرتبة ترتيبا خاصا عن طريق عملية تحليل ومقابلة للألفاظ بمعناها في هذا النسق، ومنها يصل إلى أفكار مرتبة ترتيبا خاصا تمثل الرسالة الأصلية عند المتكلم (المرسل).

إذن ينبغي علينا أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الرسائل:

١- الرسالة الأصلية الأولية.

٢- الرسالة الشفرية المنظومة.

٣- الرسالة معادة التحليل والتركيب.

فالأولى يمتلكها المرسل في ذهنه، أما الثانية فهي الوسيط المنظوم على نسق تركيبي خاص، والثالثة هي ما توصل إليه

المستقبل (المتلقي) بعد إعادة استقرائه للنظم خلال محاولة للوصول إلى الأفكار التي تضمنتها رسالة المرسل)[١].

وهذا ما قرره بوجراند بالنسبة لعملية إنتاج النص وتلقيه، حيث يقول: (وعلى منتج النص أن يضع خطة للمحتوى المفهومي والعلاقي للنص، ثم يضع هذا المحتوى في صورة سطحية، أما من يستقبل فعليه أن يخطط لإعادة السطح إلى المحتوى، وإعادة المحتوى إلى الخطة التي وضعها هو (أي المنتج) لهذا المحتوى)[٢].

فعبد القاهر يتفق مع بوجراند وغيره من علماء النص على أن منتج النص يبدأ بترتيب المعاني والأفكار في نفسه، ثم يختار لها الألفاظ المناسبة، فيرتبها ترتيبا خاصا طبقا لهذه المعاني دون فصل زمني بينهما.

وهذا الموقف من عبد القاهر تجاه عملية انتاج النص عده الدكتور/ تمام حسان أمرا جديدا في الدراسات اللغوية عند القدماء، حيث (درجت الدراسات التحليلية على العناية بموقف المتلقي من النص دون العناية بموقف منتج النص، أي أنها وجهت كل عنايتها للفهم، ولم تعن إلا في القليل بالصياغة، فلا نكاد نجد في تراثنا العربي من يعنى بجانب الصياغة إلا عبد القاهر الجرجاني الذي اقترح للصياغة أربع مراحل، هي: النظم، والبناء، والترتيب، والتعليق، وإذا كان عبد القاهر قد استمد هذا الإطار الفكري من مذهب الأشاعرة في مسألة

---

(١) العلاقات النحوية وتشكيل الصورة الشعرية عند محمد عفيفي مطر للدكتور/ محمد سعد شحاتة ص٩٤ ، ٩٥ .

(٢) النص والخطاب والإجراء ص٤٢١ .

الكلام النفسي، فلقد كان سابقا بعدة قرون للدراسات اللغوية النفسية الحديثة التي تتناول إنتاج النص اللغوي)[١].

ولعل اتصال عبد القاهر بالنحو وعلوم البلاغة اتصالا وثيقا أتاح له المزج بينهما، والخروج بنظرية تتألف منهما جميعا، وربما رجع ذلك إلى أن النحو هو الطريق إلى علوم البلاغة، يقول ابن الأثير: (أما علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمأثور بمنزلة أبجد في تعليم الخط، وهو أول ما ينبغي اتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي، ليسلم من معرة اللحن)[٢].

ولذلك بذل نحاة العرب قصارى جهدهم في وضع قواعد العربية، وتوضيحها وتفصيل مسائلها، وتصنيف مؤلفات جليلة في أصواتها، وصرفها، ونحوها، ومعاجمها، يقول يوهان فك: (لقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل، وتضنية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحى، وتصويرها في جميع مظاهرها من ناحية الأصوات والصيغ، وتركيب الجمل، ومعاني المفردات على صورة محيطة شاملة، بحيث بلغت القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد، ولا تزال القواعد الأساسية المذكورة تعد اللغة العربية لغة متصرفة بمعنى الكلمة، محافظة على نهايات الإعراب، والتصرفات المختلفة)[٣].

(١) مقدمة النص والخطاب والإجراء ص٥ .

(٢) المثل السائر ١/ ٣٢ .

(٣) العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ص١٤ .

ومن ثم تعددت الروايات التاريخية حول الأسباب الداعية لوضع النحو، وتلتقي هذه الأسباب عند المحافظة على النص القرآني من أن يتطرق إلى لغته العليا لحن أو فساد، ولكن هناك غاية أخرى لا تقل عن هذه أهمية، وإثارة ودفعا للبحث، هذه الغاية هي الرغبة القوية في معرفة أسرار التركيب القرآني، وهي بعد ذلك الرغبة الإنسانية في تعرف أهم المظاهر الإنسانية بإطلاق: اللغة، وتمييز التراكيب بعضها من بعض، ومعرفة خصائصها، واكتناه أسرارها، وقد كان من حسن حظ العربية في فترة فتوتها الناضجة أن ينزل بها القرآن الكريم، وأن يجد فيه العرب نموذجا عاليا من البيان للغة، وأن يكون هذا القرآن العظيم معجزا، وأن يحاولوا ما وسعتهم المحاولة أن يتعرفوا على أسرار إعجازه فضلا عن أن يضبطوا نصه، ويضعوا القواعد التي تعين على ذلك[1]، وذلك يرجع إلى أن (العربية الفصحى تلتحم التحاما يكاد يكون عضويا بالنص القرآني، وقيمة القرآن مطلقة وليست نسبية تقتصر على مراحل تاريخية بعينها فكريا واجتماعيا.

ومن ثم فإنه يتصف بالثبات والدوام، ولذلك فإن لغته التي صيغ بها يتحتم أن يكون لها صفة الامتداد، ومن هنا فإن نقطة البدء في دراسة العربية الفصحى يجب أن تختلف عن نقطة البدء في دراسة أية لغة أخرى، وإذا كان من الممكن في لغات أخرى: كالانجليزية، أو الفرنسية، أو الروسية مثلا أن تقسم إلى مراحل تختلف صوتيا وتركيبيا ودلاليا، وتصور كل مرحلة منها عنصرا محددا بخصائصه الفكرية والثقافية المنعكسة عن واقعه الاجتماعي المتصل بنوع روابطه وعلاقاته الاقتصادية، فإن العربية الفصحى يجب أن تظل

---

(١) النحو والدلالة د/ حماسة ص٢٦ .

أكثر ثباتا من كل تطور سياسي واجتماعي، وبخاصة في مجال التركيب، حتى يمكن الاطمئنان إلى بقاء النص القرآني كما أريد له أن يكون نصا لغويا معبرا عن القيم الكلية للعقيدة الدينية)[١].

وظلت قيمة النحو العربي على امتداد التاريخ متمثلة في تحليل النصوص العربية الفصيحة، ومن هنا (تناول بعض الباحثين قديما وحديثا أهمية النحو في تفسير دلالة النص، وبينوا ضرورة الاعتماد عليه في كشف خصائص الأساليب، يقول رينيه ويلك: (إن دارس الأسلوب لا يمكنه التقدم في حقله ما لم يلم بالنحو بكل فروعه: بالصوتيات، وعلم الأصوات الدالة، وبالصرف، والتركيب، وعلم المعاجم، وعلم المعاني)[٢].

وإذا كان الحفاظ على النص القرآني من تسرب اللحن إليه، وفهمه، والكشف عن أسرار إعجازه هي الأسباب الأساسية الداعية إلى وضع النحو- فمعنى ذلك أن النحو العربي في أوله نشأ وترعرع في ظل التعامل مع النص القرآني فضلا عن تعامله مع كلام العرب من شعر ونثر، ومن هنا كان من الواضح أنه كلما كان الباحث قريبا من النصوص اللغوية، متعاملا معها تجلت له غاية النحو الحقيقية، ولذلك لا محيد عن العودة إلى النصوص، فإن العمل من خلالها يفتح آفاقا كثيرة مفيدة[٣]، وهذا ما لفت نظر الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف إلى أن (المشتغلين بالنصوص في القديم والحديث

---

(١) الظواهر اللغوية في التراث النحوي د/ علي أبو المكارم ص٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٢) النحو والدلالة د/ حماسة ص١٠ .

(٣) النحو والدلالة د/ محمد حماسة عبد اللطيف ص٣٤ .

ممن لا يعدون نحاة بطبيعة الحال هم الذين يقدرون النحو حق قدره، وذلك لأنهم يعرفون بالتجريب طاقة النحو المبدعة في إضاءة النص وتفسيره)[١].

والحق أن المشتغلين بالنصوص كان معظمهم من النحاة، فمنهم من كان مفسرا مثل أبي حيان الأندلسي، والزمخشري، ومنهم من كان معربا للقرآن الكريم مثل الفراء والأخفش وأبي البركات بن الأنباري، وأبي البقاء العكبري، ومنه من كان شارحا للحديث الشريف كالعيني، ومنهم من كان شارحا لشعر العرب، ومنهم أبو البركات بن الأنباري، والزمخشري وغيرهما، وكالذين شرحوا قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير، ومن أبرزهم ابن هشام الأنصاري، حتى الذين لم يعرف عنهم أنهم من النحاة، ولكنهم اشتغلوا بالنصوص: كالمفسرين، والبلاغيين، وعلماء أصول الفقه، وشراح الحديث الشريف، وشراح شعر العرب- فإنهم جعلوا النحو عدتهم في تصديهم لهذه النصوص، ومن ثم ينبغي أن نفرق بين منهجين لدراسة النحو العربي عندهم، حتى لا نظلمهم باتهامهم بأنهم كانوا نحاة جملة، وهذان المنهجان هما: المنهج التعليمي، والمنهج التفسيري أو التحليلي، فيقتضي المنهج الأول عرض القواعد، والاستشهاد عليها والتمثيل لها بالقدر الذي يوضح القاعدة، وهذا المنهج نجده في كتب النحو التعليمية، والتي من خلالها حكم عليهم بعض الدارسين المحدثين بأنهم نحاة جملة.

اما المنهج الثاني فهم يتبعونه عند تحليل النصوص: كتفسير القرآن، وشرح الحديث، وشرح كلام العرب من شعر ونثر، واستنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة،

---

(١) النحو والدلالة ص٢٨ .

(والمرتكز الأول من هذه المرتكزات التي يعتمد عليها هذا المنهج هو (النحو)، وعندما أقول النحو أعني (النحو التفسيري)، لا (النحو التعليمي)، وأعني أيضا النحو بوصفه البنية العميقة التي تعطي الجملة معناها، والنحو كما قدمه علماؤنا الأوائل (علم نصي)؛ لأنه يتعامل مع التراكيب، ولا يمكن فهم تركيب ما إلا من خلال بنيته النحوية، فبالنحو تنكشف حجب المعاني وبه تتم جلوة المفهوم- كما يقول ابن مالك)[1].

ولعل اختلاف المنهجين: التعليمي، والتفسيري أو التحليلي يفسر لنا اختلافهم في تحديد مفهوم النحو، فإن الكتب التعليمية تركز على العامل، وما ينتج عنه من ظاهرة الإعراب والعلامة الإعرابية، أما الذين سلكوا المنهج التحليلي فإنهم يركزون على التركيب، والعلاقة بين أجزائه، على أن كثيرا منهم يجمع في تحديدة لمفهوم النحو بين المنهجين، أو بين الجانب الإعرابي، والجانب التركيبي الدلالي، ومن هؤلاء ابن جني، حيث يعرف النحو بأنه: (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره: كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك)[2].

فهذا التعريف في الحقيقة ليس تعريفا للنحو بمفهومه الضيق الذي يراعي علاقة الكلمة بالأخرى فقط، وإنما هو تعريف لعلم العربية بصرفها ونحوها، وغيرهما، مما يشير إليه قوله: (انتحاء سمت كلام العرب) ، ولا شك أن ذكره للتركيب يشير إلى اللفظ والدلالة معا؛ لأن الكلمة في سياق التركيب قد

---

(١) الإبداع الموازي د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ص٢٩ .

(٢) الخصائص ١/ ٤٥ .

تدل على معنى لا تدل عليه خارج التركيب، ولذلك لا يبعد ابن جني عما قرره المحدثون من أن النحو دراسة الكلمة وتحليلها في سياقها العام، وتحديد وظيفتها الدلالية في التركيب الذي بفضله ينشز المعنى العام للكلمة [1].

وليس معنى هذا أن كتب النحو التعليمية التي تطبق القاعدة على المثال، أو الشاهد تخلو تماما من الإشارات النصية، بل عنيت أيضا بالتركيب اللغوي، والعلاقة بين أجزائه، والربط بينه وبين دلالته وخاصة عندما يتعرضون لشاهد قرآني، فيقفون أمامه بالتحليل والتفسير، وهذا ما نجده واضحا في كتب أبي علي الفارسي، وابن جني، وابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام الأنصاري، وغيرهم، فقد عرضوا للتركيب اللغوي من حيث أنماطه، وأركانه، وما يطرأ عليها من تقديم أو تأخير، ومن ذكر أو حذف، كما درسوا التطابق بين التركيب والموقف، (ووسائل التطابق التي كشفت عنها هذه الدراسات ثلاث:

١- الترتيب بين أجزاء التركيب.

٢- حذف بعض أجزاء التركيب.

٣- الاستعانة بالصيغ المختلفة لتحديد مضمون التركيب) [2].

وقد عرفنا سابقا موقفهم من مصطلحي الجملة والكلام، وعرفنا أن كثيرا منهم يختار المفهوم الأوسع للكلام، وهو أنه قد يطلق على الجملة الواحدة إذا أدت دلالتها كاملة دون

---

(١) الزمن في القرآن الكريم د/ بكري عبد الكريم ص٤ .

(٢) الظواهر اللغوية في التراث النحوي د/ علي أبو المكارم ص١٤٥ .

الحاجة إلى جملة أخرى، وقد يطلق على مجموعة من الجمل التي لا يفهم كل منها إلا في سياق الأخرى، وبعبارة أخرى لا نفهم كل جملة فهما مستقلا، وإنما هي في حاجة إلى ما قبلها وإلى ما بعدها؛ لتكون في النهاية نصا مترابطا ذا دلالة واحدة، ولعل ما بين هذا المفهوم، وما فهمه علماء النص من النحو بمفهومه الشامل تشابها كبيرا إن لم يكن اتفاقا، ومن ثم يرون أن النحو بشكل عام هو ذلك العلم الذي يفصح ويكشف عن خبايا المباني اللغوية، وطريقة ارتباطها بالمعاني والدلالات العقلية والنفسية، ولهذا فإن مهمة النحو أن يجلي عبقرية النظام اللغوي في النص، وقدرته على التعبير الدقيق من خلال وسائل التماسك النصي لفظا ومعنى، وتلك الوسائل التي تساعد النص على تلاحم أجزائه وترابطها ليعطي معناه للمتلقي كما أراده المبدع أو المتكلم [١].

وعلى ذلك فإن النحاة قديما وحديثا إذا درسوا صيغة من الصيغ دراسة نحوية تركيبية فإنهم لا يخصون الصيغة المعينة في حد ذاتها بالدراسة، ولكنهم يدرسونها من خلال سياقها، ولذلك حينما درس الدكتور/ بكري عبد الكريم الصيغ الفعلية في القرآن الكريم- فإنه لم يدرسها بمعزل عن سياقاتها المختلفة، فهو يقول في مقدمة كتابه: (الزمن في القرآن الكريم): (يرمي هذا البحث- إذن- إلى إبراز بعد الزمن في السياق القرآني من خلال دراسة الصيغ الفعلية الواردة فيه) [٢].

---

(١) نحو النص د/ أحمد عفيفي ص٩ .

(٢) الزمن في القرآن الكريم صفحة (ب) .

فهو اتباعا لمنهج النحاة يدرس السياق أو النص، ويتوصل إلى معطياته وأسراره من خلال النظرات المدققة في مكوناته ولبناته، ثم يقول الدكتور/ بكري عبد الكريم: (وإذا كانت الدراسات اللغوية الحديثة قد بدأت تهتم بعض الاهتمام بالجانب الزمني في اللغة العربية، فإنها ما زالت دراسات نظرية تطفو على سطح الجملة دون الغوص في النص، لتبين كيف يعمل الزمن عمله في التركيب والسياق)(١).

(ويبدو أن المفسرين قد فهموا أكثر من غيرهم أن دور القاعدة النحوية لا ينتهي عند شكل الكلمة، وإنما يتجاوزه إلى التركيب، تركيب الكلمة داخل الجملة، وما تؤديه من عمل في تجلية المعنى، ومن هنا تأتي أهمية العلاقة الحميمة التي حاول المفسرون إقامتها بين القاعدة النحوية والنص القرآني)(٢)، وهذا أمر طبيعي، فعملهم يقوم أساسا على النظرة إلى النص القرآني كاملا إلى درجة انهم رأوا القرآن الكريم كالكلمة الواحدة، كله آخذ بعضه بيد بعض؛ فأكدوا التماسك الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي والدلالي، وكذلك التماسك النصي، وأيضا أكدوا المناسبة بين حروف الكلمة الواحدة، وكلمات الجملة الواحدة، وجمل النص الواحد، ونصوص القرآن كله(٣).

كذلك البلاغيون، فإنهم كانوا أشد اتصالا بالنص أو الأسلوب، يقول فان دايك: (للبلاغة علاقة وثيقة بالأسلوبية، بل إن كلا منهما يقع موقع الآخر أحيانا، ولذلك تعد الأسلوبية

---

(١) الزمن في القرآن الكريم صفحة (ب) .

(٢) الزمن في القرآن الكريم د/ بكري عبد الكريم ص٨ .

(٣) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١/ ٥٠ .

المعاصرة من وجهات نظر عدة مكملة للبلاغة الكلاسيكية، فبينما كان النحو يعد فن الكلام الصحيح، كانت البلاغة تعد فن الاستخدام الجيد)[١]، ولذا (انطلقت مباحث عديدة في علم البلاغة من منطلق المعالجة النصية، مثل: الإيجاز، والفصل، والوصل، وغيرها)[٢].

وقد رد الدكتور/ سعد مصلوح كثيرا من المظاهر النصية إلى جذور نقدية وبلاغية، حيث قال: (وجدير بالذكر أنك وجدت هذه الظاهرات بعضها أو جلها في التراث النقدي والبلاغي عند العرب أشتاتا وفرادى؛ لانصرافها إلى متابعة الشاهد والمثال والجملة، ولعل في التراث البديعي من الثراء والخصوبة ما يحفز الجادين من الباحثين إلى استفراغ وسعهم في إعادة تشكيل هذا العلم من منظور نصي)[٣] .

كذلك علماء أصول الفقه فقد نبهوا إلى (أهمية اللغة بمختلف فروعها في فهم النصوص لكونها أداتهم الأولى في استنباط الأحكام، وتخريج المسائل الفقهية، لذلك نجد أنهم انفردوا مع قلة قليلة من علماء اللغة الأقدمين في وصل علوم اللغة في إطارها النظري بالنصوص التي تعمل فيها اللغة عملها، لذلك يمكن القول: إن دراستهم للغة كانت دراسة وظيفية تطبيقية، تنظر إلى اللغة وهي تحيا في عالم النص، فتعطي الاعتبار الأول للمعنى الذي يؤديه كل عنصر من عناصر التركيب، وبذلك يمكن التفريق بين المنهج الذي أسسته المدارس النحوية، والمنهج اللغوي للفقهاء بأن الأول

---

(١) علم النص ص١٨٢ .

(٢) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم ١/ ٥٠ .

(٣) في البلاغة العربية ص٢٣٧ .

قواعد تنظيرية يراد بها الاطراد والشمول والاستيعاب، للتراث اللغوي، وأن الثاني نظرة تطبيقية لهذه القواعد مع جعل فهمهم لروح النص ومدلولاته في المقام الأول)[١].

وبعض الأصوليين لم يكتف بالاعتماد على علوم العربية وخاصة النحو في فهم الدليل من الكتاب والسنة على الحكم الشرعي، بل تجاوز ذلك إلى وضع مصنفات أفردها لكيفية استنباط الحكم الفقهي أو الشرعي من المسائل النحوية، ومن ذلك (الكوكب الدري في تخريج الأحكام الفقهية على المسائل النحوية)، الذي صنفه (جمال الدين الإسنوي) المتوفى سنة سبعمائة واثنتين وسبعين للهجرة، وهو في الحقيقة لم يستنبط الأحكام الفقهية من المسائل النحوية فقط، وإنما استنبطها أيضا من مسائل لغوية وبلاغية.

وقد تتبع الإسنوي في كتابه: (الكوكب الدري) المسائل النحوية مرتبة كما جاءت في أبوابها معتمدا على كتب النحو، يقول: (واعلم أني إذا أطلقت شيئا من المسائل النحوية، فهو من كتابَي شيخنا أبي حيان اللذين لم يصنف في هذا العلم أجمع منهما،وهما:(الارتشاف)، و(شرح التسهيل)، فإن لم تكن المسألة منهما، صرحت بذلك، ورتبته على أربعة أبواب:

الأول- في الأسماء.

الثاني- في الأفعال.

الثالث- في الحروف.

الرابع- في تراكيب متعلقة بأبواب متفرقة)[٢].

---

(١) الزمن في القرآن الكريم د/ بكري عبد الكريم ص٢٩ ، ٣٠ .

(٢) الكوكب الدري ص٦١ ، ٦٢ .

ولا شك أن صنيع الأصوليين هذا يقتضي فهما صحيحا للنص، كما يقتضي الربط بين الظاهرة اللغوية، ودلالة النص، ومن أمثلة استنباط الإسنوي الحكم الفقهي من الظاهرة النحوية حديثه عن القسم، وجوابه، وروابطه، فذكر أن جواب القسم إذا وقع في الإيجاب أو كان جملة اسمية يجب اقترانها باللام، أو بـ (إنْ) مخففة كانت كقوله تعالى: ﴿ **والسماء والطارق** ﴾[١]، إلى إن قال: ﴿ **إن كل نفس لما عليها حافظ** ﴾[٢]، يعني قراءة الجمهور بتخفيف (لمَا)، فعليها عند البصريين تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة، واللام في (لما) هي الفارقة بين (إنْ) النافية، و(إنْ) المخففة، أما على قراءة الحسن والأعرج وقتادة وعاصم وابن عامر وحمزة وأبي عمرو ونافع بخلاف عنهما بتشديد (لمَّا)، فيتعين أن تكون (إنْ) نافية، وأن تكون (لمَّا) بمعنى (إلا) بمعنى (إلا)[٣]- أو كانت (إنَّ) مشددة، نحو: (والله إنَّ زيدا لقائم)، سواء أكان في خبرها اللام أم لا، وقيل لا بد معها من اللام.

وإن كان الجواب جملة فعلية، فإن صدرت بماض جامد، كـ (نعم وبئس)، وجبت اللام، وامتنعت (قد)، أو متصرف- كـ (قام) -جاز دخول (اللام)، و(قد) ، ودخول اللام وحدها، و(قد) وحدها،كقوله تعالى: ﴿ **والشمس وضحاها** ﴾[٤]، إلى أن قال: ﴿ **قد أفلح من زكاها** ﴾[٥] ،

---

(١) الطارق: ١ .

(٢) الطارق: ٤ .

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٨ / ٤٥٤ .

(٤) الشمس: ١ .

(٥) الشمس: ٩ .

وجاز حذفهما معا، كقوله تعالى: ﴿ **والسماء ذات البروج** ﴾ [(١)] إلى أن قال: ﴿ **قتل أصحاب الأخدود**﴾ [(٢)] ، وإن كان مضارعا مثبتا وجبت اللام والنون، وقال الكوفيون والفارسي: يجوز الاقتصار على أحدهما، وإن كان منفيا بـ (لا) جاز إثبات النون وحذفها، كقوله تعالى: ﴿ **تالله تفتأ تذكر يوسف**﴾ [(٣)]، أي: لا تفتأ .

وعلى مجئ جواب القسم مضارعا منفيا بـ (لا) مقدرة فرع حكما فقهيا، وهو أنه إذا قال: (والله أقوم)، فقياسه أنه إن قام حنث، وإن ترك القيام فلا، لأن المحلوف عليه هو نفي القيام؛ إذ لو حلف على إثباته لاقترن باللام والنون [(٤)].

وهكذا عالج الأصوليون أدلتهم الفقهية في ضوء فهمهم لنصوص الكتاب والسنة فهما يقوم على استكناه أسرار العربية.

ومن ذلك أن الرجل إذا أقر فقال: (لفلان عندي مائةٌ غيرُ درهم)– برفع (غيرُ)، يكون مقرا بالمائة كاملة؛ لأن (غير) هنا صفة للمائة، وصفتها لا تنقص شيئا منها، ولو قال: (له عندي مائة غيرَ درهم أو إلا درهما) لكان مقرا بتسعة وتسعين درهما، لأنه استثناء، والاستثناء إخراج ما بعد حرف الاستثناء من أن يتناوله الأول [(٥)]. إلى غير ذلك من النماذج الكثيرة التي ساقوها لبيان كيفية استنباط الحكم الفقهي من

---

(١) البروج: ١ .

(٢) البروج: ٤ .

(٣) يوسف: ٨٥ .

(٤) الكوكب الدري ص٤١٤ – ٤١٦ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١ .

المسائل النحوية، وقد أدركنا قيمة الإعراب في هذا الصدد، وسوف نزيد أهمية الإعراب في تحليل النصوص عندهم إيضاحا في الصفحات التالية- إن شاء الله تعالى.

المبحث التاسع

أسس التحليل النصي عند القدماء

لعلنا نستنتج مما سبق أن عُدة الذين يتعاملون مع النصوص العربية الفصيحة، وخاصة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر: كالمفسرين، وشراح الحديث، والبلاغيين، والأصوليين، واللغويين- هي قواعد العربية من أصوات، وصرف، ومعاجم، ونحو، ودلالة، فالعلوم الإسلامية كلها: كعلوم القرآن، والتفسير، والحديث، والفقه، وأصوله، وعلم الكلام، والعلوم الأدبية، والبلاغية تعتمد كلها على قواعد العربية وخاصة الإعراب، يقول الزمخشري: (والذي يقضى منه العجب حال هؤلاء في قلة إنصافهم وفرط جورهم واعتسافهم، وذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية فقهها، وكلامها، وعلمي تفسيرها، وأخبارها، إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين)[١].

فبين الزمخشري مدى حاجة كل علم من العلوم الإسلامية والعربية إلى النحو والإعراب، وقد أكد الزمخشري أهمية الإعراب في تفسير النص، فقال: (وإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا، وآثاره الحسنة عديد الحصى، ومن لم يتق الله

---

(١) المفصل للزمخشري ص١٨ .

في تنزيله، فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير معرب فقد ركب عمياء وخبط خبط عشواء وقال ما هو تقول وافتراء وهراء وكلام الله منه براء، وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان، المطلع على نكت نظم القرآن، الكافل بإبراز محاسنه، الموكل بإثارة معادنه، فالصاد عنه كالساد لطرق الخير كيلا تسلك والمريد بموارده أن تعاف وتترك)[١].

فالإعراب هو سلاح المفسر الذي لا يجوز له أن يجترئ على تفسير كلام الله تعالى دون أن يتسلح به.

وإن كان علم التفسير في حاجة إلى جميع العلوم العربية والإسلامية، وخاصة علمي المعاني والبيان إلا أن حاجته إلى الإعراب أساسية؛ لأن كل علم من هذه العلوم مبني على صحة التركيب، ومطابقته لقواعد العربية، وقد بين الزمخشري حاجة علم التفسير إلى غيره من العلوم الإسلامية، فقال: (فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلم وإن بز أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان، وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنهما أزمنة، وبعثته على تتبع مظانهما همة في معرفة لطائف حجة الله، وحرص على استيضاح معجزة رسول الله ﷺ بعد أن يكون آخذا من سائر

---

(١) المفصل ص ١٩ .

العلوم بحظ جامعا بين أمرين: تحقيق وحفظ، كثير المطالعات، طويل المراجعات قد رجع زمانا ورجع إليه، وردَّ وردُّ عليه، فارسا في علم الإعراب مقدما في حملة الكتاب وكان مع ذلك مسترسلَ الطبيعةِ منقادَها، مشتعلَ القريحةِ وقادَها، يقظان النفس درّاكا للمحة وإنْ لطف شأنها، منتبها على الرمزة وإن خفي مكانها)[١].

فإذا كان الزمخشري في هذا النص يؤكد حاجة المفسر أو المحلل للنص القرآني إلى علمي المعاني والبيان، لما يؤديانه من دور أساسي في الكشف عن وجوه الإعجاز القرآني، فليس معنى ذلك أنه لا يحتاج إلى غيرهما من العلوم، بل يجب عليه أن يأخذ من كل علم بحظ، ولا سيما علم الإعراب؛ لأنه هو الأساس الذي يبنى عليه كل علم، وقد فصل أبو حيان القول في حاجة المفسر إلى العلوم العربية والإسلامية في تحليل النص القرآني تحليلا يكشف عن شتى جوانبه اللغوية، والدلالية، فبين أن النظر في تفسير كتاب الله تعالى يكون من وجوه:

الوجه الأول- علم اللغة: اسما، وفعلا، وحرفا، وهذا يؤخذ من كتب اللغة، كالمحكم لابن سيده، وتهذيب اللغة للأزهري، وغيرهما.

الوجه الثاني- معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها وتركيبها، ويؤخذ ذلك من علم النحو، ويعني بذلك علمي النحو والصرف، وقد أشاد في هذين العلمين بكتاب سيبويه، وتسهيل ابن مالك، والممتع في التصريف لابن عصفور.

---

(١) الكشاف ١/ن ، ض .

الوجه الثالث- كون اللفظ أو التركيب أحسن وأفصح، ويؤخذ ذلك من علمي البيان والبديع، وأشاد بمصنف ابن النقيب في علوم البلاغة، ومنهاج البلغاء، وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم بن محمد القرطاجني.

الوجه الرابع- تعيين مبهم، وتبيين مجمل، وسبب نزول ونسخ، ويؤخذ ذلك من النقل الصحيح عن رسول الله- ﷺ ، وذلك من علم الحديث: كالصحيحين، والجامع للترمذي، وسنن أبي داوود، وسنن النسائي، وغيرها.

الوجه الخامس- معرفة الإجمال، والتبيين والعموم، والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه هذا، ويختص أكثر هذا الوجه بجزء الأحكام من القرآن، ويؤخذ هذا من أصول الفقه، ومعظمه في الحقيقة راجع لعلم اللغة؛ إذ هو شئ يتكلم فيه على أوضاع العرب، ولكن تكلم فيه غير اللغويين أو النحويين، ومزجوه بأشياء من حجج العقول، ومن أجمع ما في هذا الفن: كتاب المحصول لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي.

الوجه السادس- الكلام فيما يجوز على الله تعالى، وما يجب له، وما يستحيل عليه، والنظر في النبوة، ويختص هذا الوجه بالآيات التي تضمنت النظر في الباري تعالى، وفي الأنبياء، وإعجاز القرآن، ويؤخذ هذا من علم الكلام.

الوجه السابع- اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص، أو تغيير حركة، أو إتيان بلفظ بدل لفظ، وذلك بتواتر وآحاد، ويؤخذ هذا الوجه من علم القراءات.

ثم بين أن أهم ما يتسلح به المفسر من بين هذه العلوم هو علم اللسان، فقال بعد أن ذكر هذه الأوجه: (ومع ذلك فاعلم

أنه لا يرتقي من علم التفسير ذروته، ولا يمتطي فيه صهوته، إلا من كان متبحرا في علم اللسان، مترقيا منه إلى رتبة الإحسان، قد جبل طبعه على إنشاء النثر والنظم دون اكتساب، وإبداء ما اخترعته فكرته السليمة في أبدع صورة وأجمل جلباب، واستفرغ في ذلك زمانه النفيس، وهجر الأهل والولد والأنيس) [١].

فعلى الرغم من حاجة المفسر إلى هذه المعارف والثقافات العربية والإسلامية والتاريخية- فإنه يؤكد أهمية العلوم الإسلامية في تحليل النص القرآني، ومن أبرزها علم النحو بمفهومه الشامل كما فهمه كل من يتعامل مع النصوص؛ لأن النحو لا يتمثل في الإعراب أو في مواقع الكلمات، أو العلامة الإعرابية فقط، وإنما هو أوسع من ذلك- كما بينا من قبل في أكثر من موضع، حيث ذكرنا أن المتعاملين مع النصوص العربية وخاصة النص القرآني قد فهموا النحو أكثر من غيرهم.

ولعل من المناسب أن نسوق هنا مفهوم النحو عند أبي حامد الغزالي، وهو من الأصوليين والمتكلمين، حيث يرى أن النحو (يفهم به خطاب العرب، وعادتهم في الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه، ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصه وفحواه، ولحنه ومفهومه) [٢].

فلم يقف الغزالي بالنحو عند حد الإعراب، والعلامة الإعرابية، وبيان وظائف الكلمة النحوية داخل التركيب، ولكنه

---

(١) البحر المحيط ١/ ٥ – ٧ .

(٢) المستصفى ٢/ ٣٥٢ .

تجاوز ذلك إلى الخصائص الأسلوبية، والسمات التركيبية للنص، حتى جعله شاملا لغيره من علوم العربية: كعلوم البلاغة، وعلوم اللغة، وعلم الدلالة، وغيرها مما يتعلق بأنماط التعبير العربي الفصيح.

ومن هنا لم تكن عنايتهم بالإعراب دليلا على نظرتهم الجزئية إلى النص، ولا ينبغي أن يكون ذلك موضع انتقاد من جانب المحدثين للقدماء، بل إن عنايتهم بالإعراب جزء من عنايتهم بمراحل تحليل النص، حيث يمثل النظر في الكلمة داخل السياق، أو التركيب، أو النص من حيث علاقتها بما قبلها أو بما بعدها، ومن حيث ما تؤديه من وظيفة نحوية ودلالية مرحلة من مراحل التحليل، ومقدمة إلى النظر في الجمل المكونة للنص، وما بينها من روابط لغوية، ودلالية، (والحقيقة أن من ينظر بدقة إلى النقود التي وجهت للنحاة العرب، وينظر في الدراسات العربية، وينظر في جهد عبد القاهر الجرجاني- يجد أن نظرة النحاة العرب لم تكن جزئية في عمومها من حيث تناول النص، وأن الاهتمام بالعلامة الإعرابية لا يعد عيبا، وإنما هو ركن هام لتحديد وظائف المكونات بالنسبة لبعضها داخل النص، وبدونها لا يتم فهم النص أو دلالته)(١).

وليس الزهد في النحو أو إنكاره والإعراض عنه أمرا مستحدثا، بل عرف في عهد عبد القاهر الجرجاني، وقد تصدى لهم، وألقى باللائمة عليهم، وأبرز لهم مكانة الإعراب في الكلام العربي، ودروه في فهم النص، حيث يقول: (وأما زُهْدُهم في النَّحو، واحتقارُهم له، وإصغارُهم أمرَهُ، وتهاوُنهم

---

(١) النحو والفكر والإبداع، د/ ممدوح عبد الرحمن ص٦ .

به، فصنيعُهم في ذلك أشنعُ من صنيعهم في الذي تقدَّم – يعني الشعر، وأشبهُ بأن يكونَ صدّاً عن كتابِ الله وعن معرفةِ معانيه، ذاك لأنَّهم لا يجدونَ بُدّاً من أنْ يَعْترفُوا بالحاجةِ إليه فيه، إذ كان قد عُلمَ أنَّ الألفاظَ مغلقةٌ على مَعانيها حتّى يكونَ الإعرابُ هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرجَ لها، وأنه المعيارُ الذي لا يُتبيَّنُ نُقصانُ كلامٍ ورُجحانُهُ حتى يُعرضَ عليه، والمقياسُ الذي لا يُعرف صحيحٌ من سقيمٍ حتّى يُرجَعَ إليه . ولا يُنكِرُ ذلك إلا مَن ينكر حِسَّه وإلا مَن غالطَ في الحقائقِ نَفْسَهُ)[1] .

وقد عرفنا قبل ذلك أن عبد القاهر اتخذ من توخي معاني النحو والإعراب وسيلة إلى بناء نظرية متكاملة، وهي النظم، هذه النظرية التي جمعت بين الخصائص الأسلوبية للنص، والسمات الدلالية، وقد ربط الدكتور/ تمام حسان بين صنيع عبد القاهر هذا، وما رآه بوجراند من إمكان النظر إلى عملية إنتاج النص في تطورها على أنها تمر بمراحل لا ينفصل بعضها عن بعض في سياقها الزمني، وهذه المراحل الأربع هي: مرحلة الخطة، فمرحلة التجريد، فمرحلة التطوير، فمرحلة التعبير، وعلى هذا علق الدكتور/ تمام حسان بقوله: (يذكرنا هذا بفكرة النظم لدى عبد القاهر الجرجاني الذي يتكلم عن النظم والبناء والترتيب والتعليق)[2].

ومن ثم كان اتهام القدماء بأنهم وقفوا في تحليلهم للنصوص عند حد الإعراب دون أن يتجاوزوه إلى الدلالة اتهاما باطلا، بل ربطوا بين الإعراب والدلالة، فلا يتوصلون إلى تحديد

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٨ .

(٢) مقدمة النص والخطاب والإجراء ص٤٣ .

وظيفة الكلمة في التركيب نحويا إلا بعد الكشف عن دلالتها، وهنا نجد السيوطي في معرض حديثه عن أهمية الإعراب في القرآن الكريم يربط بينه وبين الدلالة، فيقول: (وعلى الناظر في كتاب الله تعالى الكاشف عن أسراره النظر في الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا أو في مبادئ الكلام أو في جواب إلى غير ذلك، ويجب عليه مراعاة أمور:

أحدها- وهو أول واجب عليه أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردا أو مركبا قبل الإعراب فإنه فرع المعنى ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنها من المتشابه الذي استأثر الله – تعالى- بعلمه)[1].

وتطبيقا لهذا فإن كلمة (كلالة) في قوله تعالى: ﴿ **وإن كان رجل يورث كلالة** ﴾[2] – يتوقف إعرابها على فهم المراد منها، فإن كان اسما للميت فهو حال، و(يورث) خبر (كان)، أو صفة و(كان) تامة، أو ناقصة و(كلالة) خبر.

وإن كان اسما للورثة، فهو على تقدير مضاف، أي (ذا كلالة)، وهو أيضا حال أو خبر كما تقدم، وإن كان اسما للقرابة فهو مفعول لأجله[3].

وهكذا فإن المعنى المعجمي للكلمة يقدم لنا الإعراب الصحيح لها، ولم يقفوا عند هذا الحد بل أعطوا الدلالة أو الفهم الصحيح للنص أولوية، حيث قدموا المعنى على الإعراب عندما تقتضي صحة الإعراب فساد المعنى؛ إذ

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢/ ١٨٥ .

(٢) النساء: ١٢ .

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٢/ ١٨٦ .

يؤولون الإعراب بما يتناسب مع الفهم الصحيح للنص، يقول ابن جني: (إذا مرّ بك شئ من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليهِ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشِذّ شئ منها عليك وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تُؤْثِر إصلاحه)[١].

ولذلك رفض عبد القاهر الجرجاني إعراب النحاة بأن (ثلاثة) في قوله تعالى: ﴿ **ولا تقولوا ثلاثة** ﴾[٢] خبر مبتدأ محذوف، أي: (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة)؛ إذ يتعارض هذا الإعراب – وإن كان صحيحا – مع المعنى المراد للآية؛ إذ المراد نفي تعدد الآلهة؛ ولكن هذا الإعراب يقتضي نفي الخبر عن المبتدأ، ولا يقتضي نفي المبتدأ نفسه، فإذا قلنا: (ما زيد منطلقا) – كان النفي موجها إلى انطلاق زيد لا إلى زيد نفسه، كذلك الآية فإذا قدرنا: (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة) – كان النفي منصبا على كون الآلهة ثلاثة، وليس منصبا على الآلهة نفسها، كما أنك إذا قلتَ : (ليس أمراؤنا ثلاثةً)، كنت قد نفيتَ أن تكونَ عدَّةُ الأمراء ثلاثة ولم تنفِ أن يكون لكم أمراء، هذا ما لا شبهة فيه، وإذا أدى هذا التقدير إلى الفساد وجب أن يعدل عنه إلى غيره.

والوجه – والله أعلمُ – أن تكونَ " ثلاثة " صفة مبتدأ، لا خبرَ مبتدأ ويكون التقديرُ : " ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو في

---

(١) الخصائص ١/ ٢٤٦ .

(٢) النساء: ١٧١ .

الوجود آلهة ثلاثة، ثم حذف الخبر الذي هو " لنا " أو في الوجود، كما حذف من (لا إله إلا الله)، و ﴿ **ما مِن إلـهٍ إلا الله** ﴾ [1]، فبقي : ولا تقولوا : آلهة ثلاثة، ثم حذف الموصوفُ الذي هو آلهة فبقي " ولا تقولوا ثلاثة " [2].

ومن هذا المنطلق يقدر الحذاق من النحاة أن العامل في ﴿ **يوم تبلى السرائر** ﴾ [3] – مضمر يدل عليه المصدر تقديره: (يرجعه يوم تبلى السرائر)، قال ابن عطية: وكل هذه الفرق فرت من أن يكون العامل (لقادر)؛ لأنه يظهر من ذلك تخصيص القدرة في ذلك اليوم وحده [4].

فإذا كان الإعراب لا يمنع من تعلق الظرف (يوم) باسم الفاعل: (لقادر)، فإن المعنى يمنعه؛ لأن ذلك يؤدي إلى تقييد قدرة الله تعالى بيوم معين، ولذلك يقتضي المعنى أن يتعلق الظرف بالمصدر: (رجعه)، أي: (إنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر)، ولكن الإعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله، ولذلك قدروا للظرف عاملا مأخوذا من المصدر، وبذلك يكونون قد وفقوا بين المعنى والإعراب، وهكذا فعلوا عندما يتجاذب المعنى والإعراب الشئ الواحد، بأن يوجد في الكلام (أن المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب

---

(١) آل عمران: ٦٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ص٣٧٩ .

(٣) الطارق: ٩ .

(٤) البحر المحيط لأبي حيان ٨/ ٤٥٥ .

يمنع منه، والمتمسك به صحة المعنى، ويؤول لصحة المعنى الإعراب)[١].

فهم لا يتمسكون بالقاعدة النحوية على حساب المعنى، بل يلتمسون من النص المعنى الصحيح، وإذا أدى ذلك إلى التعارض مع القاعدة النحوية خرجوا الكلام أو أولوا النص بما يحفظ له معناه المراد، ومعنى ذلك أنهم كانوا يعطون فهم النص الدرجة الأولى في عملية التحليل، وقد عقد ابن هشام بابا في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها[٢]، ومنها: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك، وهنا بين أن أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردا أو مركبا، ثم ساق ابن هشام أمثلة وضح فيها أن الإعراب الصحيح لا بد أن يبنى على فهم صحيح، ومن ذلك ما حكي له من أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفصل:

لا يبعدِ اللهُ التلببَ والـ غاراتِ إذ قال الخميسُ نَعَم

أن (نَعَم) حرف جواب، ثم طلبا محل الشاهد في البيت، فلم يجداه، والصحيح أن (نعم) في البيت واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي: (هذه نعم)، وهو محل الشاهد.

ومن ذلك أيضا ما رواه ابن هشام من أن أبا حيان سأله: علام عطف (يحقّلدِ) من قول زهير:

تقي نقي لم يكثّر غنيمة بنهكةِ ذي قربى ولا بحقّلدِ

---

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٣٠٩ ، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢/ ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٥٢٧ ، وما بعدها .

فقال له ابن هشام: حتى أعرف ما الحقلد ، فنظراه، فإذا هو سئ الخلق، فقال ابن هشام: هو معطوف على شئ متوهم، إذ المعنى: ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك أبو حيان.

ومما وقع فيه المعربون من خطأ نتيجة عنايتهم بالإعراب على حساب المعنى عطفهم (أن نفعل) على (أن نترك) في قوله تعالى: ﴿ **أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء** ﴾[1]، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على (ما) فهو معمول للترك، والمعنى: (أن نترك أن نفعل).

ومن هذه الجهات أيضا أن يراعي المعرب معنى صحيحا، ولا ينظر في صحته في الصناعة، ومن ذلك إعرابهم (ثمود) في قوله تعالى: ﴿ **وثمود فما أبقى** ﴾[2] مفعولا مقدما، وهذا ممتنع من جهة الإعراب؛ لأن (ما) النافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على (عادا) في قوله تعالى:﴿ **وأنه أهلك عادا الأولى**﴾[3] ، أو هو مفعول لفعل مقدر، أي: (أهلك ثمودَ).

وهكذا يوفقون بين المعنى والإعراب، فلا يتخلون عن الفهم الصحيح للنص، كما أنهم يراعون صحة القواعد اللغوية، ولا شك أن علماء النص يولون فهم النص أهمية أساسية عند التحليل، ولا يختلفون في ذلك عن القدماء، فقد رأينا كيف يعنون بالمعنى مما جعلهم يخضعون الإعراب لصحة المعنى، ولذا (لا يخالجنا أدنى شك في أن علماء النص يعتمدون كل

---

(١) هود: ٨٧ .

(٢) النجم: ٥١ .

(٣) النجم: ٥٠ .

الاعتماد على التراث النحوي الضخم الذي اشتركت في صنعه مدارس مختلفة في معالجة مستويات صوتية وصرفية ونحوية، وعند الانتقال إلى مستويات أخرى .لا يتقيدون بضوابط محددة، بل لديهم حرية كبيرة في صنع معاييرها وضوابطها وقواعدها)[١].

ولقد تحرى القدماء الدقة كل الدقة في تحليل النص، حيث بنوا تحليلهم على الربط بين بنية النص اللغوية والدلالية، وقد تجلت هذه الدقة عند وقوفهم أمام النص القرآني؛ إذ تضافرت على الكشف عن أسرار إعجازه عدة أسس منهجية توصلوا بها إلى فهمه فهما صحيحا، وإلى الوقوف على مفرداته، وتراكيبه، وأساليبه، والربط بينها وبين دلالاتها وقوفا يمكنهم من احتواء النص من جميع جوانبه، لا يكتفون ببيان وظائف الكلمات وعلامات إعرابها، ولكنهم يكشفون عن خصائص التعبير القرآني وسماته، وقد أوضح الطبري في مقدمة تفسيره الأسس المنهجية التي بنى عليها تحليله للنص القرآني، فهو يقول رابطا بين خصائص لغة القرآن ولغة العرب التي نزل بها: (فاذا كان ذلك كذلك فبين إذ كان موجودا في كلام العرب الإيجاز، والاختصار، والاجتزاء بالإخفاء من الإظهار، وبالقلة من الإكثار في بعض الأحوال، واستعمال الإطالة والإكثار والترداد والتكرار، وإظهار المعاني بالأسماء دون الكناية عنها، والإسرار في بعض الأوقات، والخبر عن الخاص في المراد بالعام الظاهر ، وعن العام في المراد بالخاص الظاهر، وعن الكناية والمراد منه المصرح وعن الصفة والمراد الموصوف، وعن الموصوف والمراد الصفة، وتقديم ما هو في المعنى مؤخر، وتأخير ما هو في المعنى

---

(١) علم لغه النص د/ سعيد بحيري ص١٤١ .

مقدم، والاكتفاء ببعض من بعض، وبما يظهر عما يحذف، وإظهار ما حظه الحذف أن يكون ما في كتاب الله المنزل على نبيه محمد- صلى الله عليه وسلم - من ذلك في كل ذلك له نظيرا وله مثلا وشبيها)[١].

فقد أشار الطبري إلى ما يتعرض له عند تحليله للنص القرآني من خصائص وسمات أسلوبية لا تخرج عن سمت كلام العرب: كالإيجاز، والإطناب، والتكرار، والحذف، والذكر، والتقديم، والتأخير، والتعبير بالظاهر عن المضمر، والخبر بالخاص عن العام، وبالعام عن الخاص، وغير ذلك من خصائص التعبير القرآني البليغ.

ومن المؤكد أن المفسر لا يمكن له أن يقف على هذه الوجوه التعبيرية والخصائص الأسلوبية إلا بالغوص في أعماق النص بادئا بوحداته الصغرى من أصوات ومفردات وتراكيب منتهيا إلى الوحدة الكبرى للنص التي تجمع بين وحداته اللغوية والدلالية والموضوعية، وهذا ما نجده بطريقة واضحة عند أبي حيان الذي رسم أيضا منهجه في التحليل، فقال: (وترتيبي في هذا الكتاب أني أبتدئ أولا بالكلام على مفردات الآية التي أفسرها لفظة لفظة فيما يحتاج إليه من اللغة، والأحكام النحوية لتلك اللفظة قبل التركيب، وإذا كان للكلمة معنيان أو معان ذكرت ذلك في أول موضع فيه تلك الكلمة، لينظر ما يناسب لها من تلك المعاني في كل موضع تقع فيه، فيحمل عليه، ثم أشرع في تفسير الآية ذاكرا سبب نزولها إذا كان لها سبب، ونسخها، ومناسبتها، وارتباطها بما قبلها، حاشدا فيها القراءات، شاذها، ومستعملها، ذاكرا توجيه

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٢٨ .

ذلك في علم العربية، ناقلا أقاويل السلف والخلف في فهم معانيها، متلكما على جليها وخفيها، بحيث إني لا أغادر منها كلمة، وإن اشتهرت حتى أتكلم عليها مبديا ما فيها من غوائص الإعراب، ودقائق الآداب من بديع وبيان)[١].

فهو يفكك النص، فيحلل أجزاءه مبينا المعاني المعجمية لكل لفظ؛ لما للمعنى المعجمي من دور في إعراب الكلمة، كما يحلل كل كلمة صرفيا، ثم يحللها تركيبيا، موضحا علاقة كل تركيب بالآخر، ثم يبين مناسبة الآية بما قبلها وبما بعدها، وموقف الآية من النسخ، وسبب نزولها- إن كان لها سبب، كما يتعرض لما في الآية من قراءات متواترة أو شاذة، كما يتعرض لما في الآية من جوانب بلاغية وأدبية: كالمعاني والبيان والبديع، متوصلا من وراء ذلك كله إلى النسيج الدلالي أو الموضوعي الذي يربط بين الآيات.

وإذا تصفحنا تفسير أبي حيان لوجدنا هذا المنهج واضحا في تحليله، ولنقف معه أمام قوله تعالى: ﴿ **ختم الله على قلوبهم، وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم** ﴾[٢].

فهو يبدأ ببيان المعاني المعجمية للألفاظ، فالختم هو الوسم بطابع أو غيره مما يوسم به، والقلب مصدر قلب، والقلب: اللحمة الصنوبرية المعروفة، سميت بالمصدر، وكنى به في القرآن وغيره عن العقل، وأطلق أيضا على لب كل شئ وخالصه، والسمع مصدر (سَمِع سمعا وسماعا)، وكنى به في بعض المواضع عن الأذن، والبصر نور العين، وهو ما تدرك

---

(١) البحر المحيط ١/ ٤ .

(٢) البقرة: ٧ .

به المرئيات، والغشاوة الغطاء، والعذاب أصله الاستمرار، ثم اتسع فيه فسمي به كل استمرار ألم، واشتقوا منه، فقالوا: (عذَّبته)، أي داومت عليه الألم، وعظيم اسم فاعل من (عظُم) غير مذهوب به مذهب الزمان، و(فعيل) اسم وصفة، ثم استطرد فاستعرض المعاني التي تستعمل فيها صيغة (فعيل) في العربية.

وهكذا وضح المعاني المعجمية والصرفية لهذه الكلمات الواردة بالآية، ثم انتقل إلى بيان مناسبة اتصال الآية بما قبلها، وهو أنه لما ذكر صفة مَن الكتاب له هدى- وهم المتقون الجامعون للأوصاف المؤدية إلى الفوز- ذكر صفة ضدهم- وهم الكفار المختوم لهم بالوفاة على الكفر، وافتتح قصتهم بحرف التأكيد (إنَّ) ليدل على استئناف الكلام فيهم، ولذلك لم يدخل في قصة المتقين؛ لأن الحديث إنما جاء فيهم بحكم الانجرار؛ إذ الحديث إنما هو عن الكتاب، ثم انجر ذكرهم في الإخبار عن الكتاب، وعلى تقدير إعراب (الذين يؤمنون) الأول والثاني مبتدأ، فإنما هو في المعنى من تمام صفة المتقين، فهذا ربط دلالي بين هذه الآية وما سبقها من آيات في أول سورة البقرة.

ثم انتقل إلى بيان مواقع التراكيب الواردة في هذه الآيات، فبين ما يحتمله قوله تعالى: ﴿ **سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم** ﴾ [1] من مواقع إعرابية، فذكر أنه يحتمل وجهين:

أحدهما- أن يكون لا موضع له من الإعراب، فهو اعتراض بين اسم (إنَّ) وخبرها، وهو (لا يؤمنون)، وهذه الجملة المعترضة من مبتدأ وخبر بجعل (سواء) مبتدأ،

---

(١) البقرة ٦

والجملة بعده خبرا، أو العكس- يريد المصدر المؤول من همزة التسوية والفعل، فيجوز أن يكون مبتدأ مؤخرا، خبره (سواء)، كما يجوز العكس، ويكون قد دخلت جملة الاعتراض تأكيدا لمضمون الجملة؛ لأن مَنْ أخبر الله عنه أنه لا يؤمن استوى إنذاره وعدم إنذاره.

والوجه الثاني- أن يكون له موضع من الإعراب، وهو خبر(إنَّ)، وعليه يحتمل أن يكون (لا يؤمنون) له موضع من الإعراب، وهو خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: (هم لا يؤمنون)، وأن يكون لا موضع له من الإعراب، فتكون جملة تفسيرية؛ لأن عدم الإيمان هو استواء الإنذار وعدمه، وهكذا استنفد الاحتمالات الإعرابية التي تحتملها هذه التراكيب.

ثم بين ما في قوله تعالى: " **أأنذرتهم** " من قراءات سبعية وغير سبعية، ثم انتقل إلى بيان موقع جملة (ختم الله على قلوبهم)، فاستظهر أن تكون إخبارا من الله تعالى بختمه، وحمله بعضهم على أنه دعاء عليهم، ثم انتقل إلى المعاني البلاغية في هذا التركيب، فذكر أنه تعالى كنى بالختم على القلوب عن كونها لا تقبل شيئا من الحق ولا تعيه لإعراضها عنه، فاستعار الشئ المحسوس للشئ المعقول، أو مثل القلب بالوعاء الذي ختم صبونا لما فيه، ومنعا لغيره من الدخول إليه، والأول مجاز الاستعارة، والثاني مجاز التمثيل، على أن بعضهم نقل عنه أن الختم حقيقة، وهو انضمام القلب وانكماشه، ثم انتقل إلى بيان معنى إسناد الختم إلى الله تعالى، هل هو حقيقي أو مجازي، فذكر أن نسبة الختم إلى الله تعالى بأي معنى فسر إسناد صحيح؛ إذ هو إسناد إلى الفاعل الحقيقي اذ الله تعالى خالق كل شئ، وهذا هو مذهب أهل

السنة، وهنا تعرض لمذهب المعتزلة حيث تأول الزمخشري وغيره من المعتزلة هذا الإسناد، فمذهبهم أن الله تعالى لا يخلق الكفر، ولا يمنع من قبول الحق والوصول إليه؛ إذ ذاك قبيح، والله تعالى يتعالى عن فعل القبيح، وذكر أنواعا من التأويل عشرة [١].

ثم ناقش تعلق الجار والمجرور (وعلى سمعهم)، فبين أنه يحتمل أن يكون معطوفا على قلوبهم فيكون داخلا في الختم، ويحتمل أن يكون مستأنفا عطف عليه ما بعده، فيكون داخلا في الغشاوة، ولكنه رجح الأول للتصريح بذلك في قوله تعالى: ﴿ **وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة** ﴾ [٢]، وقد كرر حرف الجر (على) ليدل على أن الختم ختمان، أو على التوكيد، ثم بين سبب تقديم القلوب على السمع، وهو الشرف، وللسبب نفسه قدم الجملة التي انتظمتها – أي القلوب – على الجملة التي تضمنت الأبصار، وهنا يستطرد إلى موقف أهل البيان من التقديم، حيث ذكروا أنه يكون باعتبارات خمسة:

أ– تقديم العلة على المعلول، كتقديم الأموال على الأولاد.

ب– تقديم الصلة، كتقدم المضيء على الضوء.

ج– تقدم بالذات، كتقدم الواحد على الاثنين.

د– تقدم بالشرف، كتقدم الإمام على المأموم.

هـ– تقدم بالزمان، كتقدم الوالد على الولد.

وزاد بعضهم سادسا، وهو التقدم بالوجود، حيث لا زمان.

---

(١) راجع الكشاف ١/ ٤٩، ٥٠ .

(٢) الجاثية: ٢٣ .

ثم ذكر الأقوال الواردة في سبب نزول هاتين الآيتين، وهما " إن الذين كفروا.......ولهم عذاب عظيم "، فمنها أنها نزلت في يهود كانوا حول المدينة، ومنها أنها نزلت في قادة الأحزاب من مشركي قريش.

ثم نقل ما ذكره أهل الفصاحة في هاتين الآيتين من ضروب الفصاحة والبلاغة:

الأول- الخطاب العام اللفظ الخاص المعنى.

الثاني- الاستفهام الذي يراد به تقرير المعنى في النفس.

الثالث- المجاز، ويسمى الاستعارة، وهو قوله تعالى: " **ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم** "، فالختم هنا معنوي، فإن القلب لما لم يقبل الحق مع ظهوره استعير له اسم المختوم عليه، فبين أنه من مجاز الاستعارة.

الرابع- الحذف، وهو في مواضع، منها: " إن الذين كفروا "، أي: (إن القوم الذين كفروا بالله وبك وبما جئت به)، ومنها: لا يؤمنون بالله، وبما أخبرتهم به عنه، ومنها: ختم الله على قلوبهم فلا تعي، وعلى أسماعهم فلا تُصغى، ومنها: " وعلى أبصارهم غشاوةٌ " – على من نصب، أي: وجعل على أبصارهم غشاوة فلا يبصرون سبيل الهداية، ومنها: " ولهم عذاب "، أي: ولهم يوم القيامة عذاب عظيم دائمٌ ويجوز أن يكون التقدير: (ولهم عذاب عظيم في الدنيا بالقتل، والسبي، أو بالإذلال، ووضع الجزية، وفي الآخرة بالخلود في نار جهنم).

الخامس- التعميم وهو في قوله تعالى: " **ولهم عذاب عظيم** "، فإنه لو اقتصر على قوله: (عذاب)، ولم يقل: (عظيم)، لاحتمل القليل والكثير، فلما وصفه بالعظيم تمم

المعنى، وعلم أن العذاب الذي وعدوا بـــه عظـــيم، إمـــا في المقدار، وإما في الإيلام والدوام.

السادس- الإشارة، فإن قوله: " **سواء عليهم** " إشارة إلـــى أن السواء الذي أضيف إليهم وباله ونكاله علـــيهم، ومـــستعل فوقهم؛ لأنه لو أراد بيان أن ذلك من وصفهم فحسب لقـــال: " سواء عندهم "، فلما قال: " سواء عليهم " نبه على أنه مستعل عليهم؛ فإن كلمة (على) للاستعلاء.

السابع- مجاز التشبيه، فقد شبه قلوبهم لتأبيها عن الحـــق، وأسماعهم لإضرابها عن سماع داعي الفـــلاح، وأبـــصارهم لامتناعها عن تلمح نور الهدايـــة بالوعـــاء المختـــوم عليـــه، المسدود منافذه، المغشي بغشاء يمنع أن يصل إليه ما يصلحه لما كانت مع صحتها وقوة إدراكها ممنوعة عن قبول الخيـــر وسماعه، وتلمح نوره، وهذا كله من مجاز التشبيه، إذ الخـــتم والغشاوة لم يوجدا حقيقة، وهو بالاســـتعارة أولـــى، إذ مـــن شروط التشبيه أن يذكر المشبه والمشبه به[1].

ونلاحظ من خلال هذا العرض الموجز لتحليل أبي حيـــان هاتين الآيتين من سورة البقرة أنه قد التزم بمنهجه في تحليل النص القرآني الذي أشار إليه في المقدمة، فبدأ بتحليل الألفاظ، وبين معانيها، كما حللها صرفيا، فبين اشتقاقها، وتصريفها، ثم حلل الجمل، وبين علاقة كل منها بما قبلها، وما بعدها، كمـــا ذكر علاقة الآية بما قبلها، وذكر أسباب النزول، وذكر ما في الآية من قراءات موجها كل قراءة صوتيا وصرفيا ونحويـــا ودلاليا، كما أشار إلى آراء المعتزلة فيما يتعلق بإسناد الخـــتم إلى الله تعالى، كما نبه على ما في الآيتين من وجوه بلاغيـــة

---

(١) البحر المحيط ١/ ٤٦ ، وما بعدها .

وغيرها من ضروب الفصاحة والبلاغة، ومن خلال هذه الإجراءات اللغوية والبلاغية والاسلوبية وصل أبو حيان إلى ما يريد من الدلالة العامة للآيتين، وبذلك يكون أبو حيان قد استعان في تحليله للنص القرآني بعدة علوم، وهي: علم اللغة، وعلم الدلالة، وعلم التصريف، وعلم النحو، وعلوم البلاغة، وعلم القراءات، وعلم التاريخ والرواية، وعلم أصول الفقه، وعلم الكلام، وعلوم القرآن، وغيرها.

ونلاحظ أن منهج أبي حيان في تفسير الآيات أنه لم يكن يفسر الآية بمعزل عما سبقها ولحقها من آيات، بل كان يربط بين الآيات ربطا دلاليا ولغويا، وكلما انتقل من آية إلى ما بعدها ذكر المناسبة التي تربطهما، وقد يذكر المناسبة التي تربط بين مجموعة من الآيات، ولم يزل يربط بين الآية التي هو بصددها وبين سابقتها لغويا ودلاليا، حتى إذا ما انتهى إلى آخر السورة وجد نفسه أمام نص مترابط الأجزاء متماسك المكونات، فإذا انتقل إلى السورة التالية ربط بين السورتين، وهكذا يمضي في الربط الدلالي واللغوي بين الآيات، والسور حتى يصل إلى آخر القرآن الكريم وكأنه كلمة واحدة، ولا يخفى ما في تحليل أبي حيان من الاتجاهات النصية: كالربط اللغوي والدلالي بين التراكيب والآيات، ومراعاة المقام أو السياق، والرتبة، والتضام، والتكرار، والحذف، والاستبدال الذي يتمثل في الاستعارة، وغيرها.

ولنذهب إلى أحد الأصوليين لننظر كيف يحلل النص العربي بما يكاد يتفق مع علماء النص المحدثين، فها هو الشيخ/ أحمد بن عبد اللطيف الجاوي الشافعي في حاشيته المسماة (النفحات على شرح الورقات)، والورقات للجويني، وشرحها للمُحَلّي – يقف أمام قول صاحب الورقات: (أما

بعد، فهذه ورقات) بالتحليل اللغوي مستعملا معايير التحليل النصي عند المحدثين: كالحذف، والإحالة الخارجية، والاستبدال، ووسائل الربط المختلفة، فيقول: (أي بعد البسملة المتضمنة للحمدلة، وإنما أتى بها اقتداء بفعل النبي- صلى الله عليه وسلم؛ لأنه كان يأتي بها في خطبه – صلى الله عليه وسلم ، وهو مبني على الضم في محل نصب لنية معنى المضاف إليه دون لفظه.

وأصل هذا التركيب: مهما يكن من شئ في الأرض فأقول بعد البسملة، بدليل وقوع الفاء في الجواب، فحذفت مهما ومتعلقاتها، وعوض (أما)، فصار (أما فهذه)، فقدم الظرف ليكون فاصلا بين الشرط والجواب، وهو من متعلقات الجزاء، ويصح أن يكون من متعلقات الشرط، ولكن الأول أولى؛ لأنه أقوى امتثالا؛ لأنه يفيد أن قوله: (هذه.....إلخ) بعد البسملة.

فإن قلت: قد تقرر في موضعه أن الجواب لا بد أن يكون مسببا عن الشرط ومتأخرا عنه، وما هنا ليس كذلك، لأن كون هذه ورقات ليس مسببا عن وجود شئ في الدنيا ولا متأخرا عنه، بل هذه ورقات وإن لم يوجد شئ في الدنيا.

قلت: إن الجواب محذوف، وهذه الجملة مقولة له كما قدرته آنفا، ولا شك أن هذا القول مسبب عن الشرط ومعلق عليه.

قوله: (فهذه ورقات) فيه أمور:

الأول- ما مرجع اسم الإشارة، فيقال: الألفاظ المستحضرة في ذهن المصنف الدالة على المعاني المخصوصة.

الثاني- أن الألفاظ المستحضرة معنى من المعاني، واسم الإشارة موضوع لمشار إليه محسوس بحاسة البصر.

ويجاب بأن هذه المعاني لما كانت مستحضرة عند المصنف كاستحضار المحسوس بحاسة البصر نزلها منزلته استعارة تصريحية تحقيقية بأن شبه المعقول بالمحسوس، واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة التصريحية التحقيقية [١].

فواضح من هذا التحليل أنه لم يقف عند العلامات الإعرابية، أو الوظائف النحوية لكل كلمة، وإنما تجاوز ذلك إلى جوانب النص كلها اللغوية والدلالية، وقد استعمل المعايير النصية كما نجدها عند المحدثين: كالحذف، والإحالة الخارجية، والاستبدال، وغير ذلك من وسائل التماسك النصي، ولعلنا نستنتج مما ذكرناه من نماذج تحليلية عند المفسرين، والأصوليين أن القدماء بنوا تحليلاتهم للنصوص على أسس لغوية ودلالية تتمثل في مراعاة وسائل السبك، والحبك، أو وسائل التماسك النصي.

---

(١) حاشية النفحات للجاوي على شرح الورقات ص٩ ، ١٠ .

خاتمـــة

لقد استهدفت هذه الدراسة تأصيل علم من علوم اللغة حديث المولد والنشأة، والرجوع به إلى جذوره الأولى الضاربة في أعماق الفكر اللغوي العربي، وقد أطلق عليه منشئوه في العصر الحديث (نحو النص)، وهو منبثق عن علم النص أو علم لغة النص، أو نظرية النص، وقد اقتضى هذا التأصيل التعرف على مفهوم نحو النص، ونشأته في العصر الحديث، وتوضيح العلاقة بين نحو الجملة، ونحو النص، وإبراز الحاجة إلى النمطين معا، ومعرفة كيفية التحليل النصي، وشرح المعايير النصية، ووسائل التماسك النصي، والغوص في أعماق التراث العربي، للتعرف على المنابع الأصيلة للدراسات النصية، والتعرف على الأسس التي يقوم عليها تحليل القدماء للنص، وبعد هذه الدراسة الموجزة لهذه القضايا النصية يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

١- إن الربط بين التراث والحداثة يحتاج إلى فهم صحيح للقيم التراثية، وإلى معايشة واعية لمعطيات العصر الحديث اللغوية والفكرية والثقافية، فلا يتعبد الباحث في محراب التراث منطويا على نفسه غير عابئ بالحركات الفكرية والنظريات اللغوية في عصره الذي يعيش فيه، ولا ينجرف وراء التيارات الفكرية المعاصرة معطيا إياها كل همه منصرفا عما في تراثه من قيم فكرية ولغوية، بل ينبغي أن يستوعب معطيات الحداثة مسترشدا ومستأنسا بمعطيات التراث وأن يكون ذلك كله في موضوعية وحيدة ونزاهة حتى لا يقع في التعصب غير الواعي لهذا أو ذاك.

٢- ما زال نحو النص في حاجة إلى مزيد من توضيح معالمه، وتبيين قسماته؛ لأنه علم تداخلت فيه علوم كثيرة: كعلم النفس والاجتماع، والفلسفة، فضلا عن علوم اللغة والبلاغة، وغيرها، مما يزيد مفهومه غموضا وتنوعا واختلافا، وهذا شأن كل علم حديث المولد والنشأة.

٣- لا ينبغي أن يظن ظان أن اتجاه الدراسات اللغوية إلى دراسة النص كله باعتباره أكبر وحدة لغوية تضم تحتها وحدات صغرى- يلغي نحو الجملة؛ لأن النص ما هو إلا مجموعة من الجمل المتوالية التي يرتبط بعضها ببعض بروبط لغوية ودلالية وسياقية، ومن ثم كانت الجملة إحدى لبنات النص، وعنصرا من عناصره، ولذا فإن نحو الجملة يسير جنبا إلى جنب مع نحو النص في الدراسات اللغوية الحديثة.

٤- نرى أن تحليل النص يبدأ بتحليل وحداته الصغرى، ومكوناته من أصوات وصيغ وتراكيب وفقرات، وينتهي بالنظرة العامة إلى النص كله والوقوف على ما بين هذه العناصر من روابط لغوية ودلالية وسياقية، ومن ثم لا ينبغي أن نعيب على العرب تحليلهم للجملة ببيان عناصرها ووظيفة كل عنصر، وما بين عناصرها من روابط، فلم يكن هذا التحليل عندهم غاية بل كان وسيلة إلى تحليل النص كله وخاصة عندما يحللون النص القرآني، ونص الحديث الشريف، والنصوص الشعرية والنثرية الفصيحة.

٥- إذا كان نحو النص حديث المولد والنشأة عند علماء النص الغربيين- فإن له جذورا عميقة وأصيلة في تراثنا النحوي العربي، حيث أدرك القدماء قيمة النص اللغوي وربطوا بينه وبين دلالته وسياقه، كما أدركوا ما فيه من

معايير نصية: كوسائل الربط الرصفي، وهو ما أسماه المحدثون بالسبك، ووسائل الربط المفهومي أو الموضوعي، وهو ما أسماه المحدثون بالحبك أو الالتحام، غيرأنهم اختلفوا عن المحدثين في العبارات والمصطلحات وكيفية العرض.

٦- لا ينبغي أن نشعر بالنقص أمام الدراسات اللغوية الحديثة الوافدة إلينا من الغرب ظنا منا أن الدراسات اللغوية عندنا محرومة مما توصلوا إليه من نظريات، بل يجب علينا أن ننعم النظر في تراثنا اللغوي، وهو لا يزال حيا بيننا لنكشف عما يحتويه من دراسات لغوية قيمة لا تقل اهمية عن دراساتهم، وأن نربط بين ما توصلوا إليه من نظريات لغوية، وما في تراثنا من قيم أسلوبية، وخصائص تعبيرية، وخاصة أن لغتنا العربية تتسم بما لا تتسم به لغة أخرى من المرونة والخصوبة والعمق والثراء.

٧- إن القرآن الكريم لا يعد تراثا لغويا ننظر إلى لغته على أنها لغة خاصة لا تجري على ألستنا وأقلامنا، أو لا نحتذيها تحدثا وكتابة فيما نعايشه من أمور حياتنا، بل هو نص لغوي حي تكفل الله- تعالى- بحفظه، حيث قال: ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ [1] وهذا النص اللغوي يحمل من القيم الدينية والإنسانية والفكرية والأسلوبية ما يجعله معجزا خالدا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ومن ثم يجب علينا أن نحتذي لغته وأسلوبه، وأنماط تعبيره، وأن نتمثلها على ألسنتنا وأقلامنا، الأمر الذي يجعل لغتنا أرقى لغة بين اللغات الإنسانية.

---

(١) الحجر: ٩ .

٨- إن النظر في كُتب تفسير القرآن وعلومه، وكتب أصول الفقه وعلم الكلامن والبلاغة، والنقد، والأدب، وشروح الحديث والدواووين- يجعلنا نسلم بأن الدراسات النصية ليست من اكتشاف علماء النص في الغرب، وإنما هي أصيلة في دراساتنا اللغوية.

٩- يجب علينا أن نستفيد مما توصل إليه علماء النص الغربيون من نظريات لغوية، ولكن علينا أن نأخذ حذرنا في هذه الاستفادة، فلا ننقل إلى لغتنا ما لا يناسبها من نظم تركيبية، حتى نحافظ على هويتها وشخصيتها ، وخصائصها التركيبية والأسلوبية..

اللهم إن كنت مخطئا فلا تحرمني أجر المجتهدين، وإن كنت مصيبا فأعطني أجري مرتين. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الكريم وعلى آله وصحبه وسلم.

المراجع والمصادر

١) **الإبداع الموازي: التحليل النصي للشعر**، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة ٢٠٠١م.

٢) **الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي**، حقق أصوله ووثق نصوصه وكتب مقدماته/ طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، د . ت .

٣) **أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي**، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤) **الأصول**: دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، د/ تمام حسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٥) **البرهان في عوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث ، د . ت .

٦) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٧) **بلاغة الخطاب وعلم النص، د/ صلاح فضل**، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٦٤ ، الكويت، أغسطس ١٩٩٢م.

٨) **بناء الجملة العربية، د/ محمد حماسة عبد اللطيف**، ط١ ، دار الشروق، مصر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٢م.

٩) **بناء لغة الشعر لـ (جون كوين)**، ترجمة وتقديم وتعليق د/ أحمد درويش، دار المعارف- القاهرة- ط ثالثة ١٩٩٣م.

١٠) **تاريخ النحو للأستاذ/ علي النجدي ناصف**، دار المعارف

١٩٧٨م.

١١) **التحليل اللغوي للنص**: مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، تأليف/ كلاوس برينكر، ترجمه وعلق عليه أ.د/ سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

١٢) **تفسير البحر المحيط**، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٣) **تفسير الطبري** المسمى: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف/ محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر.

١٤) **حاشية النفحات على شرح الورقات**، تأليف/ أحمد بن عبد اللطيف الخطيب الجاوي الشافعي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٨م.

١٥) **الخصائص**: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.

١٦) **دراسات نقدية في النحو العربي**، بقلم الدكتور عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية- ١٩٥٧م .

١٧) **الدرس النحوي في كتب إعجاز القرآن الكريم**، د/ أشرف عبد البديع عبد الكريم، دار فرحة للنشر والتوزيع ٢٠٠٣م.

١٨) **دلائل الإعجاز، تاليف الشيخ الأمام أبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانى النحوى**، قرأه وعلق عليه / محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٩) **دور ابن هشام المصري في تطوير الدرس النحوي**، للدكتور أحمد محمد عبد الراضي – مكتبة النهضة المصرية- ١٤٢٦هـ -

٢٠٠٥م .

٢٠) **الزمن في القرآن الكريم، د/ بكري عبد الكريم**، دار الفجر للنشر والتوزيع- القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٢١) **سنن ابن ماجة.**

٢٢) **شرح التسهيل:** لابن مالك، تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م - ١٤١٠هـ.

٢٣) **شرح المفصل:** لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٢٤) **شرك الآمل لصيد شوارد المسائل في المعاني والبيان والبديع،** تأليف/ علي صقر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٢٥) **الظواهر اللغوية في التراث النحوي:** للدكتور/ علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر- القاهرة ٢٠٠٧م.

٢٦) **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، بذيل أوضح المسالك،** تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجبل- بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٧) **العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، تأليف/ يوهان فك**، ترجمه وقدم له وعلق عليه وصنع فهارسه الدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٨) **العلاقات النحوية وتشكيل الصورة الشعرة عند محمد عفيفي مطر**، د/ محمد سعد شحاتة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

٢٩) **علم الدلالة، د/ أحمد مختار عمر**، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٩٣م.

٣٠) **علم لغة النص:** المفاهيم والاتجاهات، د/ سعيد بحيري، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣١) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، د/ صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٢) علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، تأليف/ تون أ. فان دايك، ترجمة وتعليق الدكتور/ سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٣٣) في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، د/ سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣٤) **قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني للدكتور/ محمد عبد المطلب، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - ط. أ ١٩٩٥م.**

٣٥) **الكتاب لسيبويه**، تحقيق وشرح الأستاذ/ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .

٣٦) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** للإمام/ محمود بن عمر الزمخشري - دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي - بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٣٧) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، طبع في إستنبول، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م .

٣٨) **الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية**، للإسنوي: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن: ت: (٧٧٢) هـ، حققه الدكتور/ عبد الرازق السعدي، راجعه الدكتور/ عبد الستار أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٣٩) لسان العرب لابن منظور، ط. دار المعارف بالقاهرة - د. ت .

٤٠) **اللغة والإبداع الأدبي**، د/ محمد العبد، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١ ، ١٩٨٩م.
٤١) **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت ، ١٩٩٥م.
٤٢) **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، د/ محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٤٣) **المدخل إلى دراسة النحو العربي** للدكتور/ علي أبو المكارم، المكتبة النحوية، ط. أ ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
٤٤) **مدخل إلى علم النص: مشكلات بناء النص**، تأليف زتسيسلاف واورزنياك، ترجمه وعلق عليه أ.د/ سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
٤٥) **المستصفى في علم الأصول**، لمحمد بن محمد الغزالي أبو حامد تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٣م.
٤٦) **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، الإدراة العامة للمعجمات وإحياء التراث، د. ت .
٤٧) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لابن هشام الأنصاري المصري، حققه وفصله وضبط غرائبه: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.
٤٨) **المفصل في صنعة الإعراب**، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د.علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .
٤٩) **مقالات في اللغة والأدب**، د/ تمام حسان، عالم الكتـ . طـ.

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٥٠) **المقتضب صنعة أبي العباس: محمد بن يزيد المبرد**، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م الطبعة الثالثة .

٥١) **من أشكال الربط في القرآن الكريم**، د/ سعيد بحيري، مقال من كتاب بعنوان (فولفديترش فيرش)، دراسات عربية وسامية، مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية، مركز اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م.

٥٢) **من نحو الجملة إلى نحو النص**، الكتاب التذكاري لقسم اللغة العربية- جامعة الكويت، إعداد د/ وديعة طه النجم، والدكتور/ عبده بدوي ١٩٨٩- ١٩٩٠م.

٥٣) **من وظائف الصوت اللغوي**: محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، د/ أحمد كشك، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٤) **الموافقات في أصول الشريعة** ، لأبي إسحاق الشاطبي: إبراهيم بن موسى اللخمي المالكي المتوفى سنة ٧٩٠هـ، خرج أحاديثه/ أحمد السيد أحمد علي، مع شرح تعليقات فضيلة الشيخ/ عبد الله دراز، مكتبة الأسرة ٢٠٠٦م .

٥٥) **موسوعة كريستال.**

٥٦) **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب** بهامش إعراب الألفية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.

٥٧) نحو الجملة ونحو النص، نص محاضرة ألقيت في معهد اللغة العربية بأم القرى- مكة المكرمة ١٩٩٥م.

٥٨) النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج للدكتور/ عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، د . ت .

٥٩) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي للـدكتور / أحمـد عفيفي ، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى ٢٠٠١ م .

٦٠) النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحـوي – الـدلالي، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٦١) النحو والفكر والإبداع: دراسة في تفكيك الـنص وتوثيقـه، د/ ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م.

٦٢) النص والخطاب والإجراء لـ (روبرت دي بوجراند)، ترجمة د/ تمام حسان، عالم الكتب، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٦٣) همع الهوامع بشرح جمع الجوامع في علم العربيـة، تـأليف/ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، عنى بتـصحيحه/ السيد محمد بدر الدين النعساني– دار المعرفة للطباعـة والنـشر، بيروت– لبنان، د. ت .

فهرس